

Distr.: General
11 February 2005

Original: Arabic

اتفاقية القضاء على جميع
أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من
اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

التقرير الدوري الثاني المقدم من الدول الأطراف

لبنان*

* صدر هذا التقرير دون تحرير رسمي.

المحتويات

الصفحة	
٨	تقديم
	الجزء الأول
٩	البيئة الاجتماعية والسياسية والقانونية
١١	الفصل الأول - معطيات عامة
١١	أولاً - الوضع الجغرافي
١٢	ثانياً - الوضع الديمغرافي
١٣	ثالثاً - الوضع الأسري
١٣	١ - الزواج
١٤	٢ - التنشئة الاجتماعية
١٤	٣ - تنظيم الأسرة
١٥	٤ - القيادة الأسرية
١٥	٥ - التعليم
١٦	رابعاً - النظام السياسي
١٦	١ - السلطات
١٩	٢ - المجالس المحلية
٢١	الفصل الثاني - الإطار القانوني العام لحماية حقوق الإنسان
٢١	أولاً - الأحكام الدستورية والرقابة الدستورية على القوانين
٢٢	ثانياً - الأحكام الدولية وأولويتها على القوانين الوطنية
٢٣	ثالثاً - مراقبة قانونية الأعمال الإدارية
٢٥	الفصل الثالث - الهيئات العاملة في القطاعين الرسمي والأهلي
٢٥	أولاً - الهيئات العاملة في القطاع الرسمي

٢٥	١ - الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية
٢٦	٢ - لجنة المرأة والطفل النيابية
٢٧	٣ - دائرة شؤون المرأة في وزارة الشؤون الاجتماعية
٢٨	٤ - المجلس الاقتصادي والاجتماعي
٢٩	ثانيا - الهيئات العاملة في القطاع غير الحكومي
٢٩	١ - الهيئات ذات الطابع التحالفي
٣٢	٢ - منظمات غير حكومية لمناهضة العنف ضد النساء (نموذجان)
٣٣	٣ - لجان للمرأة في الأحزاب والنقابات والهيئات اللبنانية والمنظمات غير الحكومية
٣٤	٤ - المنظمات غير الحكومية ذات المنحى الثقافي/المعلوماتي/الاتصالي
٣٦	الفصل الرابع - تحفظات لبنان على الاتفاقية
٣٦	أولا - في الجنسية
٣٨	ثانيا - في الأحوال الشخصية
٤١	ثالثا - في حلّ النزاعات
	الجزء الثاني
٤٣	رصد تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
٤٥	الفصل الأول - المساواة أمام القانون
٤٥	أولا - الأهلية القانونية
٤٥	ثانيا - التقدم المحرز في بعض القوانين
٤٥	١ - التعديلات النافذة
٤٩	٢ - تعديلات قيد الدرس أمام اللجان النيابية
٥٠	ثالثا - مواطن تمييز ضد المرأة
٥٠	١ - في القطاع غير المنظم
٥١	٢ - في نظام التعويضات والمساعدات الخاص بموظفي الدولة

- ٥١ ٣ - في النظام العام لأجراء الدولة
- ٥١ ٤ - في قانون ضريبة الدخل
- ٥١ ٥ - في قانون رسم الانتقال على الأموال المنقولة وغير المنقولة
- ٥٢ ٦ - في قانون التجارة البرية
- ٥٣ الفصل الثاني - الأدوار النمطية القائمة على أساس الجنس
- ٥٤ أولا - أدوار المرأة النمطية في المجالات العامة والخاصة
- ٥٦ ثانيا - الجهود المبذولة من أجل تغيير الأدوار النمطية
- ٥٧ ثالثا - العقبات أمام تعديل الأدوار النمطية
- ٥٧ رابعا - العنف والنساء
- ٦١ الفصل الثالث - مكافحة الاتجار بالمرأة واستغلال دعارة المرأة
- ٦١ أولا - موضوع الاتجار بالأشخاص
- ٦١ ثانيا - موضوع البغاء
- ٦٣ الفصل الرابع - المرأة والمشاركة السياسية
- ٦٣ أولا - حقوق المرأة في القانون
- ٦٣ ثانيا - واقع مشاركة المرأة اللبنانية في العمل السياسي بأوجهه المختلفة
- ٦٣ ١ - ممارسة حق الاقتراع (في الانتخابات النيابية والمحلية)
- ٦٥ ٢ - المشاركة على صعيد الترشيح في الانتخابات الوطنية والمحلية
- ٦٨ ٣ - المشاركة عبر التعيين
- ٧٣ ٤ - المشاركة في الحملات الانتخابية (النيابية والبلدية)
- ٧٣ ٥ - المشاركة في سياسات الاحتجاج
- ٧٤ ٦ - المشاركة في الأحزاب السياسية
- ٧٥ ٧ - المشاركة في جماعات الضغط
- ٧٥ ثالثا - العوامل الفاعلة في تحديد المشاركة النسائية في العمل السياسي

٧٨	الفصل الخامس - التعليم المنهجي
٧٨	أولاً - التعليم العام
٨٢	ثانياً - التعليم التقني والمهني
٨٣	ثالثاً - الأمية
٨٥	رابعاً - التسرّب والرسوب
٨٥	خامساً - الأنشطة الرياضية
٨٥	سادساً - التعليم العالي
٨٩	الفصل السادس - العمل والاقتصاد
٨٩	أولاً - النشاط الاقتصادي الاجتماعي
٨٩	١ - تطور مداخيل الأسر
٩٠	٢ - سوق العمل وتطوره
٩٢	٣ - توزّع العاملين حسب القطاعات والمناطق
٩٣	٤ - توزّع العاملين حسب العمر والجنس
٩٤	ثانياً - عمالة المرأة
٩٤	١ - القطاع الهامشي
٩٥	٢ - القطاع الصناعي
٩٦	٣ - القطاع الزراعي
٩٦	٤ - القطاع المصرفي
٩٧	٥ - قطاع التعليم
٩٨	٦ - المهن الحرة
٩٨	ثالثاً - المؤسسات التمويلية ودورها في تخفيض نسب الفقر والبطالة، خصوصاً لدى النساء
١٠٠	الفصل السابع - المساواة في الرعاية الصحية
١٠٠	أولاً - الأحكام القانونية المرعية الإجراء

- ١٠٠ ١ - الحق في الصحة
- ١٠٠ ٢ - تنظيم الأسرة
- ١٠٠ ٣ - الصحة الإنجابية
- ١٠٠ ٤ - الإجهاض
- ١٠١ ثانياً - المستجّدات على الصعيد القانوني
- ١٠١ ١ - في الضمان الصحي
- ١٠١ ٢ - في الصحة الإنجابية
- ١٠١ ٣ - في صحة المرأة العاملة
- ١٠٢ ٤ - في الإعاقة
- ١٠٢ ثالثاً - أبرز وجوه التمييز ضد المرأة
- ١٠٢ ١ - في الحق في الصحة
- ١٠٣ ٢ - في الإجهاض
- ١٠٤ ٣ - في الإعاقة
- ١٠٤ ٤ - في البيئة
- ١٠٤ ٥ - في الصحة الإنجابية
- ١٠٤ رابعاً - التطورات على صعيد صحة المرأة
- ١٠٤ ١ - في الحق في الصحة
- ١٠٦ ٢ - في الإعاقة
- ١٠٨ ٣ - في الصحة الإنجابية
- ١١٠ خامساً - البرامج الوطنية المدعومة من الأمم المتحدة والمتعلّقة بالصحة
- ١١٠ ١ - البرنامج الوطني للصحة الإنجابية
- ١١١ ٢ - البرنامج الوطني لمكافحة السيدا والأمراض المتناقلة جنسياً
- ١١٢ ٣ - البرنامج الوطني للأمراض غير الانتقالية

- ١١٣ ٤ - برنامج الدواء للمرضى المزمنين
- ١١٣ سادسا - العاملون في مجال الصحة
- ١١٤ سابعا - التحديات والقيود التي تواجه تحقيق حق المرأة في الصحة
- ١١٥ قائمة المراجع

تقديم

يأتي هذا التقرير، وهو التقرير الرسمي الثاني للدولة اللبنانية، تطبيقاً للمادة ١٨ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وهو يتقدّم بيان حول المحصلة العامة والتفصيلية للتعدّلات التي أدخلت على الأحكام التشريعية والتنظيمية وللتطوّرات الطارئة على المجتمع - وبخاصة من خلال عمل المنظّمات الحكوميّة وغير الحكوميّة - من أجل توفير بنية ميسّرة لتحقيق المساواة بين النساء والرجال.

يشرح هذا التقرير مظاهر التحوّلات والثوابت وشروطها في أوضاع المرأة اللبنانية في السنوات الخمس الماضية، في الفترة الفاصلة بين تاريخ إنجاز التقرير الرسمي الأول المقدم إلى لجنة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والتاريخ الحاضر، لحظة إعداد التقرير الثاني، وذلك في المجالات التي تناوّلها الاتفاقية: في التشريع، والإدارة والسياسة، والتعليم، والصحة، والعمل، وفي البنى الثقافية التي تطلّل هذه المجالات جميعها.

يتألّف هذا التقرير من جزئين:

- يرسم الجزء الأول إطاراً للتعريف بالجمهورية اللبنانية من النواحي الجغرافية والبشرية ويقدم وصفاً تحليلياً للأنظمة السياسية والتشريعية والمؤسسية التي تقوم عليها. الغاية المتوخاة من ذلك هي التعريف بالبيئة الأعم التي تحتضن النساء وتسهم في إنتاج أحوالهن. وقد تمّ ذلك في سياق الاستجابة صراحةً أو ضمناً إلى روح الاتفاقية ونصّها.
- يتناول الجزء الثاني بنود الاتفاقية بالتفصيل ويعالجها في فصول محدّدة تردّ عموماً بحسب الترتيب المعتمد في الاتفاقية مع ملاحظة بأن التقرير تناول المادة ١٤، حيث يجب، في متن فصول عدة.
- أعدت الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية هذا التقرير، وتولّت لجنة من أعضائها كتابة الجزء الأول منه وأشرفت على إنجاز الجزء الثاني الذي كلّفت به مجموعة من الخبرات والخبراء المختصّين في المجالات المختلفة.
- وتتوجّه الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية بالشكر إلى الذين ساهموا في إعداد التقرير الرسمي الثاني حول اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة :
- اللجنة المشرفة: د. مهى المقدّم، د. عزة شرارة بيضون، د. ليلي عازوري جمهوري، أ. جمانه مفرّج.
- الخبرات والخبراء: د. مارغريت الحلو، د. فاديا حطيط، د. بشارة حنا، أ. رنا حوري، د. ليلي عازوري جمهوري، أ. هيام قاعي.

الجزء الأول

البيئة الاجتماعية والسياسية والقانونية

الفصل الأول

معطيات عامة

أولاً - الوضع الجغرافي

الحدود: تبلغ مساحة لبنان ١٠٤٥٢ كلم^٢، ويحدّه شمالاً وشرقاً سورية، وجنوباً فلسطين، وتمتد واجهته على البحر المتوسط غرباً.

الموقع: يقع لبنان في الطرف الجنوبي الغربي من قارة آسيا، ويحتل موقعاً جغرافياً فريداً، إذ تشرف أراضيه على الحوض الشرقي للبحر المتوسط، ضمن المنطقة الشمالية المعتدلة. لقد عُرف لبنان منذ العصور الغابرة بالموقع المميّز لجباله التي يصل ارتفاعها إلى ٣٠٨٨ م. وهو يُعتبر مركز الثقل في الحركة التجارية، والتنمية الثقافية، والمزج الحضاري بين الشرق والغرب، بحيث لُقّب ببوابة الغرب إلى الشرق.

وإلى جانب أثر موقع لبنان الجغرافي في ظروف البلاد السياسية عبر فترات التاريخ المختلفة، فإن لهذا الموقع أكبر الأثر في تشكيل موارده الطبيعية ونظمه الاقتصادية.

لقد تعرضت مساحة كبيرة من جنوب لبنان للاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٧٨ تمكّن من تحرير ما يُعرف بشريطه الحدودي في أواخر أيار/مايو عام ٢٠٠٠، باستثناء مزارع شبعا التي لا تزال تحت الاحتلال الإسرائيلي، وقد انعكس هذا التحرير على تحرير السجينات والسجناء من معتقل "الخيام" الذي حُوّل إلى مزارع، تؤمّه الوفود من جميع أقطار العالم للتعرف على ظلم إسرائيل وبطشها. وإذا كانت نسبة المهجرة الخارجية قد ازدادت بسبب الحرب الأهلية وانعكاساتها الاقتصادية المدمّرة، فإن أكثر المهجرين داخل الوطن قد عادوا إلى مناطقهم بعد أن زالت الأسباب الخارجية عن إرادتهم والداعية إلى نزوحهم إلى منطقة أخرى.

العاصمة: عاصمة لبنان بيروت يسكنها ١,٥ مليون نسمة تقريباً، تقبع على رأس صخري وسط ساحله، وهي تمثل عقدة مواصلات رئيسية في لبنان.

المناخ: يُعتبر مناخ لبنان من أجمل مناخات الكرة الأرضية، يتميّز بفصوله الأربعة، فبرده وحرّه معتدلان، مما جعل مناخه صحياً سليماً، ويقسم مناخياً إلى ثلاث مناطق رئيسية: الساحلية، والجبلية، والداخلية.

ثانياً - الوضع الديمغرافي

عدد السكان: قُدِّر عدد السكان المقيمين في لبنان بحوالي ٤ ملايين نسمة عام

١٩٩٧.

النمو السكاني: قُدِّر المعدل السنوي لنمو السكان بـ ١,٣ في المائة بين سنة ١٩٩٦

وسنة ٢٠٠١، بينما كان هذا المعدل يقدر بحوالي ٢,٥ في المائة سنة ١٩٧٠.

وتُعتبر الكثافة السكانية في لبنان مرتفعة، والمساحة المشغولة بالسكان مكتظة بشرياً، ولعل ذلك من بين العوامل التي حملت اللبناني على التوجّه نحو دنيا الاغتراب سعيّاً وراء الرزق، إلى جانب عوامل أخرى اقتصادية وسياسية ونفسية... إلخ.

معدل العمر: بلغ معدل العمر ٧٢,٦ سنة في العام ٢٠٠١، بزيادة تفوق ٧ سنوات

عنه في العام ١٩٧٠، وعام ٢٠٠٢، بلغ معدل الحياة عند الولادة ٧٢ سنة لدى الإناث و ٦٧,٦ سنة لدى الذكور.

الخصوبة: بلغ متوسط عدد المواليد الأحياء للنساء المتزوجات أو اللواتي سبق لهن

الزواج ٣,١٦ مواليد عام ٢٠٠٠.

وفيات الأطفال: تشير إحصاءات عام ٢٠٠٠ إلى أن ٥٢ في المائة من وفيات

الأطفال وقعت في الأسبوع الأول بعد الولادة، و ٧٧ في المائة منها وقعت في الشهر الأول، كما تشير إحصاءات عام ٢٠٠٢ إلى توزع وفيات الأطفال كالتالي: ٢٩ أنثى و ٣٥ ذكراً لكل ١٠٠٠ طفل، مما يبيّن أهمية واقع صحة الأم والطفل في مرحلة ما حول الولادة.

الوفيات: تدنّى معدل الوفيات الإجمالي من ٩ إلى ٧,٤ في الألف في العام ١٩٩٦،

ويُتوقّع استمرار انخفاض معدل الوفيات هذا إلى ٦ في الألف عام ٢٠٢١.

وتشير إحصاءات عام ٢٠٠٢ إلى توزع وفيات البالغين لكل ١٠٠٠ شخص

كالتالي: ١٢٩ من الإناث و ٢٠١ من الذكور.

وتجدر الإشارة إلى أن المؤشرات اللبنانية تختلف باختلاف المحافظات، وهي تختلف

داخل المحافظة بين منطقة وأخرى.

العمالة: تبين الإحصاءات ازدياد نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل، إذ بلغت

نسبة هذه المشاركة ٢٥ في المائة ممّن هنّ في سن العمل عام ٢٠٠١.

الطلاق والهجر: تصل نسبة الطلاق إلى أعلى مستوياتها في فئتي العمر ٣٥-٣٩ سنة

و ٤٠-٤٤ سنة، وتبدأ بعد ذلك بالتدني، كما يبيّن الجدول التالي:

جدول رقم ١

توزع الإناث (١٥-٥٤ سنة) حسب الحالة الزوجية والعمر (بالألف)

الفئة العمرية	عزباء	الحالة الزوجية			المجموع
		متزوجة	أرملة	مطلقة أو هاجرة	
١٥-١٩	٩٤٣	٥٥	٠	٢	١٠٠٠
٢٠-٢٤	٧٢٧	٢٦٦	١	٦	١٠٠٠
٢٥-٢٩	٤٦٣	٥١٨	٧	١٢	١٠٠٠
٣٠-٣٤	٣٠٨	٦٥٩	١٤	١٩	١٠٠٠
٣٥-٣٩	٢٠٣	٧٤٦	٢٩	٢٢	١٠٠٠
٤٠-٤٤	١٥٤	٧٨٣	٣١	٣٢	١٠٠٠
٤٥-٤٩	١٣٩	٧٨٣	٦٣	١٥	١٠٠٠
٥٠-٥٤	٥٨	٧٨٣	١٤٨	١١	١٠٠٠

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي/اليونيسيف: وضع الأطفال في لبنان في العام ٢٠٠٠

ثالثاً - الوضع الأسري

١ - الزواج: ترتبط الأسرة ارتباطاً وثيقاً بمعتقدات الأمة وأديانها وتقاليدها وتاريخها وأعرافها. وتعيش على أرض لبنان ثماني عشرة طائفة دينية ومذهباً، تشكل مرجعاً أساسياً بالنسبة إلى جميع سكانه في ميدان الأحوال الشخصية، وتشترك معظم هذه الطوائف في اعتبار الزواج عقداً ثنائياً علنياً ذا صفة دينية يتفق فيه رجل وامرأة على الحياة معاً. وتعتبر الطوائف المسيحية أن رابطة الزواج رابطة مقدسة، ولانعقاد الزواج لدى جميع هذه الطوائف شروط يجب توفرها، وهي تنحصر في: الرضى، والأهلية، والولاية، وعدم المانع والشكل.

وتشير إحصاءات عام ٢٠٠٠ إلى انخفاض نسبة الزواج بين الأنساء، إذ يتضح أن هناك امرأة واحدة من أصل كل أربع نساء متزوجة من أحد أنسبائها، ويلاحظ أن نسبة زواج الأقارب تختلف بحسب المحافظة، فهي تسجل أدنى مستوياتها في بيروت ثم في جبل لبنان (١٥ في المائة و ٢٠ في المائة) لتصل إلى أعلى مستوياتها في المناطق الريفية.

ويتبين من الجدول اللاحق رقم ٢ ارتباط نسبة الزواج بمستوى النساء التعليمي.

جدول رقم ٢

توزع الإناث اللواتي سبق لهنّ الزواج حسب الفئة العمرية والمستوى التعليمي (بالنسبة المئوية)

الفئة العمرية	المستوى التعليمي		
	أمية	ابتدائي ومتوسط	ثانوي وما فوق
١٥-١٩	-	٧٦,٧	٢٣,٣
٢٠-٢٤	٠,٩	٣٢	٦٧,١
٢٥-٢٩	٤,٢	٥٢,٤	٤٣,٤
٣٠-٣٤	٤,٦	٤٨,٢	٤٧,٢
٣٥-٣٩	٦,١	٥١,٦	٤٢,٣
٤٠-٤٤	٩,٤	٥٧,٥	٣٣,١
٤٥-٤٩	١٧,٩	٥٢,٦	٢٩,٥
الإجمالي	٧,١	٥٣,٨	٣٩,١

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي/ اليونيسيف: وضع الأطفال في لبنان في العام ٢٠٠٠.

إن اللافت في معطيات هذا الجدول هو أن نسبة الزواج ترتفع بين اللواتي حصلن تعليماً ابتدائياً ومتوسطاً في جميع الفئات العمرية تقريباً، وهي أقل من ذلك بين الأميات. أما بين من حصلن تعليماً ثانوياً وما فوق، فإن هذه النسبة تندثى، لدى الفئات العمرية كافة.

٢ - التنشئة الاجتماعية: إن عملية التنشئة الاجتماعية ما زالت تمثل أهم وظائف الأسرة، وتعتبر مراقبة وتوجيه سلوك الأطفال وتصرفاتهم والمساهمة في حل مشكلاتهم وتعليمهم من العوامل الأساسية في عملية التنشئة الاجتماعية.

وتختلف مشاركة الرجل للمرأة في هذه العملية باختلاف التغيرات الاجتماعية والتكنولوجية، كما تختلف باختلاف الأوضاع الاجتماعية لكل أسرة، هذا مع العلم أن المجتمع اللبناني يعتبر عموماً أن الاهتمام بالأسرة مسؤولية النساء الأساسية، بينما ينظر إلى الزوج كمساعد فقط في هذه العملية.

٣ - تنظيم الأسرة: تُقبل المرأة على التخلص من التقاليد والعادات المختلفة الراضية لتطبيق مبدأ تنظيم الأسرة، ويعود ذلك إلى الرغبة في المحافظة على مستوى معيشي لائق، وإلى فاعلية الأثر التعليمي، لتقبّل سائر المفاهيم والاتجاهات الوظيفية والاجتماعية المختلفة المرافقة له. وينخفض هذا الإقبال عموماً في المناطق الريفية عنه في المناطق الحضرية. وتبيّن الدراسات الإحصائية لعدد من المناطق الريفية تزايد نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة، إذ بلغت هذه

النسبة ٦٠ في المائة عام ٢٠٠٢، و٦٤ في المائة عام ٢٠٠٣، كما تشير المعطيات الإحصائية إلى انخفاض متوسط عدد أفراد الأسرة اللبنانية عموماً من ٥,٣ عام ١٩٧٠ إلى ٤,٨ عام ١٩٩٧، وإلى ٤,٦ عام ٢٠٠١، ويتفاوت هذا المتوسط حسب المناطق: فالأسرة البيروتية هي الأصغر حجماً إذ يبلغ متوسط عدد أفرادها ٣,٩ أشخاص بينما هو في لبنان الشمالي ٥,١، وفي المناطق الحدودية المحررة ٦,٢. ويُعزى الارتفاع في هذه الأخيرة إلى أن أغلب هذه المناطق ريفية.

٤ - القيادة الأسرية: يترتب على صاحب القيادة في الأسرة مسؤولية تأمين احتياجاتها الاقتصادية والاجتماعية. ولما كانت سلطة الأمر والنهي والتوجيه تُعطى من حيث المبدأ لمن يسهم في تأمين أكبر نسبة من دخل العائلة الإنتاجي والنقدي، لذا كان الزوج تقليدياً هو صاحب السلطة والنفوذ في أسرته. غير أن المرأة اليوم أصبحت تشاركه المسؤولية في تدبير أمور الأسرة وحلّ مشاكلها. وتبيّن أغلب الدراسات أن دور المرأة القيادي ازداد واتسع في تدبير أمور عائلتها وفي أخذ رأيها وعلوّ شأنها ومكانتها في الأسرة، وأصبح يُنظر إليها كإنسان مُنتج وكطاقة خلاقية. كما ظهرت بدايات لما يسمّى بالرئاسة المشتركة، ولعلّ للترمّل وهجرة الذكور أيضاً دور في تشجيع تلك القيادة، إذ بلغت نسبة الأراامل اللواتي يرأسن أسرهن ٨٢ في المائة من المجموع.

وإذا كانت سلطة الرجل بارزة في توجيه الأوامر وإصدار القرارات النهائية في الريف، فإن المرأة الريفية تسهم بقدر كبير في الإنتاج الزراعي. وكثيرات هن الريفيات اللواتي يقمن مقام أزواجهنّ في حال وفاتهم بحيث تصبح مسؤوليتهنّ تامة عن الأسرة، مما يسهم في رفع مركزهنّ. وتبين الإحصاءات أن ٣٣ في المائة من النساء اللواتي يمارسن قيادة الأسرة في بعض المناطق الريفية يعملن في الزراعة، وقد ارتفعت نسبة قيادة المرأة لأسرتها في الريف عموماً من ٦,٥ في المائة إلى ١٠,٩ في المائة بين عامي ١٩٧٠-١٩٨٧.

٥ - التعليم: يزداد الاقتناع بأهمية تعليم المرأة في المجتمع اللبناني، وتُقبل النساء على التعليم العام والجامعي والعالي بنسب كبيرة تفوق نسبة إقبالهن على التعليم المهني والتقني، إذ أن نسبة الإناث المسجلات في التعليم المهني والتقني عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ تبلغ ٤١,٣ في المائة من مجموع الطلاب، بينما تبلغ نسبتهن في التعليم العام ٤٩,٦ في المائة. ولم يعد التعليم يمثل لهنّ ترقياً اجتماعياً فحسب، بل صرنّ يعتبرن أنه يتيح لهنّ إمكانية الحصول على وظيفة اقتصادية ذات شأن. وتجدد الإشارة أن اختيارهن للتخصّص في التعليم الجامعي والعالي يتمّ أحياناً دون ربطه بواقع سوق العمل واحتياجاته، مما يساهم بارتفاع نسبة البطالة لديهن.

وعلى الرغم من تبدل المفاهيم الخاصة بتعليم الإناث، إلا أن أغلب الدراسات تظهر أن هناك فوارق واضحة بين الجنسين في النسب المشيرة إلى الذين لم تُتَح لهم فرص التعليم، إذ تبلغ نسبة الإناث اللواتي لم يدخلن المدرسة أبداً في المنطقة الحدودية المحررة ١٥ في المائة، بينما تبلغ هذه النسبة عند الذكور ٧ في المائة، مما يدل على أن الأسرة الريفية لم تتخلص بعد نهائياً من النظرة التقليدية الخاصة بتعليم الإناث. وإذا كانت المرأة الريفية قد استطاعت اليوم أن تحسّن أوضاعها التعليمية مما ساعد على ازدياد فرص تعليمها وتدريبها، إلا أن هذه الزيادة لا تزال جزئية.

وفي هذا السياق، يجدر التنويه بأنه قد انتهى العمل في لبنان على وضع استراتيجية تحت عنوان "التوجهات الإستراتيجية للتربية والتعليم في لبنان للعام ٢٠١٥"، وتسعى هذه الاستراتيجية إلى تحقيق عدد من التوجهات المحورية، منها: إلزامية التعليم، ومكافحة الأمية، والمعالجة الوقائية للتسرب المدرسي... إلخ.

رابعا - النظام السياسي

لبنان دولة مستقلة ذات سيادة تامة ووحدة لا تتجزأ ضمن حدوده المنصوص عليها في الدستور والمُعترف بها دولياً.

ولبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية، حيث الشعب هو مصدر السلطات - ذلك أنه هو الذي ينتخب ممثلي السلطة التشريعية مباشرة - أي النواب - ويختار هؤلاء رئيس الجمهورية. كما كرّس الدستور مبدأ تساوي جميع اللبنانيين أمام القانون، وأكد على صيانة الحرية الشخصية، والملكية الفردية وسائر الحريات العامة.

ويتبلور النظام السياسي من خلال تبيان صلاحيات السلطات والمجالس المحلية:

١ - السلطات

أ - **السلطة التشريعية:** يتولّى السلطة التشريعية مجلس النواب. ويبلغ عدد النواب في البرلمان اللبناني اليوم ١٢٨ نائباً ينتمون بالتساوي إلى الطوائف الإسلامية والمسيحية وهم يُنتخبون بالاقتراع السري لمدة أربع سنوات.

وإذا كانت نسبة المرشحات في الانتخابات البرلمانية التي أجريت عام ٢٠٠٠، والفرص المتوفرة للنساء لدخول المجلس النيابي مؤشرين على مشاركة النساء في السلطة السياسية، فإن النتائج التي وصلت إليها النساء في هذا المجال خجولة إلى حد كبير، إذ وصلت ثلاث نساء فقط إلى الندوة النيابية من أصل ١٢٨ نائباً، ما يدعو إلى بذل المزيد من الجهود

من أجل العمل على تطوير البيئة الاجتماعية وتغيير البنى الذهنية التقليدية كي تتوفر مشاركة نسائية أكثر فعالية في العملية التشريعية.

ب - السلطة الإجرائية: تتمثل السلطة الإجرائية برئيس الجمهورية ومجلس الوزراء الذي يتولّى وضع وتنفيذ السياسة العامة للدولة في جميع المجالات.

الرئاسة: مرّت الرئاسة بتطورات تاريخية عديدة وكرّس الدستور اللبناني مبدأ الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، كما كرّس التوزيع الطائفي في تولّي المناصب السياسية.

بعد توقف الحرب اللبنانية عام ١٩٩٠، تمّ الاتفاق على وثيقة الوفاق الوطني التي تضمّنت مجموعة من الإصلاحات، طبّق بعضها ويُنتظر تطبيق بعضها الآخر، كما حدّدت من جديد صلاحيات رئيس الجمهورية، ورئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس النواب حسب المواد المذكورة في الدستور.

ولم يسبق أن تبوّأت امرأة حتى الآن رئاسة الجمهورية أو رئاسة مجلس النواب أو مجلس الوزراء.

مجلس الوزراء: لا يوجد أي عائق قانوني يمنع المرأة من المشاركة في الحياة السياسية، وتجدر الإشارة أنه لم تتسلّم المرأة منذ الاستقلال أيّ منصب وزاري يعزّز مكانتها ومساهماتها في العمل السياسي، حتى تاريخ تشكيل الوزارة الأخيرة في ٢٦/١٠/٢٠٠٤، إذ تسلّمت سيدة حقيية وزير دولة، كما تسلّمت سيدة أخرى حقيية وزارة الصناعة، مما يُعدّ مؤشراً إيجابياً في الاتجاه الصحيح لمساواة المرأة بالرجل.

ج - السلطة القضائية: تتولّى السلطة القضائية المحاكم على اختلاف درجاتها واختصاصاتها كما يحدّدها القانون. وتصدر القرارات والأحكام من قبل كل المحاكم وتنفّذ باسم الشعب اللبناني.

القضاة مستقلون في ممارسة وظيفتهم، ولا يجوز الجمع بين الوظيفة القضائية والوظائف العامة.

يشتمل التنظيم القضائي في لبنان بشكل أساسي على قضاء عدلي وقضاء إداري.

القضاء العدلي: المحاكم العدلية هي محاكم الدرجة الأولى ومحاكم الاستئناف ومحكمة التمييز.

محكمة التمييز هي واحدة لكل لبنان ومركزها في بيروت. من اختصاصها النظر في طلبات نقض الأحكام القطعية الصادرة عن محاكم الاستئناف وفي كل طلب آخر يوليها القانون أمر النظر به.

كما تنظر في طلبات نقل الدعوى من محكمة إلى أخرى وفي طلبات تعيين المرجع عند حدوث اختلاف إيجابي أو سلبى بين محكمتين.

القضاء الإداري: يتولّى القضاء الإداري في لبنان مجلس شورى الدولة الذي يُعتبر قضاء مستقلاً عن القضاء العدلي. وبالرغم من أنه يشكّل جزءاً من تنظيمات وزارة العدل، فهو مستقل تمام الاستقلال في أداء مهماته.

وتعود له صلاحية إبطال جميع الأعمال الإدارية الصادرة عن السلطة التنفيذية بهيئتها كافة (مجلس الوزراء، الوزراء، المحافظون، القائمقامون، البلديات والمؤسسات العامة)، إذا تضمنت هذه الأعمال مخالفة للقانون أو إساءة استعمال للسلطة أو تحويراً للسلطة أو خرقاً لأية قاعدة أو مبدأ قانوني عام.

ومجلس الشورى هو المرجع الصالح للفصل في الانتخابات البلدية والاختيارية.

إلى جانب القضائين العدلي والإداري، يوجد أيضاً في لبنان قضاء مالي وقضاء عسكري.

وقد استُحدث، بموجب قانون دستوري صدر بتاريخ ١٩٩٠/٩/٢١ مجلس دستوري، حدّد القانون رقم ٢٥٠ تاريخ ١٩٩٣/٧/١٤ قواعد تنظيمه وأصول العمل فيه وكيفية تشكيله ومراجعته.

يتولّى المجلس الدستوري مراقبة دستورية القوانين والبتّ في النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية.

يعود حق مراجعة المجلس في ما يتعلّق بمراقبة دستورية القوانين إلى كل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء أو إلى عشرة أعضاء من مجلس النواب، وإلى رؤساء الطوائف المعترف بها قانوناً في ما يتعلّق حصراً بالأحوال الشخصية وحرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية وحرية التعليم الديني.

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة مشاركة المرأة في السلطة القضائية سترد في الجزء الثاني من هذا التقرير.

٢ - المجالس المحلية

المجالس البلدية: تُقسم الأراضي اللبنانية إلى محافظات وأقضية. يتولّى رئاسة الأولى محافظ، ورئاسة الثانية قائمقام. أما في المدن والقرى ذات المجالس البلدية، فيمثل السلطة المركزية رئيس البلدية مع تمثيله في الوقت ذاته أهالي بلده، وإدارته لمصالحهم المحلية.

وبموجب المرسوم الاشتراعي رقم ٥ تاريخ ٣ شباط/فبراير ١٩٣٠، أُعيد تنظيم المناطق الإدارية بإنشاء خمس مناطق كبرى أصبحت فيما بعد ست مناطق بموجب المرسوم ٢٥٣ تاريخ ٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٣، وهي: محافظة بيروت، محافظة جبل لبنان، محافظة لبنان الشمالي، محافظة البقاع، محافظة لبنان الجنوبي، ومحافظة النبطية.

وفي ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣، أقرّ مجلس النواب اللبناني إنشاء محافظتين جديدتين في لبنان تعزيزاً للامركزية الإدارية، وبهذا يرتفع عدد محافظات لبنان إلى ثمانية، والمحافظتان الجديدتان هما: محافظة بعلبك الهرمل، ومحافظة عكار، غير أنه لم تُستكمل هيكلية تنفيذ هذا القرار حتى الآن.

تشتمل كل محافظة على أفضية باستثناء محافظة بيروت التي تقتصر على مدينة بيروت وحدها، ويشتمل كل قضاء على أماكن أهلة، بعضها مدن وبعضها قرى، تقوم في أكثريتها بلديات. وقد أجريت على هذا التنظيم بعض التعديلات بموجب المرسوم رقم ١١٦ تاريخ ١٩٥٩/٦/١٢.

يتألف جهاز البلدية من سلطة تقريرية وأخرى تنفيذية، وقد حصلت سيدة واحدة على مقعد في انتخابات المجلس البلدي في محافظة بيروت لعام ٢٠٠٤، من أصل ٢٥ مقعداً، وتعتبر هذه النسبة غير كافية للوصول إلى النتائج المرجوة في المشاركة الفعالة في النشاطات السياسية والعامة. وتجدر الإشارة أنه لم يُدرج اسم أية امرأة في التعيينات الأخيرة لمنصب محافظ، بينما عُيّنت سيدة في منصب قائمقام منذ خمسة عشر عاماً وعُيّنت سيدة أخرى بالتكليف لهذا المنصب، عام ٢٠٠٣ من أصل ٢٠ قائمقاماً به.

المجالس الاختيارية: إن كل مكان مأهول يزيد عدد سكانه المقيمين فيه على خمسين شخصاً يقوم بإدارته مختار يعاونه مجلس اختياري مؤلّف من عضوين، ويزداد عدد هؤلاء الأعضاء بتزايد عدد السكان، أما القرية التي لا تضمّ مثل هذا العدد من السكان، فيقوم بإدارتها مختار ومجلس أقرب قرية إليها. والمختار، بعكس رئيس البلدية، لا يُنتخب من قبل المجلس الاختياري، بل يُنتخب مباشرة مع الأعضاء بالطرق المطابقة لانتخابات المجالس البلدية. وهو يرئس مجلس الاختيارية ويمثل القرية أو الحي في مراجعة السلطات بما يعود بالمنفعة على الأهلين ويمثل الإدارة في شؤون إدارية بحتة.

ومع أن وظائف المختار وأعضاء مجالس الاختيارية هي مجانية باستثناء بعض رسوم يتقاضاها المختار على بعض المعاملات، فإن المختار والمجالس الاختيارية يخضعون لرقابة تسلسلية تمارسها السلطة المركزية في الدولة بواسطة ممثليها من محافظين وقائمين. وقد أظهرت نتائج الانتخابات التي أجريت عام ٢٠٠٤ في محافظة بيروت فوز المرأة بمقعدين من أصل ١٠٨ في انتخابات المجالس الاختيارية، مما يبيّن إخفاقها في تحقيق النجاح المطلوب في هذا الصدد.

وتجدر الإشارة أن المرأة لم تحصل على فرص متساوية مع الرجل لتمثيل حكومتها على المستوى الدولي، مما يبقي القرار السياسي والوطني والإقليمي والدولي في يد الرجل. ومما لا شك فيه أن إزالة المعوقات التي تعترض طريق النساء، تتطلب منهن العمل الدؤوب لإبراز كفاءتهن وخبرتهن وقدراتهن لتعزيز دورهن القيادي في الميدان السياسي، وتشجيعهن على الانخراط بشكل واسع في الأحزاب السياسية والنقابات وتحرير النظام السياسي من القيود الطائفية، على أن تواكبهن الإجراءات والبرامج الحكومية للمساعدة على تحفيزهن ودفعهن إلى المشاركة الناجحة والفاعلة.

الفصل الثاني

الإطار القانوني العام لحماية حقوق الإنسان

(المادة ٢ من الاتفاقية)

إن ركائز حماية حقوق الإنسان الأساسية ثلاث :

- الأحكام الدستورية والرقابة الدستورية على القوانين.
- الأحكام الدولية وأولويتها على القوانين الوطنية.
- مراقبة قانونية الأعمال الإدارية.

أولاً - الأحكام الدستورية والرقابة الدستورية على القوانين

يستهل الدستور اللبناني أحكامه بمقدمة أضيفت إلى النص الأساسي عام ١٩٩٠، يليها، في الباب الأول منه، فصل أول بعنوان "الدولة وأراضيها" وفصل ثان بعنوان "اللبنانيون وحقوقهم وواجباتهم".

تحت هذا العنوان الثاني، تؤكد المادة ٧ من الدستور على أن "كل اللبنانيين سواء لدى القانون وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دون ما فرق بينهم". وتضيف المادة ١٢ أن "لكل لبناني الحق في تولي الوظائف العامة لا ميزة لأحد على الآخر إلا من حيث الاستحقاق والجدارة حسب الشروط التي ينص عليها القانون".

وعليه، يعترف الدستور اللبناني بالمساواة التامة لجميع المواطنين أمام القانون، لكنه لا يتضمّن نصاً محدداً وصريحاً عن المساواة بين الرجل والمرأة. إلا أن هذه المساواة هي من المبادئ الدستورية الملزمة للمشرّع (قرار المجلس الدستوري اللبناني رقم ٢٠٠٠/١ تاريخ ٢٠٠٠/٢/١)، فضلاً عن أن ما أدرج في مقدمة الدستور يتمتع بقيمة دستورية موازية لقيمة النصوص الوضعية التي تكرّسها مواد الدستور صراحةً.

مما جاء في مقدمة الدستور أن لبنان "عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم موائيقها والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتجسد الدولة هذه المبادئ في جميع الحقول والمجالات دون استثناء".

وقد حرص المجلس الدستوري اللبناني، منذ قراراته الأولى في مجال مراقبة دستورية القوانين، على الإشارة إلى مقدمة الدستور (قرار رقم ٩٥/٣ تاريخ ١٩٩٥/٩/١٨ وقرار

رقم ٩٦/٤ تاريخ ١٩٩٦/٨/٧ والقراران ١٩٩٧/٢ و ١٩٩٧/٩/١٢) وإلى المبادئ الدستورية العامة (قرار رقم ٩٥/٢ تاريخ ١٩٩٥/٢/٢٥)، ممهداً بذلك لاجتهاد كرّسته السنوات الخمس الأخيرة، وبموجبه تعتبر مقدمة الدستور ”جزءاً لا يتجزأً منه ولها قيمة دستورية موازية لأحكام الدستور“ (قرار رقم ١٩٩٩/٢ تاريخ ١٩٩٩/١١/٢٤ وقرار رقم ٢٠٠١/٢ تاريخ ٢٠٠١/٥/١٠). بتعبير أشمل، يؤكد المجلس الدستوري اللبناني ”أنه بقدر ما تتضمن وثيقة الوفاق الوطني نصوصاً أدرجت في مقدمة الدستور أو في متنه أو مبادئ عامة ذات قيمة دستورية بقدر ما تكون مخالفة تلك النصوص والمبادئ خاضعة لرقابة المجلس الدستوري“ (قرار رقم ٢٠٠٢/١ تاريخ ٢٠٠٢/١/٣١ وقرار رقم ٢٠٠٢/٢ تاريخ ٢٠٠٢/٧/٣).

بناءً عليه، وبما أن ”المواثيق الدولية المعطوف عليها صراحةً في مقدمة الدستور تؤلف مع هذه المقدمة... جزءاً لا يتجزأً وتمتّع معاً بالقوة الدستورية“ (قرار المجلس الدستوري اللبناني رقم ٢٠٠١/٢ تاريخ ٢٠٠١/٥/١٠)،

وبما أن ميثاق الأمم المتحدة ومثله الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، اللذين أصبحا جزءاً لا يتجزأً من مقدمة الدستور، يؤكدان على حق التمتع بالحقوق والحريات كافة دون أي تمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين... دون أي تفرقة بين الرجال والنساء،

لذلك، نخلص إلى التأكيد على أن المساواة بين الرجل والمرأة هي، في لبنان، من المبادئ العامة ذات القيمة الدستورية، وبالتالي يكون عرضة للإبطال أمام المجلس الدستوري أي نصّ تشريعي جديد لا يراعي هذه المساواة.

إشارة إلى أن قرارات المجلس الدستوري تتمتع بقوة القضية المحكمة، وهي ملزمة لجميع السلطات العامة وللمراجع القضائية والإدارية.

ثانياً - الأحكام الدولية وأولويتها على القوانين الوطنية

فضلاً عن التزام لبنان بمواثيق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فهو يلتزم أيضاً بالعهد الدولي المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية. وقد اعتبر المجلس الدستوري اللبناني، في قرار له عام ٢٠٠١ أثّرت فيه مسألة توافق النص المطعون فيه مع أحكام العهد الأول، ”أن العهد الدولي المذكور يؤلف حلقة متممة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان...“ (قرار رقم ٢٠٠١/٢ تاريخ ٢٠٠١/٥/١٠).

ونشير هنا إلى أن الدول الأطراف، في العهدين المذكورين أعلاه، تتعهد بضمان الحقوق المدونة فيهما، بدون تمييز من أي نوع، سواء كان ذلك بسبب الجنس أو... (المادة ٢ من العهد الأول والمادة ٢ من العهد الثاني). كما تتعهد الدول الأطراف "بضمان مساواة الرجال والنساء" في التمتع بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المدونة في العهد الأول (المادة ٣ من العهد) وبجميع الحقوق المدنية والسياسية المدونة في العهد الثاني (المادة ٣ من العهد).

إضافةً إلى ما سبق، يلتزم لبنان أيضاً بأكثر من اتفاقية دولية (ذكر منها العديد في التقرير الأول) تمنع التمييز بين الرجال والنساء في أكثر من مجال. لكن الأهم يبقى أن الاتفاقيات الدولية لها، في لبنان، الأولوية على القانون الوطني، وذلك بموجب نص صريح هو الآتي: "عند تعارض أحكام المعاهدات الدولية مع أحكام القانون العادي، تتقدم في مجال التطبيق الأولى على الثانية" (الفقرة ٢ من المادة ٢ من قانون أصول المحاكمات المدنية).

وفي هذا الصدد، نذكر أنه كان لاتفاقية العمل الدولية رقم ١١١ التي تمنع التمييز في الاستخدام والمهنة دور حاسم في تبني القضاء اللبناني اجتهاداً قضى بالمساواة بين المضمون والمضمونة في الضمان الاجتماعي، وتالياً بحق المضمونة بأن تستفيد عن أولادها من تقديمات الضمان الاجتماعي، إذا كانوا لا يستفيدون من مصدر آخر. وقد استمر هذا الاجتهاد ثابتاً، حتى تدخل المشرع، عام ٢٠٠٢، وعدّل صراحة المادة ١٤ من قانون الضمان الاجتماعي، في الاتجاه نفسه.

أما الملاءمة بين الأحكام الداخلية والاتفاقيات الدولية المرمة، فقد أصبحت من الثوابت في عملية تحديث القوانين اللبنانية (في تموز/يوليه ٢٠٠٤، أحال وزير العمل على الأمانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء اقتراح قانون لتعديل قانون العمل، يهدف إلى تكريس إلغاء التمييز بين الرجل والمرأة وإلى التقيد بالاتفاقيات العربية والدولية المرمة. قبل ذلك، كان قد صدر بتاريخ ٣٠/١/٢٠٠٤ مرسوم يتعلّق بتنظيم الوقاية والسلامة والصحة المهنية في المؤسسات الخاضعة لقانون العمل، وجاءت أحكامه منسجمة مع اتفاقيات العمل الدولية المتعلقة بالموضوع والمرمة في لبنان).

ثالثاً - مراقبة قانونية الأعمال الإدارية

في لبنان، لا يجوز للمحاكم أن تعلن بطلان أعمال السلطة التشريعية لعدم انطباق القوانين العادية على الدستور أو المعاهدات الدولية (الفقرة الثالثة من المادة ٢ من قانون أصول المحاكمات المدنية). إلا أن الأعمال الإدارية، إذا اتخذت خلافاً للقانون أو الأنظمة أو خلافاً للقضية المحكمة، تبطل (مادة ١٠٨ من القانون المتضمن نظام مجلس شورى الدولة).

ويُعتبر عيب مخالفة القانون أهم العيوب التي تشوب القرار الإداري، وبالتالي أهم الأسباب التي تؤدي إلى إبطاله.

كما أن عيب مخالفة القانون لا يقتصر على مخالفة النصوص التشريعية أو التنظيمية الصريحة، بل يشمل أيضاً، إلى جانب هذه النصوص، جميع المصادر التي تنشأ عنها قواعد قانونية، ويأتي في مقدمها الدستور والاتفاقيات الدولية. وقد جاء في قرار مجلس شوري الدولة اللبناني أنه يعود له، "وهو المحكمة الإدارية العليا، أن يراقب دستورية الأعمال الإدارية عندما يكون هذا العمل مخالفاً للدستور بطريقة مباشرة" (قرار رقم ٥٢٢ تاريخ ١٩٩٦/٥/٨).

بناء عليه، يكون عرضة للإبطال أمام مجلس شوري الدولة كل عمل إداري يتضمّن حرقاً لأية قاعدة أو مبدأ قانوني عام، كمبدأ المساواة مثلاً وحق التمتع بالحقوق والحريات دون أي تمييز لأي سبب كان.

غير أن ما سبق، وإن كان ينطوي على حماية القانون للحقوق الأساسية، يبقى دون المطلوب ما دام الدستور لا ينصّ صراحةً على عدم التمييز بسبب الجنس.

الفصل الثالث

الهيئات العاملة في القطاع الرسمي والأهلي

أولا - الهيئات العاملة في القطاع الرسمي

ترعى شؤون المرأة وقضاياها، رسمياً، هيئات رسمية أربع:

١ - "الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية": تشكلت "الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية" في العام ١٩٩٨ تنفيذاً لمقررات مؤتمر بيجين؛ وهي تقع في مقام القيادة النسائية الرسمية المنوط بها إرساء أشمل تصوّر للمسألة النسائية وشؤونها، وصياغته في استراتيجيات، وخطط عمل، وتوصيات، مقرونة بتنسيق وارتباط مع الإدارات الرسمية والمنظمات الأهلية، وبتمثيل في الداخل والخارج إلخ... بحيث يمكن أن تؤمّن جميعاً خطاباً رسمياً جامعاً للدولة اللبنانية حول المسألة النسائية.

وفي الفترة الممتدة بين التقرير الأول الذي قدّم للجنة سيداو والتقرير الحالي، ٢٠٠٠-٢٠٠٤، نشأت تشكيلتان للهيئة. وقد تمثلت إسهام "الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية" في تنفيذ "اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة" في أنشطة/ مشاريع متنوّعة نذكر، في ما يلي، أهمّها:

شاركت الهيئة في اجتماع اللجنة النيابية للإدارة والعدل من أجل تقديم اقتراحات حول مشروع القانون المتعلق بالبروتوكول الاختياري الذي يجمع ويمنع ويعاقب المتاجرة بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وفق اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة الجريمة المنظمة بين البلدان. كما شاركت مؤخراً في اجتماع اللجنة الفرعية المنبثقة عن لجنة الإدارة والعدل النيابية والمكلفة درس اقتراح القانون الرامي إلى تعديل قانون العقوبات.

في سياق الاستراتيجية البعيدة المدى من أجل تغيير الذهنية التقليدية المتعلقة بالأتمتات الاجتماعية والثقافية لسلوك المرأة والرجل، قامت الهيئة بإبراز شخصيات مميّزة من النساء الناشطات في المجال العام عبر تكريم نساء باحثات، ورائدات في العمل الاجتماعي، وإعلاميات، وطالبات،.... وذلك في مناسبات/ احتفالات مخصّصة للمرأة اللبنانية أو العربية أو الأم إلخ.

شاركت "الهيئة" في مؤتمرات نسائية عربية واستضافت "منتدى المرأة العربية والتراعات المسلّحة" الذي ركّز، في شعاراته العامّة وتوصياته، على أهمية دور المرأة في نشر ثقافة السلام والعدالة. كما شاركت الهيئة في الأعمال التأسيسية "لمنظمة المرأة العربية"،

وهي منظمة حكومية متخصصة أنشئت في إطار جامعة الدول العربية بموجب اتفاقية انضم إليها لبنان في ١٢/١٢/٢٠٠٢ ودخلت حيز التنفيذ في الأول من آذار/مارس ٢٠٠٣. وتشتمل أهداف هذه المنظمة على دعم التعاون المشترك وتبادل الخبرات في مجال النهوض بالمرأة، وإدماج قضايا المرأة ضمن أولويات خطط وسياسات التنمية الشاملة.

كذلك تم إطلاق "مركز المرأة اللبنانية للمعلومات"، من أجل توثيق كل ما يتناول المرأة اللبنانية في محفوظات مستندية شتى: ورقية، سمعية، بصرية، إلكترونية. ويجري العمل، حالياً، على إنشاء موقع بموجودات "المركز" على شبكة الإنترنت.

أولت "الهيئة" التوعية الصحية اهتماماً خاصاً، فبادرت إلى إقامة سلسلة من المحاضرات والندوات في مركزها حول مواضيع تتعلق بالصحة الإنجابية والتغذية، ونظمت ورشة عمل حول "سلامة الأم وصحة المولود الجديد" في إطار انعقاد المؤتمر العالمي الثالث لطب ما حول الولادة في الدول النامية، كما رعت مؤتمر قمة الطب ما قبل الولادة الفرنكوفوني الذي انعقد في لبنان في العام ٢٠٠١.

في سياق محور الأمية القانونية، وفي ما يخص قانون العمل، قامت "الهيئة" بتحضير وتنفيذ وتقييم مشروع لتقديم المشورة القانونية للنساء العاملات بالاشتراك مع وزارة الشؤون الاجتماعية واليونيسيف، وذلك في مراكز الخدمات الإنمائية في كل المناطق التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية وعلى امتداد أحد عشر شهراً؛ وقد اعتُبر من قبل مدراء المراكز المذكورة مشروعاً نموذجياً.

وفي إطار تمكين النساء اقتصادياً، نظّمت "الهيئة" في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ ورشة عمل حول التعريف بـ "القروض الصغيرة وتسويق المنتجات الحرفية" ضمّت سبعا وأربعين جمعية نسائية حاضرت خلالها خبيرات وخبراء في الموضوع، وتمّ فيها تبادل الخبرات التي راكمها العاملون في المجالين المذكورين.

٢ - لجنة المرأة والطفل النيابية: تشكلت في نهاية العام ٢٠٠٠، وتتألف من اثني عشر نائبا، بمن فيهم السيدات النائبات الثلاث في المجلس النيابي، وترأسها النائبة نايلة معوض.

تعمل اللجنة وفق الآلية التي تحكم عمل اللجان النيابية التشريعي. فتحال إليها اقتراحات ومشاريع القوانين المتعلقة بالمرأة (والطفل، أيضاً)، ليصار إلى دراستها، في ضوء اقتراحات الهيئات المدنية والحكومية المعنية بها، والبحث في مدى ملاءمتها مع الاتفاقات الدولية. وتقدم، من ثم، اقتراحاتها إلى هيئة اللجان المشتركة المعنية لدرسها (في حال كان المشروع أو الاقتراح محالاً إلى أكثر من لجنة)، قبل رفعها إلى الهيئة العامة للمجلس في صيغتها النهائية.

وقد عملت اللجنة منذ إنشائها على أكثر من قانون، نذكر بشكل خاص:

- القانون رقم ٣٤٣ تاريخ ٦/٨/٢٠٠١ الذي قضى بمساواة الموظفة بالموظف في نظام التقاعد والصرف من الخدمة.
- القانون رقم ٤٨٣/٢٠٠٢ الذي قضى بتعديل المادة ١٤ من قانون الضمان الاجتماعي.

٣ - دائرة شؤون المرأة في وزارة الشؤون الاجتماعية: وهي دائرة في مصلحة الشؤون الأسرية في الوزارة، تشتمل مهامها على صوغ وإقرار برامج تهدف إلى الاستجابة لحاجات النساء، والإعلاء من قدراتهن وتعزيزها، واقتراح ميزانيات من أجل رصد الأموال الضرورية لتنفيذها بالشراكة مع الوزارات الأخرى ومع المنظمات غير الحكومية. تشرف "الدائرة" أيضاً على الأنشطة الحكومية والأهلية المتعلقة بالمرأة وتقوم بمتابعتها وتنسق علاقة الحكومة اللبنانية مع المؤسسات العالمية والعربية والوطنية. وتقوم، أيضاً، بدعم جهود الحركة النسائية والإسهام في نشاطاتها وتعمل على توحيد جهودها، كما تسهر على تنفيذ ومتابعة الاتفاقات المتعلقة بالمرأة والتي أبرمتها الدولة اللبنانية مع الأمم المتحدة.

نشاطات "الدائرة" في إطار سيداوا: نشير، بادئ ذي بدء، إلى أن النساء هنّ الطرف الرئيسي المستفيد من كلّ الأنشطة التي ترعاها وزارة الشؤون الاجتماعية؛ وقد صمّمت المشاريع المختلفة التي تنفذها الوزارة في مراكز الخدمات الإنمائية المنتشرة في جميع الأراضي اللبنانية،(الخدمات الصحية، مشروع الصحة الإنجابية، محو الأمية، مشروع رفع الوعي الصحي للمراهقين والمراهقات، إلخ) لتتلاءم مع حاجات النساء، بشكل خاص.

ثم إن "الدائرة" في سعيها إلى مناهضة العنف ضد النساء، وتفادياً للمقاومة التي يبدئها مجتمعنا للاعتراف بالعنف الموجه ضد النساء، تنفّذ، بالاشتراك مع الهيئات الأهلية المعنية، مشروع "مناهضة العنف الأسري: ضد الطفل، والمسنّ والمرأة" تحت شعار "أسرة بلا عنف: مجتمع آمن وسليم"؛ وذلك على مراحل ثلاث، تمثّلت الأولى بتنمية قدرات العاملين في مراكز الخدمات الإنمائية، والثانية بنشر الوعي في المجتمع المحلي حول العنف الأسري، أما الثالثة، وهي قيد التحضير، فتهدف إلى تدريب العاملين على التدخّل المتخصّص مع ضحايا العنف من النساء. وتتوسّع الخدمات نفسها في سياق مشروع جديد ينفّذ في مراكز المنظمات غير الحكومية المعنية بمناهضة العنف ضد النساء.

كذلك تنفّذ "الدائرة" مشروعاً تجريبياً لتمكين المرأة قانونياً. ويهدف إلى بثّ التوعية القانونية،(قوانين العمل، العقوبات، الأحوال الشخصية، التجارة...) بين فئات نسائية مختلفة من المجتمع المحلي المحيط بمراكز الخدمات الإنمائية. ويقدم هذا المشروع أيضاً

مشورات مجانية مرشحة للتوسّع. وستباشر "الدائرة" تنفيذ مشروع مشترك مع الجمعيات الأهلية يهدف إلى تمكين المرأة العاملة قانونياً، وإلى إصدار دليل / كراس بالمعلومات القانونية.

لقد صدر عن الوزارة، تنويجاً لمشروع سابق (قبل العام ٢٠٠٠) ومن أجل تمكين المرأة اقتصادياً في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة، كتاب "المؤشرات الجندرية لبرامج المشاريع الصغيرة في لبنان"، وهو يؤسس لقاعدة علمية تسمح بصوغ مشاريع تنموية تهدف إلى النهوض بأوضاع النساء الاقتصادية.

٤ - المجلس الاقتصادي والاجتماعي: صدر قانون إنشائه في العام ١٩٩٥ جامعاً ممثلين وممثلات عن القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والمهنية الرئيسية. وقد شملت القطاعات الرئيسية التي تولّفه "المؤسسات الاجتماعية"، ومنها الاتحادات النسائية، فيما حدّدت مهمّته بـ "تأمين مشاركة (هذه القطاعات) بالرأي والمشورة في صناعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية"؛ وهو يعمل، كذلك، على "تنمية الحوار والتعاون والتنسيق" بين مختلف هذه القطاعات. مبدئياً، يحيل مجلس الوزراء طلبات "إبداء الرأي" وإعداد الدراسات والتقارير في القضايا ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والمهني إلى "المجلس"، كما يحقّ لهذا الأخير إبداء الرأي في موضوع معيّن إذا ما ارتأى ثلثا أعضائه ضرورة لذلك.

في أواخر العام ١٩٩٩، تألّفت الصيغة الأولى - الوحيدة - لهذا "المجلس" من واحد وسبعين عضواً من القطاعات الممثّلة، ستة منهم من النساء، واثنتان منهنّ عُيّنتا لتمثيل الاتحادات النسائية. وقد انُتخبت إحداهن في هيئة مكتب "المجلس" - الوحيدة التي ترشّحت للمقعد - لكنّ رئاسة لجانه الثماني بقيت حكراً على الرجال. وقد تجمّعت خمس من السيدات في "لجنة التنمية البشرية وحقوق الإنسان".

في موازاة انشغاله بمهامه التأسيسية، أُنجز المجلس دراسة تحت عنوان "الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في إطار المعالجة"، هي بمثابة رؤية توافقية للقطاعات التي تولّفه حول سبل النهوض الاقتصادي والاجتماعي. وقد وضعت الدراسة صحّة الأم والطفل على رأس بنود السياسة الصحية الواجب اعتمادها. كما أوصت بضرورة تفعيل دور المرأة في الحياة الاقتصادية ودفعها للمشاركة الفعلية في الدورة الإنتاجية.

استناداً إلى توصيف مهامها، فإن الهيئات الرسمية تتميّز بإيلاء أهمية خاصة للتنسيق مع المجتمع الأهلي والمدني وإشراكه في رسم تصوّراتها وخططها وفي تنفيذ برامجها. وقد أخذ التنسيق أشكاله الملموسة في المواقع التي يعمل فيها الأشخاص متفرّغين للوظائف التي انتدبوا من أجلها؛ أكثر منه في تلك التي يعمل فيها الأشخاص بصفة تطوّعية.

ثانياً - الهيئات العاملة في القطاع غير الحكومي

يتمتع اللبنانيون بحرية إنشاء الجمعيات دون إذن مسبق من الدولة، ويكتفي الراغبون في إنشاء جمعية بإرسال "علم وخبر" بذلك إلى وزارة الداخلية (قانون الجمعيات العثماني، ١٩٠٩). وفي الجدول اللاحق بعض المعطيات حول موقع المرأة في غايات وأنشطة الجمعيات العاملة في الجمهورية اللبنانية.

جدول رقم ١

توزع أعداد الجمعيات بحسب أهدافها وبحسب موقعها الجغرافي

العدد	٦١ (من أصل ٤٠٧٣)	١٠١ (من أصل ٤٠٧٣)
منظمة غير حكومية تهدف، أساساً، إلى تعزيز مكانة المرأة (بحسب قانونها الأساسي)	٦١	١٠١
منظمة غير حكومية تستهدف نساء (بحسب قانونها الأساسي)	٧٥	٦١
المنظمات العاملة في العاصمة وجبل لبنان	٤٥	٧٥
المنظمات العاملة خارج العاصمة وخارج جبل لبنان	١٦	٦١

المصدر: "مسح منظمات القطاع الأهلي في لبنان"، دراسة غير منشورة صادرة عن وزارة الشؤون الاجتماعية والإسكوا، بيروت، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

الجدير ذكره أن الأرقام الواردة أعلاه لا تشمل المنظمات التي تستهدف النساء بدرجة متأخرة في أولويات عملها. لكنّ الالفت أن هذه الجمعيات تتركز في المناطق السكانية الأكثر كثافة، لا الأكثر حاجة (الريف والأطراف، مثلاً).

ونقدّم، في ما يلي، استعراضاً لأنماط أربع من هذه المنظمات ولنشاطاتها في سعيها إلى نشر ثقافة المساواة والنضال من أجل إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

١ - الهيئات ذات الطابع التحالفي:

- الشبكة النسائية اللبنانية: في العام ٢٠٠٢، انطلقت "الشبكة النسائية اللبنانية" لتكون جبهة ضغط من أجل إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتضمّ "الشبكة" إحدى عشرة منظمة غير حكومية تجعل تعزيز مكانة المرأة في المجتمع وإلغاء التمييز ضدها على رأس أهدافها. هذه الشبكة تبنت وثيقة عمل في صيف ٢٠٠٣، وغاياتها الأساسية النضال من أجل "تحقيق المساواة الكاملة بين النساء والرجال" والعمل

لإزالة التفاوتات القائمة بين النساء والرجال في مجتمعنا، والسعي من أجل تهيئة بيئة تمكينية تسمح بإطلاق إمكانات النساء والرجال المنتجة والخلاقية وازدهارها. ووضعت استراتيجيات وخطة للعمل طالبت المستويات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية والسياسية... لتنقيتها جميعاً من التمييز اللاحق بالنساء.

في هذا السياق، ستعمل الشبكة النسائية على جعل التشريع اللبناني متطابقاً مع الاتفاقيات الدولية المصدّق عليها والمبرمة من قبل الدولة اللبنانية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بوجه خاص. وستناضل من أجل حث السلطات اللبنانية المختصة على رفع تحفظاتها عن اتفاقية السيداو. وستعمل على تعديل القوانين المحففة بحق المرأة واستحداث قوانين متلائمة مع تطور المجتمع اللبناني وتبدّل الذهنيات.

وقد وضعت الشبكة برنامجاً مرحلياً يتمثل بإلغاء التمييز الجندي في قانون العقوبات الذي تتم مراجعته حالياً، وبخاصة إلغاء المادة ٥٦٢ من قانون العقوبات المتعلقة بجرائم الشرف، وتشدّد العقوبات المتعلقة بالاغتصاب وإلغاء جميع المواد المتعلقة بالزنى. وتقوم لجنة من القانونيين برصد المشاريع التي أنجزت حول قانون العقوبات في مسار منظمات القطاع الأهلي لصياغة التعديلات المقترحة للقوانين؛ وتعمل الشبكة، في الوقت الحاضر، على إعداد الحملة التي ستطلقها منسّقة مع الحلفاء الأساسيين ك نقابة المحامين في بيروت، ومنظمة العفو الدولية، والمجلس النسائي اللبناني، واللقاء الوطني من أجل إلغاء التمييز ضد المرأة ومنتدى الكرامة الإنسانية في قانون العقوبات. وستواكب الحملة المطلوبة حملة إعلامية، هي أيضاً قيد التحضير.

- **اللقاء الوطني من أجل القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة:** تأسس اللقاء الوطني من أجل القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في آذار/مارس ١٩٩٩ بدعوة من "لجنة حقوق المرأة"، المنظمة الأعرق تاريخياً في لبنان في هذا المجال؛ غاية "اللقاء" تكثيف الجهود وتركيزها من أجل مطالبة السلطات المعنية بتحقيق المساواة الكاملة بين المرأة والرجل على الصعيد القانوني. وهو يضم هيئات، ومؤسسات، واتحادات، ونقابات وروابط من كل لبنان تُعنى بقضايا المرأة وبشؤون المجتمع المدني. معظم أعضائه من الشخصيات التي تعمل في حقول الاقتصاد والاجتماع والسياسة، التقت من أجل المسارعة في رفع الإجحاف في حق المرأة اللبنانية وتطبيق الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

أما أهداف "اللقاء" المباشرة فتتمثل بالعمل على تعديل القوانين اللبنانية المرعية الإجراء في مجال العقوبات، ونظام الموظفين والأجراء، والتجارة، والعمل، والضمان

الاجتماعي والنظام الضريبي، ثم السعي إلى استكمال هذه العملية من خلال العمل على إزالة التناقض بين النص القانوني والممارسة. ويؤيِّ "اللقاء" أهمية كبرى للعمل على نشر ثقافة حقوق المرأة وحقوق الإنسان بشكل عام من خلال المؤتمرات والندوات وبرامج التوعية والتدريب.

يضم "اللقاء الوطني من أجل القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" حوالي ٦٢ جمعية ناشطة في مجالي حقوق الإنسان وحقوق المرأة، ويشكّل قوة ضغط فاعلة لدى مجلس النواب اللبناني الذي هو على تواصل مستمر معه عبر لجانه الثلاث: لجنة التعليم والتربية، لجنة الإدارة والعدل، لجنة المرأة والطفل. وقد أثمر هذا التعاون تعديلاً لمواد وأحكام من قانون العمل وقانون الضمان الاجتماعي. ويعمل "اللقاء"، حالياً، على إزالة التمييز من أحكام ومواد إضافية في قوانين التجارة والعقوبات والضمان الاجتماعي والجنسية.

- **المجلس النسائي اللبناني:** يضم أكثر من ١٤٠ جمعية نسائية ويقدم نفسه بوصفه الأكثر تمثيلاً للفئات النسائية على غير صعيد. على أن تنوعه، والحرص الذي تبديه قياداته المتلاحقة على استمرار وحدته ومنع انشقاقه، فرض على نشاطاته قيوداً تتمثل بضرورة التوافق بين جمعياته على تحركاتها، أو إعلان مواقفها، أو عقد تحالفاتها إلخ، مع الإبقاء على حرية كل جمعية في هذه المجالات. وحيث أن بعض هذه الجمعيات طائفية، وتعمل في إطار الثوابت الدينية التي تنتمي إليها، فإن مساحة العمل المشترك تبقى ضيقة. من هنا، فإن العمل على إلغاء التحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ليس على أجندا المجلس، وإن كان على رأس هموم بعض جمعياته.

إن اتساع قاعدة "المجلس" التمثيلية جعل قياداته أكثر حساسية لُنخبوية الحركة النسائية عندنا ولبطء وتيرة وصولها إلى القاعدة النسائية الأوسع؛ وقد انعكس ذلك على برامج المجلس في السنوات الأخيرة. هذه البرامج استطلت بشعاري توعية النساء وتمكينهن في ورش تدريبية على امتداد المناطق اللبنانية تناولت، في السنوات القليلة الماضية، مواضيع التمثيل النيابي والبلدي من أجل إكساب شعار تحقيق الكوتا الذي يطرحه "المجلس" مضموناً تمثيلاً لفئات النساء جميعها.

وحيث أن تجربة النساء اللبنانيات في العمل التحالفي لا تزال في بداياتها، فإن هذه الهيئات تشكو من تراجع تدريجي لعدد الناشطين الفعليين في تسيير عملها، وتركز العمل في أيدي حفنة منها.

٢ - منظمات غير حكومية لمناهضة العنف ضد النساء (نموذجان)

نقدّم، في ما يلي، نماذج من هيئات أهلية/ مدنية فاعلة في مستويات ومجالات مختلفة، تعمل في إطار إلغاء التمييز ضد النساء، إما حصرياً أو بشكل غير مباشر، ونستعرض بعض أنشطتها في السنوات الأربع الماضية.

- **التجمّع النسائي الديمقراطي:** مرجعيته الأساسية هي المعاهدات والمواثيق الدولية: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والإعلان العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة، ومعاهدة إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو). للتجمّع مراكز على امتداد الأراضي اللبنانية، ويعمل منذ إنشائه في أواسط السبعينات على بث ثقافة المساواة الجندرية. ويتمثّل ذلك في برامج المستمرة، وأهمها عقد لقاءات وحلقات توعية لفئات مختارة من الناس تتناول القوانين اللبنانية التمييزية ضد النساء والتوعية حول الاتفاقيات الدولية العاملة على مناهضتها، ونشر ثقافة مناهضة العنف الأسري وتوفير "مراكز استماع" و"خط ساخن" لدعم النساء المعتقات، والتعاون مع "اللجنة الوطنية لمحو الأمية في وزارة الشؤون الاجتماعية" في برامج لتعليم الكبار. وتكمن أهمية هذه البرامج في توسّعها وازدياد عدد المستفيدين منها تبعاً، كما أن من نتائجها استقطاب النساء إلى العمل في صفوف "التجمّع" نفسه حتى بلغ عدد المنتسبات إلى إليه ١٦٠ امرأة.

لقد نفذ "التجمّع" هذه السنة، وبالتحالف مع منظمات نسائية غير حكومية، برنامجاً يهدف إلى توعية الجمهور اللبناني على أهمية مشاركة المرأة في الحياة السياسية؛ وغاية البرنامج تشجيع النساء على خوض الانتخابات كمرشحات وكمقترعات ومراقبات للعملية الانتخابية من منظور جندري يسمح بتحديد سلوك المجتمع تجاه ترشيح النساء. وقد عقد لذلك ٢٥ لقاء توعية عامة، وخمس دورات تدريبية لعدد من المرشحات، وثلاث دورات لمراقبة الانتخابات من منظور جندري ولقاء موسّع ضمّ النساء المرشحات بعد انتهاء العملية الانتخابية من أجل تقييم التجربة واستخلاص العبر.

- **الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة:** هي الجمعية اللبنانية الأولى التي تخصصت بمعالجة حالات العنف الذي تتعرّض له النساء. توسّعت قاعدتها الإنسانية لتضمّ، حالياً، ٥٢ عضوة متطوّعة وكادر ثابت متخصص من مساعدات اجتماعيات (ثلاث يعملن بدوام كامل) ومن ثلاث موظفات إداريات. و"الهيئة" عضو في "المحكمة العربية الدائمة لمناهضة العنف ضد النساء"، وباتت، بحكم ريادتها على هذا الصعيد، واحدة من أهم المرجعيات العملية والمهنية في هذا المجال عندنا.

في السنوات الأربع الأخيرة، تطوّر عمل الهيئة على محاور أربعة:

- استقبال ضحايا العنف من النساء على مدار الساعة ومساندتهن في مركزين (بيروت وطرابلس) للاستماع والإرشاد الأسري، والنفسي، والقانوني. ولديها خط ساخن. وقد تعاملت الهيئة، منذ إنشائها في العام ١٩٩٧، مع أكثر من أربعمئة حالة. وهي تتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية في برنامج تدريب عاملات اجتماعيات في مراكز الخدمات الإنمائية على امتداد الأراضي اللبنانية.
- إقامة نشاطات ثقافية إعلامية (ندوات، ورش عمل..). تهدف إلى نشر ثقافة مناهضة العنف والتعريف بالاتفاقيات الدولية، ولا سيما السيداو؛ وتسعى لدعم ونشر دراسات وأبحاث ميدانية حول العنف ضد المرأة والتحرش الجنسي وجرائم الشرف وغيرها من مظاهر العنف ضد النساء.
- تدريب العاملين والعاملات مع ضحايا العنف من النساء والذين تجعلهم المهنة التي يعملون فيها في "المواقع الأمامية"؛ هؤلاء هم الأطباء والمرضىون والمحامون ورجال الدرك إلخ.
- تنتمي الهيئة، أخيراً، إلى كل التجمّعات العاملة في لبنان على إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتشارك في نشاطاتها.

٣ - لجان للمرأة في الأحزاب والنقابات والهيئات اللبنانية والمنظمات غير الحكومية

تلقتي فئة من النساء اللبنانيات في إطار أحزاب/هيئات/منظمات غير حكومية تحمل في إيديولوجيتها، ضمناً أو صراحة، أفكاراً مساواتية، غير تمييزية بين الرجال والنساء. من هذه نذكر، على سبيل المثال، اللجة النسائية في "المركز اللبناني للتدريب النقابي"، و"الاتحاد النسائي التقدمي" الذي يعمل في كنف الحزب التقدمي الاشتراكي، و"المصلحة النسائية" في حزب الكتائب، و"الهيئة النسائية" في جمعية الميراث الخيرية، ولجان المرأة في "الحركة الاجتماعية"، و"حركة حقوق الناس"، وغيرها. إن العاملات في هذه اللجان يفترضن بأن قضية النساء، وإن كانت ذات خصوصية، لا تنفصل عن قضايا المجتمع، ولا يجدن مبرراً للانفصال الجندري، بل هن يقمن بتحفيز النساء على العمل السياسي أو النقابي أو الاجتماعي من ضمن الأحزاب والجمعيات المختلطة، أسوة بكل فئات المجتمعات الديمقراطية. وتسعى هذه اللجان إلى تحقيق سياسات مساواتية لتمييزية في المنظمات التي تنتمي إليها.

و”المركز اللبناني للتدريب النقابي“ هو الأحدث نشأة بين الهيئات المذكورة أعلاه. فقد أنشئ في العام ٢٠٠٠، على قاعدة ضرورة تحسين الأداء النقابي عبر شحذ الوعي لدى العمّال وإعادة تفعيل العمل المطلي، وتعريف العمّال بالاتفاقيات والقواعد الدولية التي التزم بها لبنان والعمل من أجل تعديل القوانين الوطنية لتصبح متناغمة مع المواثيق الدولية؛ أي، كل ما من شأنه أن يحوّل العمل النقابي من الخدماتي الذي استقرّ عليه في السنوات الأخيرة إلى المطلي المنظم والفاعل.

وحيث أن النساء لا يشكّلن سوى ٢ في المائة من المنتسبين إلى النقابات اللبنانية (فيما يشكّلن أكثر من ٢٥ في المائة من القوى العاملة)، وحيث كانت نسبة مشاركتهنّ ضئيلة جداً في مجالسها التمثيلية وهيئاتها القيادية، فإن المركز، وبدعم من ”هيئة التنسيق للجان النسائية في الاتحاد الدولي للخدمات العامّة“ يسعى لأن تقوم كل نقابة بتأسيس لجنة خاصّة بالنساء مهمتها العمل على تمكين النساء داخل هذه النقابات، وتفعيل دورهن، وطرح مطالبهن الخاصة بهن.

ومن نتائج نشاط ”اللجنة النسائية“ المذكورة وصول ست نساء إلى الهيئات القيادية لنقابات عمالية ثلاث، (مصلحة اللطاني، الضمان الاجتماعي، مصلحة الريجي)، يحملن مطالب متعلّقة بصحة النساء وبدعمهن في أدوارهن المزدوجة، عبر إنشاء دور حضانة للأطفال ملحقّة بإمكانة عملهن، مثلاً.

٤ - المنظمات غير الحكومية ذات المنحى الثقافي/المعلوماتي/الاتصالي:

- مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي: تسعى هذه المنظمة غير الحكومية إلى الإسهام في التنمية الاجتماعية للمجتمع؛ وذلك بالعمل على نشر الوعي حول قضايا النوع الاجتماعي (الجندر) والتنمية والفقر والإقصاء، والعمل على بناء قدرات منظمات المجتمع والعاملين فيها. وتعتمد لذلك توفير التدريب ونشر المعلومات والدعم المؤسسي والتنظيمي. وقد تمّ تنفيذ ثمانية مشاريع في السنوات الأربع الماضية تمحور أكثرها حول النوع الاجتماعي، ومنها ما استهدف النساء مباشرة (التمكين الاقتصادي، القيادة النسائية). وتنفّذ المجموعة، حالياً، وبالاستناد إلى خبرات ريفية من لبنان والعالم العربي، مشروعين: ”مشروع الوصل والمعلومات حول الجندر والتنمية في المشرق والمغرب العربيين“، ومشروع ثان يهدف إلى ”التواصل مع المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية حول الفقر والتنمية في لبنان“ من خلال نشرة دورية وموقع إلكتروني تفاعلي.

- **تجمع الباحثات اللبنانيات:** تأسس في أوائل التسعينات وغايتها جمع الباحثات ودعم إنتاجهن، والدفاع عن حقوقهن، ودعم الناشئات منهن. والغالبية العظمى من عضواته (حوالي الأربعين) أستاذات من الجامعات في لبنان. ويصدر "التجمع" كتاباً سنوياً باسم "باحثات" تمحورت معظم أعداده حول النساء وقضاياهن؛ ويشكل هذا الكتاب مرجعاً أساسياً للدراسات النسائية اللبنانية والعربية. ومن مشاريعه الحالية واحد يهدف إلى إدماج الدراسات النسائية والنوع الاجتماعي في سياسات الجامعة اللبنانية (الرسمية) ومناهجها.
- **معهد دراسات المرأة في العالم العربي:** تأسس في العام ١٩٧٣ في الجامعة اللبنانية الأميركية؛ ومن أهدافه العمل على إنشاء قاعدة معلوماتية واسعة حول النساء والإسهام في تحسين نوعية حياة النساء والأطفال في العالم العربي. وإضافة إلى الأنشطة الثقافية والتوثيقية والنشر حول النساء، فقد أصدر المعهد، العام الماضي، حقيرة تضم "مشروع مهارات الحياة الأساسية"، وهو عبارة عن منهج تربوي غير رسمي للنساء اللواتي نلن قسطاً قليلاً من التعليم والعاملات في إطار مشاريع تنمية. ويصدر المعهد دورية "الرائدة" بالإنكليزية (ورقية وإلكترونية) وبالعربية (إلكترونية)، وهي الدورية النسائية الوحيدة في العالم العربي التي تصدر بالإنكليزية (صدر حتى الآن أكثر من مائة عدد منها).
- **المجموعات غير الرسمية:** إن الكلام عن الهيئات الهادفة إلى تحقيق المساواة ومناهضة التمييز ضد المرأة في مجتمعنا لا يسعه إغفال المجموعات غير الرسمية في المشهد المدني/غير الحكومي. خصوصاً وأن أغلب مؤسسيها والعاملين فيها من الشباب والشابات، وهي الفئة التي تشكو المنظمات غير الحكومية كلاًها تقريباً من عجز مزمن عن استقطابها إلى صفوفها. هذه الفئات أنشأت لها مواقع على الإنترنت وتتواصل في ما بينها بالبريد الإلكتروني، علماً أن مواضيع المساواة الجندرية، والعنف ضد النساء، والمواضيع النسوية إلخ هي من ضمن اهتماماتها. من هذه المجموعات نذكر "العلمانية الشاملة"، و"تيار المجتمع المدني"، و"مجموعة القراءات النسوية".... إلخ.

الفصل الرابع

تحفظات لبنان على الاتفاقية

(المواد ٩ و ١٦ و ٢٩)

تحفظت الدولة اللبنانية، وما زالت، على بعض أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ولا سيما:

- ١ - الفقرة ٢ من المادة ٩ المتعلقة بالجنسية.
- ٢ - الفقرات (ج) و(د) و(و) و(ز) من المادة ١٦ المتعلقة بقضايا الأحوال الشخصية.
- ٣ - الفقرة الأولى من المادة ٢٩ المتعلقة بحلّ النزاعات.

أولاً - في الجنسية

ترتبط الجنسية ارتباطاً وثيقاً بأوضاع الدولة من مجمل النواحي الجغرافية والسكانية والإنسانية والوطنية والسياسية. فبعض الدول تمارس سياسة سكانية معينة تنطلق من ضرورتها الاقتصادية والاجتماعية، فتسهّل إعطاء الجنسية، ليس بسبب الأصل بل بسبب الإقامة و/أو الولادة. والبعض الآخر يتبع سياسة سكانية مختلفة فيمنح الجنسية بصعوبة، وهذا هو حال لبنان المحكوم بتوازن طائفي دقيق.

إلا أنه من المسلّم به أن تتقيّد الدول بالاتفاقيات التي تبرمها وبالمبادئ الأساسية التي ترعى موضوع الجنسية. من هذه المبادئ أن "لكل فرد حق التمتع بجنسية ما". هذا ما أكّدت عليه المادة ١٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وقبله اتفاقية لاهاي لعام ١٩٣٠ التي جاء فيها: "أنه لمن المصلحة العامة للمجتمع الدولي أن يحمل جميع أعضائه على التسليم بأنه يجب أن تكون لكل شخص جنسية...".

في لبنان، تتمتع المرأة، بغير النظر عن حالتها الزوجية، بحق متساو مع الرجل في اكتساب الجنسية أو الاحتفاظ بها أو تغييرها. فالمادة ٦ من القرار رقم ١٥ تاريخ ١٩٢٥/١/١٩ المعدّل بقانون ١٩٦٠/١/١١ المتعلق بالجنسية تنصّ على "أن المرأة اللبنانية التي تقترن بأجنبي تبقى لبنانية إلى أن تطلب شطب قيدها من سجلات الإحصاء لاكتسابها جنسية زوجها". كذلك "يجوز للمرأة التي فقدت جنسيتها اللبنانية اثر اقتراها بأجنبي أن

تستعيد هذه الجنسية بعد انحلال الزواج بناء على طلبها“ (المادة ٧ من القرار رقم ١٥ تاريخ ١٩٢٥/١/١٩ معدلة بقانون ١٩٦٠/١/١١).

لذلك لا يوجد تناقض، في موضوع الجنسية، بين التشريع اللبناني ونص الفقرة الأولى من المادة ٩ من الاتفاقية.

لكن لبنان تحفظ على الفقرة الثانية من المادة ٩ المذكورة، من حيث أنها تدعو الدول الأطراف إلى منح ”المرأة حقاً مساوياً لحق الرجل في ما يتعلق بجنسية أطفالها“، في حين أن المبدأ في التشريع اللبناني هو غير ذلك.

فلبنان، كبلد يهاجر منه وإليه، يعتمد في تشريعه المتعلق بالجنسية المبدأين الآتين:

المبدأ الأول: ترجيح رابطة الدم على رابطة الأرض.

المبدأ الثاني: حصر رابطة الدم بالوالد دون الوالدة.

وقد عبّر المشرّع اللبناني عن هذين المبدأين بقوله في مستهل المادة الأولى من القرار رقم ١٥ تاريخ ١٩٢٥/١/١٩: ”يعدّ لبنانياً: كل شخص مولود من أب لبناني“.

لكن المشرّع اللبناني لم يهمل تماماً رابطة الأرض، كما أنه لم يستبعد كلياً أن يُعطى الولد جنسية والدته.

بالنسبة إلى رابطة الأرض، يُعدّ لبنانياً، استناداً إلى البندين الثاني والثالث من المادة الأولى من القرار رقم ١٥ :

- كل شخص مولود في أراضي لبنان الكبير ولم يثبت أنه اكتسب بالبنوة عند الولادة تابعة أجنبية.

- وكل شخص يولد في أراضي لبنان الكبير من والدين مجهولين أو والدين مجهولين التابعين.

أما بالنسبة إلى إعطاء الولد جنسية والدته، فهذا الأمر يرد حصراً في حالتين:

- الحالة الأولى: حالة الولد غير الشرعي الذي تثبت بنوته بالنظر إلى أمه قبل ثبوت بنوته بالنظر إلى أبيه (المادة ٢ من القرار رقم ١٥ تاريخ ١٩٢٥/١/١٩).

- والحالة الثانية: حالة الولد القاصر لأم اتخذت التابعة اللبنانية وبقيت حية بعد وفاة الأب (الفقرة الأخيرة من المادة ٤ من القرار رقم ١٥ تاريخ ١٩٢٥/١/١٩). مع الإشارة إلى أن المحاكم اللبنانية ترفض التوسع في تفسير هذه الفقرة، بمعنى أنها تعتبر

”وفاة الزوج“ شرطاً إلزامياً، أي أن انحلال الزواج مع بقاء الزوج حياً لا يتزع عنه رابطة الدم التي تربطه بأولاده.

إن هذه الحالة الثانية على أهميتها، تمنح في حال وفاة الأب امتيازاً للأم المتجنّسة على الأم اللبنانية الأصل بشأن إعطاء جنسيتها لأولادها القاصرين، في انتظار أن يعيد المشرّع اللبناني النظر في الأحكام السابقة، وصولاً إلى إقرار المساواة بين الأب والأم لجهة استفادة الأولاد من الجنسية اللبنانية.

وقد تعثر مشروع القانون الذي أعدّه وزير العدل عام ١٩٩٥، وكان يشترط على الولد القاصر الحصول على مرسوم خاص للتمتع بجنسية أمه اللبنانية، مع شرط الإقامة المستمرة مع أمه خمس سنوات على الأقل في لبنان.

تجدر الإشارة إلى أن تعديلاً جوهرياً أدخل على نظام التقديمات في تعاونية موظفي الدولة، بحيث أن جنسية الأولاد لم تعد تحول دون استفادة الأم الموظفة من تقديمات التعاونية، عن أولادها غير اللبنانيين (التفاصيل في الفصل الأول من الجزء الثاني من هذا التقرير). أما الأجيال المنتسبة إلى الضمان الاجتماعي، فإن استفادتها من تقديمات الضمان عن أولادها غير اللبنانيين لم تكن يوماً موضوع نزاع، على ما تؤكّده المذكرة الإعلامية رقم ١٨٩ تاريخ ١٢/١١/١٩٨٧ التي جاء فيها ”إن حق المضمون (ذكراً كان أم أنثى) بالاستفادة من تقديمات الضمان الاجتماعي عن أفراد عائلته لا يشترط فيهم أن يكونوا من الجنسية اللبنانية“.

ثانياً - في الأحوال الشخصية

تنضمّ المادة ١٦ من الاتفاقية فقرتين: الفقرة الأولى من ثمانية بنود، والثانية من بند واحد يدعو بشكل أساسي إلى اعتماد سن أدنى للزواج.

الأحكام التي تحفظ عليها لبنان تقع في الفقرة الأولى، وهي تحديداً البنود (ج) و (د) و (و) و (ز) التي تؤكّد على منح الرجل والمرأة:

الحقوق والمسؤوليات ذاتها أثناء الزواج وعند فسخه، البند (ج).

الحقوق والمسؤوليات ذاتها كوالدة، في الأمور المتعلقة بأطفالها، البند (د).

الحقوق والمسؤوليات ذاتها فيما يتعلّق بالولاية والقوامة والوصاية على الأطفال وتبنيهم، البند (و).

الحقوق الشخصية ذاتها للزوج والزوجة، بما في ذلك الحق في اختيار اسم الأسرة،
البند (ز).

يجد هذا التحفظ تفسيره في أن اللبنانيين لا يخضعون لقانون واحد للأحوال الشخصية، بل أن كل لبناني يخضع لقوانين طائفته ولحاكم هذه الطائفة. فالمواطن اللبناني ملزم بالانتماء إلى إحدى الطوائف المعترف بها (وعددتها اليوم، كما ذكر آنفاً، ثماني عشرة طائفة) كي يرتب أحواله الشخصية، لأنه خارج هذا الانتماء يستحيل عليه إيجاد نظام غير طائفي يرمي له هذه الأحوال. فالطائفية لعبت دوراً رئيساً في تكوين الشعب اللبناني، بل وفي إنشاء الدولة اللبنانية، وهي ما زالت لغاية تاريخه عاملاً بالغ الأهمية إلى جانب سواه من العوامل الاقتصادية والسياسية، في حياة الدولة والمجتمع.

ولنظام الأحوال الشخصية في لبنان إطار دستوري، إذ جاء في المادة التاسعة من الدستور أن "حرية الاعتقاد مطلقة والدولة، بتأديتها فروض الإجلال لله تعالى، تحترم جميع الأديان والمذاهب وتكفل حرية إقامة الشعائر الدينية تحت حمايتها، على أن لا يكون في ذلك إخلال في النظام العام، وهي تضمن أيضاً للأهلين على اختلاف مللهم احترام نظام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية".

أخيراً، يعطي التعديل الدستوري لعام ١٩٩٠ رؤساء الطوائف المعترف بها قانوناً حق مراجعة المجلس الدستوري في ما يتعلق حصراً بالأحوال الشخصية وحرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية وحرية التعليم الديني (المادة ١٩ جديدة من الدستور).

كل هذا للدلالة على مكانة النص الديني، إذا جاز التعبير، في التنظيم القانوني اللبناني وعلى مركز الطوائف في النظام الدستوري اللبناني. وهذا ما يؤكد عليه أيضاً اجتهاد المجلس الدستوري اللبناني، وقد جاء في قرار له بتاريخ ١١/٢٣/١٩٩٩: "وبما أن الدستور يعترف للطوائف فضلاً عن ذلك بحقوق مختلفة نصّت عليها المواد (١٠) و (٢٤) و (٩٥) من الدستور ولا سيما المادة ١٩ منه التي تولى لرؤساء الطوائف المعترف بها قانوناً حق مراجعة المجلس الدستوري مما يؤكد اعتراف الدستور للطوائف بالشخصية المعنوية، من جهة، وبالاستقلال الذاتي في إدارة شؤونها بنفسها، من جهة ثانية، وبحقها بالتالي في الدفاع عن استقلالها وخصائصها الدينية (قرار رقم ٩٩/١ بتاريخ ١١/٢٣/١٩٩٩).

ومع ذلك، فقد جرت عدّة محاولات لاستصدار قانون مدني، موحد، للأحوال الشخصية في لبنان، لكنها باءت كلها بالفشل، بما فيها مشروع الزواج المدني الاختياري الذي طرحه الرئيس الياس المرأوي وأقرّه مجلس الوزراء، بتاريخ ١٨/٣/١٩٩٨، بأكثرية

٢١ صوتاً ضد ٦ وامتناع وزير واحد عن التصويت. وكانت إحدى ميزات المشروع الأساسية، أنه راعى، في مؤسسة الزواج، المساواة في الحقوق والواجبات بين الرجل والمرأة.

لكنّ الزواج المدني متاح أمام اللبناني، إذا عُقد في الخارج. فالزواج المدني الذي يعقده لبنانيون في بلد أجنبي، سواء فيما بينهم أو بينهم وبين أجانب، هو زواج صحيح، تعترف به السلطات اللبنانية ويسجّل في دوائر الأحوال الشخصية. وفي حال نشوب نزاع يتعلّق بهذا الزواج، فإن المحكمة المختصة للنظر به هي المحكمة العادية ذات الصلاحية العامة، أي المحكمة المدنية، ويكون القانون الواجب التطبيق هو القانون المدني الأجنبي الذي احتفل بعقد الزواج في ظل أحكامه.

غير أن هذا الحلّ غير متاح لجميع المواطنين، فضلاً عن أنه غير مرغوب فيه من فئة من اللبنانيين تعتبر أن من واجبات الدولة اللبنانية رعاية مجمل شؤونهم، بما في ذلك أحوالهم الشخصية، وهي عبّرت عن رغبتها في أن تتولّى الدولة تنفيذ هذه الرعاية.

ولا تزال الأحزاب والهيئات التي أيدت مشروع الزواج المدني تناضل من أجل التوصل إلى إقراره، خصوصاً وأن استطلاعات للرأي أجريت في حينه أظهرت أن أكثر من ٦٠ في المائة من الشباب اللبناني يؤيدون هذا الزواج. كما تجدر الإشارة إلى أنه في ٢٠٠٢/٣/١٨، جرى التوقيع، أمام مدخل البرلمان اللبناني، على عريضة تطالب بوضع قانون مدني للأحوال الشخصية، بلغ عدد الموقعين عليها من النواب تسعة، في حين أن مشروع القانون يحتاج إلى عشرة توقيعات من اجل درسه وعرضه على التصويت وفقاً للأصول. وطالما أن مهمة التشريع في لبنان منوطة بمؤسساته الدستورية، والجلس النيابي هو صاحب الاختصاص الأول في هذا الشأن، فإنه من غير المستبعد أن تستمرّ المحاولات الجديّة باتجاه قانون مدني واحد للأحوال الشخصية، خصوصاً في ظلّ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتجدر الإشارة إلى أنه (فضلاً عن قانون الإرث لغير المحمدين الصادر عام ١٩٥٩ والذي يعتمد المساواة في الحقوق بين الذكور والإناث) سبق للمشرّع اللبناني أن أخرج من دائرة قوانين الإرث الخاصة بالطوائف بعض الحقوق المرتبطة خصوصاً بالعمل وإخضاعها لقوانين واحدة للجميع، لا تمييز فيها بين الذكور والإناث. نذكر من هذه القوانين:

- القانون الصادر بالمرسوم رقم ٨٤٩٦ تاريخ ١٩٧٤/٨/٢ المتعلّق بتعيين أصحاب الحق بتقاضى تعويض الصرف من الخدمة.

- المرسوم الاشتراعي رقم ١٣٦ تاريخ ١٦/٩/١٩٨٣ المتعلق بطوارئ العمل والذي يجيل، في موضوع التعويض المستحق في حال وفاة الأجير، إلى أحكام قانون ١٩٧٤ المذكور أعلاه.

ثالثاً - في حلّ التزاعات

إن تحفظ لبنان على المادة ٢٩ من الاتفاقية جاء سنداً لفقرتها الثانية، التي تركت لمن يشاء من الدول الأطراف أن تعلن عدم التزامها بالأصول المحددة فيها والمتعلقة بحلّ التزاعات.

الجزء الثاني

رصد تطبيق اتفاقية القضاء على
جميع أشكال التمييز ضد المرأة

الفصل الأول

المساواة أمام القانون

(المواد ٢ و ١١ و ١٥ من الاتفاقية)

أولاً - الأهلية القانونية

باستثناء القوانين المتعلقة بالمواد التي تحفظ عليها لبنان (الجنسية وقوانين الأحوال الشخصية)، لا يوجد في القانون اللبناني نصّ يحول دون تمتع المرأة بالأهلية القانونية. وقد تضمّن التقرير الأول عرضاً لمجمل التصرفات القانونية التي لا يميّز فيها القانون بين المرأة والرجل.

فللمرأة اللبنانية، مثلاً، الحق في إدارة أملاكها بشكل متساو مع الرجل ويمكنها التصرف بها كما تشاء، فتييع وتشتري وترهن وتتنازل عنها... إنما في المقابل وخلافاً لهذا المنطق ولبدأ المساواة في الأهلية القانونية، لا تستطيع المرأة اللبنانية، مثلاً، ما لم تكن صاحبة الولاية أو الوصاية على الولد، أن تفتح، وإن من مالها الخاص، حساباً مصرفياً باسم ولدها القاصر، بالرغم من أن هذا التصرف له سنده القانوني في تقنيات القانون المدني: فقانون الموجبات والعقود اللبناني يعترف مثلاً بأعمال الفضيولي (المواد ١٤٨ إلى ١٦٠) ويجيز التعاقد لمصلحة الغير (المواد ٢٢٧ إلى ٢٣١)، حتى أنه لا مانع من أن يكون هذا التعاقد لمصلحة أشخاص مستقبلين أو لأشخاص غير معيّنين في الحال.

فالمانع إذاً ليس في القواعد القانونية العامة، إنما هو في تأثير المفاهيم السائدة في قوانين الأحوال الشخصية على القوانين العادية وانسحابها عليها، الأمر الذي ينبغي إصلاحه. وقد سجّل في السنوات الخمس الأخيرة تقدّم ملحوظ باتجاه المساواة في بعض النصوص، رافقه استمرار التمييز ضد المرأة في نصوص أخرى.

ثانياً - التقدم المحرز في بعض القوانين

يتمحور التقدم المحرز حول أحكام عُدّلت وأخرى قيد الدرس أمام اللجان النيابية.

١ - **التعديلات النافذة:** جاءت التعديلات في قانون العمل، وقانون الضمان الاجتماعي، وبعض الأنظمة المتعلقة بموظفي الدولة.

أ - في قانون العمل

- المساواة في العمل :

لا يميّز قانون العمل بين المرأة والرجل في الحق في العمل، أو في فرص الاستخدام وشروطه، أو في الأجور (إن إقرار مبدأ الأجر المتساوي للعمل المتساوي يعود في لبنان إلى عام ١٩٦٥) أو في ديمومة العمل إلخ... لا بل إن حظر تشغيل النساء ليلاً في بعض الصناعات وحظر تشغيلهن بشكل عام في صناعات أخرى محدّدة اعتُبر في حينه من باب التمييز الإيجابي. مع ذلك، فقد أُلغي عام ٢٠٠٠ (بموجب القانون رقم ٢٠٧ تاريخ ٢٦/٥/٢٠٠٠) نصّ المادة ٢٦ عمل الذي كان يحظر تشغيل النساء ليلاً في الصناعات الميكانيكية واليدوية كافة، واستُبدل بنصّ جديد يؤكّد صراحةً على حظر التفرقة بسبب الجنس بين العامل والعاملة في ما يخصّ نوع العمل، ومقدار الأجر، والتوظيف، والترقية، والترفيه، والتأهيل المهني والملبس، مما يحقق الملاءمة بين النص الداخلي والقواعد الدولية، لا سيما اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقيات العمل الدولية والعربية التي أبرمها لبنان، وأبرزها اتفاقيات العمل الدولية رقم (٩٠) و (١٠٠) و (١١١) واتفاقية العمل العربية رقم ١ التي انضمت إليها لبنان عام ٢٠٠٠ (قانون رقم ١٨٣ تاريخ ٢٤/٥/٢٠٠٠).

- إجازة الأمومة:

عام ٢٠٠٠ أيضاً، وبموجب القانون رقم ٢٠٧ المذكور سابقاً، عُدلت المادة ٢٩ عمل بحيث رفعت مدة إجازة الأمومة من أربعين يوماً مدفوعة بالكامل إلى سبعة أسابيع مدفوعة أيضاً بالكامل، وتشمل المدة التي تتقدم الولادة والمدة التي تليها. ولكن، بالرغم من هذا التقدم، تبقى إجازة الأمومة دون ما تنصّ عليه اتفاقية العمل الدولية رقم ١٠٣ بشأن حماية الأمومة، التي لم يصدّقها لبنان والتي تلحظ إجازة أمومة لا تقلّ عن اثني عشر أسبوعاً، ستة منها على الأقلّ تلي الولادة.

- ديمومة العمل:

بعد أن كانت المادة ٥٢ من قانون العمل تحظر على أصحاب العمل توجيه إنذار بالصراف من الخدمة إلى الأجيورة الحامل ابتداءً من الشهر الخامس من الحمل، أصبح الحظر يسري من بداية فترة الحمل ولغاية عودة الأجيورة من إجازة الأمومة (قانون رقم ٢٠٧ تاريخ ٢٦/٥/٢٠٠٠).

ب - في قانون الضمان الاجتماعي

- في شروط استفادة أولاد المضمون من تقديمات الضمان :

في تمييز إيجابي لمصلحة الابنة، كان المنتسب للضمان الاجتماعي يستفيد من التعويض العائلي عن ابنته العازبة وغير العاملة لغاية بلوغها الخامسة والعشرين من العمر من دون شروط إضافية. أما الولد فكان يستفيد لغاية بلوغه السادسة عشرة من العمر، إلا إذا كان غير قادر على تأمين معيشتته بسبب تكريسه كامل وقته لدروسه، فيستفيد لغاية بلوغه الخامسة والعشرين. هذا التمييز الإيجابي لمصلحة الفتاة ألغى بموجب القانون رقم ٢٢٠ تاريخ ٢٩/٥/٢٠٠٠ واعتمدت المساواة التامة بين أولاد المضمون، فأصبحوا يستفيدون من تقديمات الضمان، دون تمييز بين ذكور وإناث، حتى بلوغهم الثامنة عشرة مكتملة، وإذا كانوا غير قادرين على تأمين معيشتهم بسبب تكريسهم كامل وقتهم لدروسهم، فيستفيدون حتى سن الخامسة والعشرين.

- في شروط استفادة المضمونة من تقديمات ضمان الأمومة :

كانت المادة ١٦ من قانون الضمان تميز، في شروط الاستفادة من تقديمات ضمان الأمومة، بين المضمونة نفسها وزوجة المضمون. فالمضمونة لم تكن تستفيد من التقديمات إلا إذا كانت منتسبة للضمان منذ عشرة أشهر على الأقل قبل الموعد المفترض للولادة، في حين تستفيد زوجة المضمون من التقديمات بعد مرور ثلاثة أشهر فقط على انتساب زوجها للضمان.

هذا التمييز ألغى بموجب القانون رقم ٣١٢ تاريخ ٦/٤/٢٠٠١، فأصبحت مدة الانتساب المطلوبة واحدة للمضمون والمضمونة، ومحددة بثلاثة أشهر.

- المساواة، بين المضمون والمضمونة، في حق الاستفادة من تقديمات الضمان عن الأولاد :

عام ٢٠٠٢، ألغى القانون رقم ٤٨٣ تاريخ ١٢/١٢/٢٠٠٢ الفقرة - هـ - من المادة ١٤ من قانون الضمان وأضاف إليها نصاً عاماً، على أساسه أصبح يُفهم بكلمة "المضمون" الواردة فيها "المضمون والمضمونة على السواء دون أي تمييز".

بهذا تكون ألغيت الأحكام التي كانت لا تجيز للوالدة المضمونة الاستفادة من تقديمات الضمان عن أولادها إلا في حالات محددة حصراً (وفاة الزوج، عجزه، بلوغه السن

القانونية...). فأصبح الأولاد يستفيدون من تقديمات الضمان على اسم والدهم، إذا كانوا لا يستفيدون على اسم والدهم من تقديمات مماثلة.

لكن، في حال كانت شروط الاستفادة من تقديمات الضمان متوفرة في كل من الوالد والوالدة، تبقى الأولوية للوالد.

أما الزوج، فلا يستفيد من تقديمات الضمان على اسم زوجته المضمونة إلا في حالات حصرية.

- إقرار وتنفيذ الضمان الصحي الاختياري:

بدأ في أول آذار/مارس ٢٠٠٣ تنفيذ الضمان الصحي الاختياري الذي أقرّ بموجب القانون رقم ٢٤٨ تاريخ ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٠. والانتساب إلى هذا النظام، مثله مثل الانتساب إلى النظام العام الإلزامي، لا يلحظ أي تمييز بين الذكور والإناث.

ج - في بعض الأنظمة المتعلقة بموظفي الدولة

- في نظام التقاعد والصرف من الخدمة

عام ٢٠٠١، ألغى نص المادة ٢٦ من المرسوم الاشتراعي رقم ٤٧ تاريخ ١٩٨٣/٦/٢٩ المتعلق بنظام التقاعد والصرف من الخدمة الخاص بموظفي الدولة واستُبدل بنصّ جديد يعتمد المساواة بين الموظف والموظفة (قانون رقم ٣٤٣ تاريخ ٦/٨/٢٠٠١).

- في نظام المنافع والخدمات ونظام منح التعليم

في تطور بدأ عام ١٩٩٩ واستمرّ حتى عام ٢٠٠١، سُجّلت بالنسبة إلى حق الموظفة بالاستفادة من تقديمات تعاونية موظفي الدولة النقاط الإيجابية التالية:

عام ١٩٩٩، أقرت مساواة الموظفة بالموظف في الاستفادة من تقديمات تعاونية موظفي الدولة عنها وعن أولادها (قانون رقم ١٤٩ تاريخ ٣٠/١٠/١٩٩٩).

عام ٢٠٠٠، اشترط لاستفادة أحد الزوجين من تقديمات التعاونية عن زوجته الأجنبي، وكذلك عن أولاده الأجانب، توفر المعاملة بالمثل من قبل الدولة التي ينتمي إليها الزوج أو الزوجة الأجنبيين أو الأولاد الأجانب (المادة ٤٧ من القانون رقم ١٧٣ تاريخ ٢٠٠٠/٢/١٤). لكنّ هذا الشرط ألغى عام ٢٠٠١، فأصبح يحقّ للزوجة اللبنانية الاستفادة عن زوجها وأولادها الأجانب من تقديمات تعاونية موظفي الدولة كافة في حال عدم الاستفادة من مصدر آخر (قانون رقم ٣٨٧ تاريخ ١٤/١٢/٢٠٠١).

عام ٢٠٠١ أيضاً، اعتمد مفهوم متقدّم للمساواة بين الموظف والموظفة في الاستفادة من تقديمات التعاونية، فأضيف إلى ما سبق أنه في حال كان الزوجان منتسبين إلى التعاونية، تُعطى المساعدة أو المنحة عن الأولاد لأحدهما فقط: الأعلى فئة ودرجة بينهما (قانون رقم ٣٢٤ تاريخ ٢٠٠١/٤/٢١ وقانون رقم ٣٤٣ تاريخ ٢٠٠١/٨/٦).

- نظام التعويضات والمساعدات

عُدّل نص البند الأول من المادة ٦ من المرسوم رقم ٣٩٥٠ تاريخ ١٩٦٠/٤/٢٧ المتعلق بنظام التعويضات والمساعدات الخاص بموظفي الدولة، بحيث أصبحت الموظفة تستفيد من التعويض العائلي عن زوجها العاجز. بمجرد أن يثبت ذلك تقرير سنوي من اللجنة الطبية (مرسوم رقم ٣٨٩٢ تاريخ ٢٠٠٠/٩/٢٥).

٢ - تعديلات قيد الدرس أمام اللجان النيابية

يخضع قانون العقوبات اللبناني حالياً لإعادة نظر شاملة بأحكامه، انطلقت اثر انتهاء هيئة تحديث القوانين، وهي هيئة استشارية لرئاسة مجلس النواب، من إعداد اقتراح قانون يرمي إلى تعديل قانون العقوبات.

في شباط/فبراير عام ٢٠٠٣، تبنّت لجنة الإدارة والعدل النيابية اقتراح القانون وشكّلت لجنة فرعية منبثقة عنها، كلّفتها درس وإعادة صياغة النص، الذي يتناول ٧٧٢ مادة، تمثّل مجمل مواد قانون العقوبات الحالي. بتاريخ كتابة هذا التقرير، كانت اللجنة الفرعية قد أنجزت درس ٥٢٢ مادة، يقع من ضمنها العديد من المواد التي تشكّل تمييزاً ضد المرأة (أشار إليها بالتفصيل التقرير الرسمي الأول)، وقد عدّلتها اللجنة بما يتفق مع مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة. على سبيل المثال، نورد المقارنة الآتية بين بعض الأحكام الحالية وتعديلات اللجنة عليها:

تعديل اللجنة الفرعية المنبثقة عن لجنة الإدارة والعدل النيابية	النص الحالي
المادة ٤٨٧: يعاقب على الزنى الذي يرتكبه الزوج أو الزوجة بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنتين وبالغرامة من مليون إلى خمسة ملايين ليرة. يُقضى بالعقوبة نفسها على الشريك في الزنى إذا كان متزوجاً وإلا فبالحبس من شهر إلى سنة وبالغرامة من خمسمائة ألف إلى خمسة ملايين ليرة.	المادة ٤٨٧: تعاقب المرأة الزانية بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنتين. ويُقضى بالعقوبة نفسها على شريك الزانية إذا كان متزوجاً، وإلا فبالحبس من شهر إلى سنة.
في ما خلا الإقرار القضائي واللجنة المشهودة، لا يُقبل من أدلة الثبوت على الشريك في الزنى إلا ما نشأ منها عن الرسائل والوثائق الخطية التي كتبها.	في ما خلا الإقرار القضائي واللجنة المشهودة، لا يُقبل من أدلة الثبوت على الشريك إلا ما نشأ منها عن الرسائل والوثائق الخطية التي كتبها.

تعديل اللجنة الفرعية المبنية عن لجنة الإدارة والعدل النيابية	النص الحالي
المادة ٤٨٨: تشدّد، بموجب المادة ٢٥٧، العقوبة المنصوص عليها في المادة السابقة إذا ارتكب الزنى في البيت الزوجي.	المادة ٤٨٨: يعاقب الزوج بالحبس من شهر إلى سنة إذا ارتكب الزنا في البيت الزوجي أو اتخذ له خلية جهاراً في أي مكان كان. وتزل العقوبة نفسها بالمرأة الشريك.
المادة ٤٨٩: لا يلاحق فعل الزنى إلا بناء على شكوى أحد الزوجين مشفوعة باتخاذ صفة الادعاء الشخصي.	المادة ٤٨٩: لا يجوز ملاحقة فعل الزنا إلا بشكوى الزوج واتخاذ صفة المدعي الشخصي.
لا تُقبل الشكوى ممن تمّ الزنى برضاه أو بعد انقضاء ثلاثة أشهر على علمه به.	لا يلاحق الشريك أو المتدخل إلا والزوج معاً.
لا يلاحق المحرض أو الشريك أو المتدخل في الزنى إلا مع الزاني.	لا تُقبل الشكوى من الزوج الذي تمّ الزنا برضاه.
إن إسقاط دعوى الحق الشخصي عن الزاني يؤدي إلى إسقاط دعوى الحق العام عنه وعن المسهمين في الجريمة.	لا تُقبل الشكوى بانقضاء ثلاثة أشهر على اليوم الذي اتصل فيه الجرم بعلم الزوج.
يُعدّ بمثابة إسقاط لدعوى الحق الشخصي القبول باستئناف الحياة الزوجية.	إسقاط الحق عن الزوج أو الزوجة يسقط دعوى الحق العام والدعوى الشخصية عن سائر المجرمين.
	إذا رضي الرجل باستئناف الحياة المشتركة تسقط الشكوى.
المادة ٥٢٢: ألغيت.	المادة ٥٢٢: إذا عُقد زواج صحيح بين مرتكب إحدى الجرائم الواردة في هذا الفصل وبين المعتدى عليها أوقفت الملاحقة، وإذا كان صدر حكم بالقضية عُلق تنفيذ العقاب الذي فرض عليه.
	يُعاد إلى الملاحقة أو تنفيذ العقوبة قبل انقضاء ثلاث سنوات على الجنحة وانقضاء خمس سنوات على الجنابة إذا انتهى الزواج إما بطلاق المرأة دون سبب مشروع أو بالطلاق المحكوم به لمصلحة المعتدى عليها.

يتبيّن ممّا سبق أن لبنان ملتزم بالعمل على إلغاء ما يتضمّن قانون العقوبات من تمييز ضد المرأة، وهو ساع لهذا الإلغاء وإن استغرق الأمر بعض الوقت، باعتبار أن أي تعديل لن يصبح نهائياً إلا بعد أن تقرّه الهيئة العامة لمجلس النواب ويصدره رئيس الجمهورية.

ثالثاً - مواطن تمييز ضد المرأة

١ - في القطاع غير المنظم: يستثني قانون العمل من أحكامه العاملين في القطاع الزراعي، والمؤسسات العائلية، والخدم في بيوت الأفراد (ومعظمهم نساء)، علماً أن هذه الفئة الأخيرة ما زالت أيضاً غير مستفيدة من تقديمات الضمان الاجتماعي.

فقانون الضمان لا يشمل بأحكامه الإلزامية، من بين الفئات الثلاث المذكورة أعلاه، إلا فئة واحدة من العاملين في الزراعة هي فئة الأجراء اللبنانيين الدائمين العاملين في مؤسسة

زراعية. وتبين إحصاءات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أن أفراد هذه الفئة المنتسبين للضمان كان عددهم، بتاريخ ٢٣/١٠/٢٠٠٤، ١٦٣٩ منتسباً فقط (ذكور ١٤٨٠ وإناث ١٥٩)، مما يعني أن قلة من النساء العاملات في الزراعة تستفيد من تقديمات الضمان. وتشير بعض الدراسات إلى أن نسبة النساء العاملات في القطاع الزراعي كانت تمثل، عام ٢٠٠١، ٣,٥ في المائة من مجموع العاملات في قطاعات الزراعة، والصناعة، والبناء، والتجارة والخدمات.

أما أفراد العائلة الذين يعملون في مؤسسة عائلية، فهم يستفيدون فقط من نظام الضمان الصحي الاختياري.

٢ - في نظام التعويضات والمساعدات الخاص بموظفي الدولة: ما زال المرسوم رقم ٣٩٥٠ الصادر بتاريخ ٢٧/٤/١٩٦٠ والمتعلق بنظام التعويضات والمساعدات الخاص بموظفي الدولة يميّز بين الموظف والموظفة لجهة الحق بالتعويض العائلي عن الأولاد، إذ لا تستفيد الموظفة من التعويض المذكور إلا إذا كانت تتحمل أعباء إعالة الأولاد بسبب الترمّل، أو عجز الزوج، أو غيابه عن البلاد مع ثبوت انقطاع أخباره مدة تجاوز السنة، أو إذا كانت مطلقة وثبت عجز الوالد عن تأدية النفقة المحكوم بها عليه، أي أن وضع الموظفة ما زال شبيهاً بما كان عليه وضع الأجير المنتسبة للضمان الاجتماعي قبل أن يعدّل المشرّع المادة ١٤ من قانون الضمان.

٣ - في النظام العام لأجراء الدولة: يلحظ المرسوم رقم ٥٨٨٣ تاريخ ٣/١١/١٩٩٤، المتضمّن النظام العام لأجراء الدولة، تمييزاً من نوع خاص، بين الموظفة التي تستفيد من إجازة أمومة براتب كامل لمدة ستين يوماً، والأجير التي لا تتعدّى إجازتها في الحالة ذاتها، وضمن الإدارة الواحدة، أربعين يوماً مدفوعة بالكامل.

٤ - في قانون ضريبة الدخل: تميّز المادة ٣١ من قانون ضريبة الدخل (المرسوم الاشتراعي رقم ١٤٤ تاريخ ١٢/٦/١٩٥٩ وتعديلاته) بين المكلف والمكلّفة، لجهة أنه إذا كانت زوجة المكلف تتعاطى مهنة أو تشغل وظيفة خاضعة للضريبة وكان للزوجين أولاد على عاتقهما، فإن من يستفيد من التزليل الإضافي عن الأولاد هو الزوج دون الزوجة، التي يكون حساب الضريبة المتوجبة عليها في هذه الحالة كحساب ضريبة دخل المكلف العازب.

٥ - في قانون رسم الانتقال على الأموال المنقولة وغير المنقولة: عملاً بأحكام الفقرة الأخيرة من المادة التاسعة من قانون رسم الانتقال (المرسوم الاشتراعي رقم ١٤٦ تاريخ ١٢/٦/١٩٥٩ وتعديلاته)، يستفيد من إعفاء إضافي من الرسم الوارث (دون الوارثة) عندما يكون على عاتقه زوجة وأولاد لم يتجاوزوا الثامنة عشرة من العمر.

٦ - في قانون التجارة البرية: تحت عنوان "في حقوق زوجة المفلس"، يضع القانون اللبناني قيوداً شديدة على إعطاء الزوجة حقها في استرداد أموالها من تفليسة زوجها (المواد ٦٢٥ إلى ٦٢٩ من قانون التجارة البرية)، وهي قيود خاصة بالزوجة دون الزوج، لأن إعلان إفلاس الزوجة التاجرة يُخضع الزوج للمبدأ العام في استرداد الأموال من التفليسة، وليس لأحكام أو قيود خاصة. لذلك يقتضي إلغاء هذا التمييز غير المبرر بين إفلاس الزوج وإفلاس الزوجة.

الفصل الثاني

الأدوار النمطية القائمة على أساس الجنس

(المادة ٥ من الاتفاقية)

تشير المعطيات الرقمية إلى تحسّن مطّرد في أوضاع المرأة اللبنانية؛ لكن ذلك التحسّن لم ينعكس، بالوتيرة نفسها، على البنى الذهنية لدى الأكثرية ولا على التعبيرات الثقافية الشعبية أو النخبوية. ومن تجلّيات سطوة هذه الذهنية، مثلاً، البطء الشديد في تعديل القوانين المحفزة بحق المرأة، وثبات صورة نمطية لها في الإعلام، واستمرار شيوع الأمثلة الشعبية المبخّسة لشأنها إلخ. وتشير الأبحاث إلى بطء التعديل في النمط التقليدي لتقسيم الأدوار بين النساء والرجال والذي يتمثّل، في المنزل، في شكل من الشراكة الزوجية يسمح، مثلاً، بتحكّم الزوج في مسألة الإنجاب، وفي إيلاء شؤون التربية والعمل المنزلي للزوجة، على نحو شبه حصري، ويتمثّل، في المجال العام، في تمييز مهني ودراسي لا زال قائماً برغم نزوع عام في اتجاه تحطّيه. ونورد، في ما يلي، بعض الملاحظات التي تعكس مظاهر متناقضة، واتجاهات متذبذبة في تطوّر المجتمع اللبناني، من حيث النظرة إلى توزيع الأدوار الاجتماعية بحسب الجنس.

بالإضافة إلى التمايز القائم على أساس الانتماء إلى طبقات اجتماعية متفاوتة، يميّز المجتمع اللبناني بانتماء أفرادهِ إلى أديان مختلفة تعتمد كل طائفة منها تفسيرات دينية وأعرافاً مختلفة. وهو ما يسم الواقع اللبناني بالتعقيد الذي يتجلّى، خصوصاً، بتجاور ظواهر متناقضة. فظاهرة ارتداء الحجاب مثلاً، لا تعبّر بالضرورة عن موقف كابح لتحرّر المرأة وتقدّمها، كما أن اللباس المدني العصري قد يتعايش مع أفكار تقليدية، غير ودودة تجاه قضاياها.

ومع الاعتراف بأن للأيديولوجيات الدينية تأثيراً كبيراً على تثبيت الجندر في الثقافات الاجتماعية الأبوية، فإن المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان والمرأة ماضية في سعيها إلى توسيع رقعة حقوق المرأة وفي صياغة مقارباتها وبرامجها المساواتية غير المتوافقة، غالباً، مع الإيديولوجيات المذكورة. وهي تبذل، مع ذلك، جهداً لإشراك رجال الدين وممثّلين عن المذاهب المختلفة في ندواتها ومؤتمراتها سعياً إلى تطوير التشريعات المنبثقة من التعاليم الدينية وتزويه بعض بنودها من مظاهر التمييز ضد المرأة.

على الرغم من انخراط النساء في المجال العام، (في العلم والعمل والنشاط الاجتماعي)، إلا أن مشاركتهن في الحقل السياسي ما زالت ضعيفة. ولا زالت التصنيفات

النمطية المنتجة في النظام السياسي اللبناني معيقة، على نحو كبير، للتمثيل السياسي والاجتماعي للقوى المجتمعية غير المنضوية تحت لواء ذلك النظام، والنساء من بينها.

في ما يتعلق بالمرأة الريفية، تبين الدراسات انفتاحاً لجهة تعليم البنت في الريف، مثلاً، وتحفظاً لجهة انخراطها في العمل. كذلك تبين أن في الريف منحىً واضحاً لتحكم الزوج وتراجع الشراكة في اتخاذ القرار.

وتوحي نتائج الأبحاث النسائية بوجود "جدار لا مرئي" يصعب تعيين مضمونه وحدوده يقف أمام تطلعات المرأة اللبنانية الجديدة. وتشير الدراسات الوصفية إلى اتجاهات متذبذبة من هذه المسألة. فحيث تشكو مسؤولات في الجمعيات والهيئات العاملة على تعزيز مكانة المرأة اللبنانية من قصور في وعي النساء لحقوقهن والانتظام معاً من أجل تحسينها، فإن النساء - ربّات البيوت، مثلاً - يعبرن عن رضى بواقعهن ولا يعترفن بحدوى التحركات النسوية، ويرغبن، في الوقت نفسه، في مسار حياتي ومهني مختلف لبناتهن.

أولاً - أدوار المرأة النمطية في المجالات العامة والخاصة

١ - في المنزل: تشير الدراسات الوصفية إلى وجود أدوار نسائية، وإلى وجود أخرى مشتركة بين الرجال والنساء، كما تشير إلى غياب أدوار خاصة بالرجل. والأدوار المنتظرة تقليدياً من النساء تتعلق بالتسيير والتنفيذ والرعاية، أما تلك المنتظرة تقليدياً من الرجال فتقوم على رسم التوجّهات واتخاذ القرارات.

٢ - في دائرة المهنة: إن الأعمال التي تُعتبر رجالية هي تلك التي تتطلب صفات قيادية (اتخاذ القرارات) أو جهداً جسدياً (أعمال البناء التي تتطلب قوة جسمانية، الخدمة العسكرية، العمل في المناجم، قيادة السيارات، جمع النفايات). أما الأعمال التي تُعتبر نسائية فهي تلك المتعلقة بالرعاية والاحتضان والاتصال الاجتماعي (التربية الأسرية، التعليم، الصحة، الإعلام، السياحة والإدارة).

٣ - في المدرسة: إن تحليل الكتب المدرسية يبيّن تطوراً نسبياً في النظرة إلى المرأة، لكنه يشير إلى ثبات في صورة للمرأة أسيرة لبعض النمطيات الاجتماعية وإلى ندرة الحالات التي تظهر فيها الإناث كأفراد متخذات للقرار وصاحبات أفعال مستقلة ومبادرات. و يتبين، أيضاً، أن هذه الكتب تتضمن عدداً من قوالب التنميط يؤدي تشربها من قبل المتعلمين إلى قيام أنماط شائعة لديهم كمكوّن من مكوّنات طباعهم.

ومن هذه القوالب المبتوثة: قالب الأفعال حيث أن أفعال التغذية والرعاية والترتيب والتنظيف والعمل غير الرجحي هي للإناث، وأفعال التفكير والعمل العلمي، والدفاع والهجوم، والقيادة والإدارة والعمل المنتج للذكور؛

وقالب الصفات: الشجاعة للرجال والجمال للنساء؛

وقالب المهن: مهن الذكور أعلى في التراتبية الاجتماعية من مهن الإناث؛

وقالب المجال الحيوي: ضيق لدى الإناث ومنتسع لدى الذكور؛

وقالب الملكية: يملك الذكر رأس مال، وتملك المرأة أموراً للاستعمال.

وحيث نجد بعض التغيير الإيجابي في صورة الرجل في الكتب المدرسية باتجاه مزيد من الأنسنة، فإن استخدام صيغة المذكر التي تعني، في الغالب، كلا الجنسين لا تزال سائدة. من جهة أخرى، رصد بعض الباحثين تغييراً لدور الأنتى رافقه تغيير للعلاقات بين الجنسين واستبدالها بعلاقات بين الأجيال تتسم بتراتبية أبوية.

وليس ثمة أبحاث تؤكد وجود أدوار متميزة جنسياً في المدرسة، لكنّ إيلاء البنات مسؤوليات خدمتية - منزلية تنعكس سلباً على أدائهن الدراسي وعلى خيارهن الدراسية. من جهة أخرى، فإن توقع سلوك "عاقل" من الفتاة متضمناً صفات التهذيب والانضباط والنظافة والهدوء إلخ... يضع حدوداً أمام الاختبار والخطأ الضروريين للتعلم، فيما التجربة والخطأ متاحان للصبي لأن السلوك "المشاعب" وما ينطوي عليه من صفات الفردية والحركة والحرية والفوضى إلخ... هي من بعض مكونات شخصيته المرغوبة اجتماعياً.

٤ - في الإعلام: تكثر وسائل الإعلام حيزاً مهماً لمواضيع المرأة. كما يشهد القطاع الإعلامي تزايداً نسائياً ملحوظاً، خصوصاً في الإعلام المرئي، يشكّل انعكاساً لغلبة الإناث بين طلاب هذا الاختصاص. غير أن البعض يرى أن هذا التزايد الكمي قد يكون مرتبطاً بالتغيرات والمتطلبات الإعلامية أكثر مما هو مرتبط بالتغيرات الجوهرية على صعيد وضعية المرأة. فهو بقي، غالباً، ومن حيث المضمون، أسير تنميط يقدم المرأة كسلعة استهلاكية أو كمستهلكة. وتشير أبحاث في تحليل مضمون صفحة المرأة في الصحف اللبنانية، مثلاً، إلى توجهات إيجابية تعبّر عن تقدم المقاربة الإعلامية، إلا أن العقبات لا تزال تبعدها عن إبراز أبعاد المسألة النسوية بالشكل المطلوب.

وتبيّن بعض الدراسات حول التلفزيون، الوسيلة الإعلامية الأكثر تأثيراً، أن المرأة لم تأخذ مواقع مركزية وقيادية فيه، ثم إن تفحص العوائق أمام تقدّمها المهني يتكشّف عن ثبات صورتها النمطية وعن تمييز ضدها بوصفها امرأة.

٥ - في قانون الأسرة: لا يزال العرف السائد ينيط بالرجل رئاسة الأسرة (مع تجاهل واقع ارتفاع نسبة النساء معيلات الأسر، والتي تصل في بيروت إلى أقصاها، أي ٢٠ في المائة). وتتركس رئاسة الرجل هذه في قوانين الأحوال الشخصية، بنوع خاص. ويقابل سلطة الرجل على الأسرة موجب الطاعة من قبل الزوجة. وهذا الموجب كانت تشترك فيه النساء بمختلف طوائفهن، وحتى أمد قريب. لكن معظم الطوائف المسيحية تخلت عن مبدأ الطاعة، حديثاً، وأقرت، عوضاً عنه، مبدأ الشراكة بين الزوجين. وخرق الطاعة من قبل الزوجة يعطي الزوج الحق بتأديبها في الطوائف الأخرى، وإن كان تطبيق ذلك المبدأ هو خلافي في تأويلات رجال الدين الحديثة له.

وتعتبر الأم مسؤولة عن رعاية الأطفال بالشراكة مع الرجل. أما في حال وقوع الطلاق، فإن المحاكم الروحية والشرعية هي صاحبة الصلاحية في تقرير المسائل المتعلقة برعاية الطفل وحضانه. والجدير ذكره أن هذه المحاكم هي ذكورية بامتياز.

ثانياً - الجهود المبذولة من أجل تغيير الأدوار النمطية

يتسم العمل النسائي الاجتماعي في لبنان بأنه غير تصادمي، مما يخفي حجم الجهود المبذولة لتغيير وضع المرأة. لكن النظر عن كثب تبين وجود تدابير عديدة جارية من أجل تغيير الأنماط الثقافية السائدة نذكر منها، مثلاً:

أ - تزايد الدراسات الكاشفة عن التمييز الجندي والعمل على تقليصه، وقيام جمعيات نسائية فكرية تعمل من منظور نسائي.

ب - وجود قنوات تلفزيونية فضائية وبرامج إذاعية متخصصة بقضايا المرأة.

ج - ازدياد عدد البرامج التدريبية للنساء التي تنفذها منظمات حكومية وغير حكومية والتي تستهدف النساء. هذه البرامج تنفذ، غالباً، بالشراكة بين هذه المنظمات وتغطي المناطق اللبنانية كافة. وقد تنوعت مواضيعها لتشتمل على التوعية الصحية، والإنجابية بخاصة، ومحو الأمية القانونية، ومناهضة العنف الأسري، ومشاركة النساء في التمثيل السياسي النيابي والمحلي، والقروض الصغيرة إلخ... وتورد الجمعيات النسائية برامج عديدة من أجل التثقيف العام حول قضايا حقوق المرأة؛ منها: إدراج النساء في إدارة المشاريع؛ بناء قدرات وتكوين مهارات قيادية؛ إقامة حوارات ومناقشات حول قضية المرأة؛ إقامة شبكة اتصال بين وحدات المناطق؛ تأسيس مركز للنوع الاجتماعي للتوعية والتثقيف والتدريب؛ تنظيم ورش عمل ومؤتمرات حول قضايا المرأة؛ تنظيم حملة من أجل المشاركة في الانتخابات النيابية؛ وتحفيز النساء على الانخراط في العمل الحزبي إلخ.

ثالثاً - العقبات أمام تعديل الأدوار النمطية

١ - **التعبئة المضادة:** تجابه المحاولات من أجل تعديل الأدوار النمطية بجهود تُبذل من أجل تعزيز هذه الأدوار وتثبيت التعبيرات الثقافية التي تركز دونية المرأة؛ وهي تأخذ أشكالاً فكرية مواربة من مثل الدعوة إلى "التمسك بأصول الدين"، أو بث أفكار تحيل المطالبة بإلغاء التمييز ضد المرأة إلى جذور غربية "غريبة عن عاداتنا وتقاليدينا"، أو أخرى تدعو إلى ضرورة تأجيل العمل على إنصاف المرأة بحجة أهمية إيلاء الأولوية لقضايا سياسية وقومية عامة.

٢ - **غياب هيئات الرقابة والمحاسبة:** هناك، عموماً، غياب لهيئات الرقابة والمحاسبة المعنية بتعديل الصورة النمطية للمرأة. مع الإشارة إلى وجود هيئة لمراقبة صورة المرأة في الكتب المدرسية متشكلة من الهيئة الوطنية لشؤون المرأة ومن المركز التربوي للبحوث والإنماء ومن جمعية تنظيم الأسرة ومن المجلس النسائي ومن خبراء/ باحثين في المسألة، غير أن اجتماعاتها توقفت لأسباب غير واضحة.

أما في ما يتعلق بصورة المرأة في الإعلام، فلا نلاحظ أية آلية للرقابة من قبل مجلس الإعلام أو من قبل الهيئات النسائية. ويؤخذ على وسائل الإعلام أنها تعمل على وجه العموم على بث الثقافة السائدة أكثر مما تقصد تطوير هذه الثقافة، فلا نجد جهداً ملحوظاً من أجل تعديل الصورة النمطية للمرأة. والملاحظ غياب أي إجراء يؤدي إلى فرض عقوبات على استغلال جسد المرأة في الإعلان.

٣ - **إيلاء الشؤون الأسرية للطوائف:** يسجل غياب تشريع خاص بالتربية الأسرية. وتعتبر هذه من شؤون الأسرة الخاصة، وخاضعة لمبدأ "الستر" أو "الحرمة" اللذين يحجبانهما، في العادة، عن المجال العام. لكن مبدأ السترة أو "الحرمة" يتم تجاوزه في حال طُرحت المواضيع في المحاكم الشرعية والروحية للطوائف، ذات الصلاحيات في النظر في الأمور المرتبطة بالأحوال الشخصية، ومن ضمنها الأمور الأسرية. في مثل هذه الحال، تقوم المحكمة المختصة بمراجعة مختلف دقائق العلاقة الزوجية والأسرية ويُسمح بالتدخل فيها. وتشير الدراسات إلى أن مجمل التشريعات المعمول بها في إطار قوانين الأحوال الشخصية هي ذات توجه ذكوري واضح، وتعمل على تكريس الأدوار النمطية الأبوية.

رابعاً - العنف والنساء

١ - **حرمة الأسرة والعنف الأسري:** تشير الأبحاث الوصفية والجزئية التي أجريت في لبنان إلى اندراج ممارسة العنف الأسري في إطار شيوع التنميطات الجندرية السائدة، وإلى

كون التعامل مع هذا العنف يخضع لمبدأ "حرمة" الأسرة وخصوصيتها. فلا نجد أي قانون خاص بشأن العنف الأسري وتغيب، تالياً، الآليات التي من شأنها أن تعالج حالاته أو تتعامل مع ضحاياه. والمواد المطبقة في حالات الضرب، مثلاً، هي المواد العامة الموجودة في قانون العقوبات اللبناني. وليس هناك من جهة مختصة متعارف عليها قانونياً لكي تلجأ المرأة إليها، مثلاً، في حال تعرّضها للعنف داخل الأسرة.

من الملاحظ أن مبدأ "حرمة" الأسرة الذي يؤخذ به في مجال التشريع والقضاء المدني، هو اليوم عرضة للاستعراض الإعلامي المباشر من خلال برامج تلفزيونية وإذاعية تفتح مشكلات الأسرة على الملأ ويحاسب أفراد الأسرة الواحدة بعضهم بعضاً أمام المشاهدين والمستمعين، أو في برامج "التوك شو" الحوارية المختلفة التي دأبت، منذ أكثر من سنوات خمس، على استعراض مواضيع العنف الأسري، والانتهاك الجنسي للأطفال واغتصاب الزوجة والأقارب، وإلى ما هنالك من المواضيع التي كانت غائبة تماماً عن التداول الكلامي قبل ذلك.

ومن مظاهر تجاوز مبدأ "حرمة الأسرة" النسبي السماح، مثلاً، بتدخل القوى الأمنية في حال الإبلاغ عن ممارسة عنف ضد الخادمت العاملات في المنازل، حصراً. لكنّ القوى الأمنية لا تتدخل إذا كان موضوع العنف هو أحد أفراد الأسرة إلاّ إذا قدّمت الشكوى من قبل أحد هؤلاء.

٢ - **العنف الجنسي:** تُعتبر أفلام العنف والأفلام والمجلات التي تعزّز العنف الجنسي من وسائل النشر التي تتعرّض للآداب العامة وللانتظام العام، وقد اتّخذ المشترع اللبناني تدابير واضحة بحق المخالفين تنصّ على الحبس والغرامة المالية.

ويدخل ضحايا الاعتداء الجنسي ضمن الأشخاص الذين أكرهوا على مكابدة أو إجراء فعل مناف للحشمة بالعنف والتهديد. وقد فرض المشترع اللبناني على الجاني التعويض على المجني عليه. أما مقدار التعويض فإنه يعود لتقدير المحكمة في ضوء كل حالة.

ومن جهة أخرى، صدر بتاريخ ٦/٦/٢٠٠٤ القانون رقم ٤٢٢ الخاص بحماية الأحداث المخالفين للقانون أو المعرضين للخطر، ونصّ في المادة ٢٤ على أنه يعتبر من هؤلاء كل من "تعرض لاعتداء جنسي أو عنف جسدي يتجاوز حدود ما يبيحه العرف من ضروب التأديب غير المؤذي". ولا يميّز القانون بين الذكور والإناث.

٣ - **الجنوح:** تبيّن الإحصائيات تفاوتاً كبيراً في توزّع الأحداث الجانحين بحسب الجنس، لصالح غلبة طاغية للذكور، إذ أن ٣ في المائة من الجانحين في الحالات المبلّغ عنها في العام ٢٠٠٣، مثلاً، كانوا من الإناث. ومع أن هذه النسبة تتوافق عموماً مع الوقائع الملاحظة،

غير أن ثمة مجالاً للشك في حجم الإبلاغ عن حالات الجنوح لدى الفتيات. والملاحظ أن الأكثرية تقع في الفئة العمرية ١٥-١٨ سنة، وأن أكثر من نصف حالات الجنوح تتعلق بالذات (أعمال منافية للحشمة، تسول، حماية وحلوسة) أكثر مما تتعلق بفعل له تبعه على الآخرين.

٤ - العنف الزوجي: تشير الدراسات إلى صعوبة المجاهرة بممارسة العنف من قبل الأزواج. وثبتت إحدى الدراسات الوصفية التي تناولت وتيرة اللجوء إلى الضرب لحل الخلافات الزوجية، مثلاً، أن غالبية الإجابات جاءت بالنفي. لكن المعدل الوسطي لدى الأزواج يبقى ضعف المعدل الوسطي لدى الزوجات (٥ في المائة مقابل ٩,٥ في المائة). وبيّنت هذه الدراسة تركّز هذا العنف في المناطق الطرفية، حيث بلغ ضعف المعدل العام في الجمهورية.

ووفق الدراسة نفسها، فإن نسبة ضئيلة جداً من الرجال والنساء تقرّ باللجوء إلى الضرب لحل الخلافات الزوجية. وتدعي الأكثرية بأن الحوار هو الوسيلة الأكثر اعتماداً بين الزوجين، يليها اللجوء إلى وساطة العائلة، ثمّ "الصراخ"، ويأتي اللجوء إلى وساطة الأصدقاء في أسفل القائمة.

٥ - في مواجهة العنف ضد النساء: في غياب الآليات الاجتماعية المؤسسية الرسمية لمعالجة موضوع العنف، تقوم "الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة" بالعديد من اللقاءات التشاورية مع مسؤولين دينيين ساعيةً إلى وضع تشريع خاص بحماية الأسرة من العنف. ويتمّ التعاون الوثيق بهذا الشأن مع عدد من القضاة المدنيين والدينيين.

على صعيد آخر، عقدت الهيئة لقاءات عدّة مع رجال الأمن للتعاون معهم في إمكانيات مواجهة العنف ضد النساء. كما قامت بتدريب المساعدات الاجتماعيات في خمسين مركزاً من مراكز وزارة الشؤون الاجتماعية في كل لبنان على إقامة ندوات توعية في مناطقهن. كما نُفذ خلال صيف ٢٠٠٤ مشروع توعية استهدف الشباب المتطوّع (ذكوراً وإناثاً) في المخيمات الصيفية، وقد بلغ عددها عشرة مخيمات.

حالياً، تقوم "الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة" بنشاطات توعية عبر التواصل المباشر مع الفئات المعنية (نساء، شباب، طلاب...) أو عبر التواصل الجماهيري من خلال وسائل الإعلام. ولم يجر حتى اليوم أي تقييم لأساليب التعليم المستخدمة في حملات التوعية، لذلك فإنّ فعاليتها على المدى البعيد غير منظورة بعد.

وفي تقييم للتغيّر الحاصل في ما يتعلّق بالأدوار النمطية في السنوات الأخيرة، يمكن القول بأن العديد من أشكال التعبيرات المبخّسة لصورة المرأة ودورها ما زال قائماً. غير أنه

لا يمكن التغافل عن التطور الحاصل والذي يقارب في بعض نواحيه، وفي نظرة تفاؤلية، نوعاً من "الثورة" الهادئة والسلمية، على الأقل على صعيد الوعي. فالدراسات والبرامج الاجتماعية والإعلامية والأكاديمية والمدرسية التي تتناول النساء يزداد تأثيرها بمنظور الجندر، وهي مرشحة للتأثير أكثر فأكثر على البنى الذهنية والتعبيرات الثقافية الشعبية. ويميل عمل الهيئات النسائية أكثر فأكثر ناحية العقلنة والتخطيط، بحيث يبدو وكأن النساء حرقن السقف الزجاجي في تبوئنهن مواقع سياسية ووظيفية في أعلى الهرم الوظيفي والسياسي. كما يلاحظ بروز جيل نسائي شبابي جديد، يتغذى من غلبة نسائية في العلم المنهجي والجامعي، أكثر انخراطاً في الشأن العام وأكثر طرحاً لموضوع المرأة.

الفصل الثالث

مكافحة الاتجار بالمرأة واستغلال دعارة المرأة

(المادة ٦ من الاتفاقية)

أولاً - موضوع الاتجار بالأشخاص

أحيل إلى مجلس النواب، بموجب المرسوم رقم ١٠٣٢٨ تاريخ ٢٣/٦/٢٠٠٣، مشروع قانون يرمي إلى الإجازة للحكومة الانضمام إلى بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

أرسل هذا المشروع إلى خمس لجان نيابية، أقرته لغاية تاريخه ثلاث منها.

ثانياً - موضوع البغاء

ما زالت الأحكام القانونية المتعلقة بهذا الموضوع دون تعديل، كما وردت في التقرير الأول.

لكن لبنان، بانضمامه إلى اتفاقية العمل الدولية رقم ١٨٢ للعام ١٩٩٩ بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها (قانون رقم ٣٣٥ تاريخ ٢١/٨/٢٠٠١) وإلى البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال وبغاء الأطفال والمواد الإباحية عن الأطفال (قانون رقم ٤١٤ تاريخ ٥/٦/٢٠٠٢)، أكد مرة أخرى التزامه بتعزيز وحماية حقوق الطفل بشكل عام، وحقوق الحدث المخالف للقانون أو المعرض لخطر الانحراف بشكل خاص.

فلبنان ألغى، منذ عام ١٩٨٣، أحكام قانون العقوبات المتعلقة بدعارة القاصرين (المادة ٥٣٥ والمادة ٥٣٦ عقوبات) وجمع في قانون واحد الأحكام الخاصة بالأحداث المنحرفين (المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ تاريخ ١٦/٩/١٩٨٣)، الذي حل محله اليوم القانون رقم ٤٢٢ الصادر بتاريخ ٦/٦/٢٠٠٢ والذي أسماه المشرع "حماية الأحداث المخالفين للقانون أو المعرضين للخطر". وقد صدر حديثاً، تطبيقاً لهذا القانون، مرسوم (رقم ١١٨٥٩ تاريخ ١١/٢/٢٠٠٤) قضى بإنشاء معهد تأديب خاص بالسجنات القاصرات (الحكومات منهن والموقوفات).

ويظهر الجدول اللاحق عدد جرائم الأحداث، التي كانت موضوع ملاحقة في السنوات الخمس الأخيرة، ونسبة دعاوى الدعارة فيها، علماً أن جرم الدعارة يظهر في

الإحصاءات المتوفرة مرفقاً، تارةً بالاغتصاب ومحاولة الاغتصاب، وتارةً بالأفعال المنافية للحشمة واللواط.

جدول رقم ١

جرائم الأحداث: نسبة دعاوى الدعارة والأفعال الجرمية المرفقة بها

السنة	مجموع الدعاوى الواردة والمدورة من سنوات سابقة	مجموع الأحداث فيها	ذكور	إناث	نسبة الإناث (النسبة المئوية)	دعارة واغتصاب ومحاولة اغتصاب	دعارة	فعل منافع للحشمة - دعارة - لواط	نسبة دعاوى الدعارة والأفعال الجرمية المرفقة بها (النسبة المئوية)
١٩٩٩	٣٢٨٣	٤٢٧٠	٤٠٩٥	١٧٥	٤,٠٩	٥٥			١,٦٧
٢٠٠٠	٣٦٠٨	٤٧٢٩	٤٤٧٤	٢٥٥	٥,٣٩	٤٧			١,٣٠
٢٠٠١	٣٦٠٢	٤٣٣٢	٤١٣٧	١٩٥	٤,٥٠	٤٧			١,٣٠
٢٠٠٢	٣٥٠٤	٤٢٢٥	٤٠٢٥	٢٠٠	٤,٧٣		٦٢		١,٧٦
٢٠٠٣	٣٤٦٠	٤١٩٨	٣٩٨١	٢١٧	٥,١٦			٥٨	١,٦٧

المصدر: الاتحاد لحماية الأحداث في لبنان

يتبين من الأرقام السابقة أن نسبة دعاوى الدعارة والأفعال الجرمية المرفقة بها هي نسبة ثابتة تقريباً، تدور وسطياً حول ١,٥٠ في المائة.

أما توزع هذه الدعاوى بحسب المحافظات، فيظهر في الجدول التالي:

جدول رقم ٢

جرائم الأحداث: توزع دعاوى الدعارة والأفعال الجرمية المرفقة بها بحسب المحافظات

السنة	نوع الجرم	بيروت	جبل لبنان	طرابلس	زحلة	صيدا	النبطية
١٩٩٩	دعارة واغتصاب ومحاولة اغتصاب	٧	٣٨	٦	٣	١	-
٢٠٠٠	دعارة واغتصاب ومحاولة اغتصاب	٨	٢٦	١٠	٣	-	-
٢٠٠١	دعارة واغتصاب ومحاولة اغتصاب	٥	٢٧	٨	٥	٢	-
٢٠٠٢	فعل منافع للحشمة - دعارة	٣	٣٥	١٩	١	٣	١
٢٠٠٣	فعل منافع للحشمة - دعارة - لواط	٤	٣٢	١٤	٢	٣	٣

المصدر: الاتحاد لحماية الأحداث في لبنان.

الفصل الرابع

المرأة والمشاركة السياسية

(المادتان ٧ و ٨)

أولاً - حقوق المرأة في القانون

نصّ الدستور اللبناني في مقدّمته والمادتين ٧/ و ١٢/ على المساواة التامة بين جميع اللبنانيين في الحقوق والواجبات. بما فيها الحقوق السياسية الكاملة وحق تولّي الوظائف العامة. ولقد تکرّست حقوق المرأة السياسية عام ١٩٥٣. بموجب المرسوم الاشتراعي رقم ٣٧/ الصادر بتاريخ ١٨/٢/١٩٥٣، وبإبرام لبنان عام ١٩٥٥ "اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة" لعام ١٩٥٢.

وإذ يعطي الدستور وقانون أصول المحاكمات المدنية (المادة ٢/) الأولوية للمواثيق والاتفاقات الدولية على القوانين الوطنية في حال تعارضهما، نجد أنّ المرأة اللبنانية تتمتع، من حيث المبدأ والقانون، بكامل حقوقها السياسية والمدنية (باستثناء ما شملته تحفّظات لبنان على "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة") تماماً كما الرجل. ولعلّ في هذه الأولوية المعطاة للقانون الدولي والاتفاقات الدولية حجّة يتقدّم بها المشرّع ليبرّر عدم تعديل الدستور لإدخال نصّ مفصّل يعرف فيه التمييز ويحرّمه على أساس الجنس أو غيره.

ثانياً - واقع مشاركة المرأة اللبنانية في العمل السياسي بأوجهه المختلفة

بدأت المرأة اللبنانية بممارسة حقوقها السياسية منذ عام ١٩٥٣، واختلفت نسب هذه المشاركة ونوعيتها بين الأوجه والمستويات المختلفة للمشاركة السياسية. فلقد تأثرت هذه المشاركة ولا تزال بمجموعة من العوامل الاجتماعية والدينية والثقافية والسياسية والاقتصادية، مما أدّى إلى هوة واسعة بين ما ينصّ عليه القانون، من جهة، والواقع، من جهة أخرى. وعلى الرغم من بعض مؤشرات التطور الإيجابي التي شهدتها السنوات الأولى من هذا القرن، لا سيما في بعض المجالات كما سيظهر في ما يلي، إلا أنّ الوضع لا يزال دون المرتجى.

١ - ممارسة حق الاقتراع (في الانتخابات النيابية والمحلية): تظهر الإحصاءات على صعيد الوطن ككل غياب الفارق المهم بين نسب ممارسة كل من النساء والرجال حقهما في الاقتراع. فنسب المشاركة شبه متساوية بين الجنسين بفارق يتراوح معدله الوسطي بين ٢ و ٤ في المائة لصالح الذكور في الدورات الانتخابية المتتالية.

وتظهر المقارنة بين ما ورد في بعض الدراسات المتوافرة عن فترة ما قبل الحرب (في ظل غياب الإحصاءات الرسمية لتلك الفترة) والإحصاءات الرسمية للدورات الانتخابية التي جرت بعد الحرب (١٩٩٢، ١٩٩٦، ١٩٩٨، ٢٠٠٠ و ٢٠٠٤) استمرار هذا النمط. كذلك لا تظهر فروقات هامة بين نسب مشاركة المرأة في كل من المدن والريف. فعلى الرغم من ارتفاع نسبة الأمية في المناطق الريفية بالمقارنة مع المدن (والتي قد يعتبرها البعض سبباً يؤدي إلى تراجع نسب المشاركة)، نرى أن نسب مشاركة المرأة الريفية تساوي، وفي بعض المناطق، تفوق نسب مشاركة النساء في المدن.

جدول رقم ١

توزع مشاركة الإناث في الانتخابات النيابية حسب الدوائر الانتخابية (في العام ٢٠٠٠)

النسبة المئوية	النسبة المئوية	المقترعون الذكور	الناخبون الذكور	النسبة المئوية	المقترعون الإناث	الناخبون الإناث	الفرق
٢,٥	٤٤,٣	٦٠٢٣١٢	١٣٥٨٠٧١	٤١,٨	٦٠٤٧٥١	١٤٤٤٠٢٠	إجمالي لبنان
٢,٨	٤٦,١	٤٧٤٥٣	١٠٢٩٣١	٤٣,٣	٤٩١١٧	١١٣٢٨٣	البقاع الأولى
٣,٧	٤٤,٢	٢٨٤٠٢	٦٤٢٥٠	٤٠,٥	٢٧٥٩٤	٦٨٠٥٩	البقاع الثانية
-٢,٥	٣٧,٦	١٩٤٤٣	٥١٦٤١	٤٠,٧	٢٠٧٨١	٥١٧٤٦	البقاع الثالثة
٠,٣	٤٥,٣	١٣٣٧٠٤	٢٩٤٨٢٣	٤٥,٠	١٤٢٦٢١	٣١٦٣٠٩	الجنوب والنبطية
٢,١	٤١,٢	٥٣٣٤٤	١٢٩٢٠٠	٣٩,١	٥٢٥٣٧	١٣٤٠٥٠	الشمال الأولى
٣,٥	٤٢,٠	٧٥٩٤٢	١٨٠٤٨١	٣٨,٥	٧١٥٢٧	١٨٥٧١٤	الشمال الثانية
٤,٦	٤١,٧	٢٥٨٢٩	٦١٨١٦	٣٧,١	٢٥٣٩٢	٦٨٤٤١	بيروت الأولى
٤,٥	٣٦,٩	٢٢٨٥٤	٦١٨٣٨	٣٢,٤	٢٢٧٤٢	٧٠٠٨٦	بيروت الثانية
٠,٣	٣١,٤	٢١٢٦٤	٦٧٥٤٥	٣١,١	٢٣٦٤٨	٧٥٩٢٦	بيروت الثالثة
٤,١	٥٩,٤	٤٣٢٢٤	٧٢٦٩٤	٥٥,٣	٤٢٣٧٠	٧٦٦٠٣	جبل لبنان الأولى
٤,٢	٤٨,٨	٣٦٩٧١	٧٥٦١٦	٤٤,٦	٣٥٣٤٠	٧٩٠٩١	جبل لبنان الثانية
٥,٤	٤٦,٤	٥٥١٥٧	١١٨٦٦٣	٤١,٠	٥٠٤٩٩	١٢٣١٠٣	جبل لبنان الثالثة
٢,١	٥١,٨	٣٩٧٢٥	٧٦٥٧٣	٤٩,٧	٤٠٥٨٢	٨١٦٠٩	جبل لبنان الرابعة

المصدر: كمال فغالي - الانتخابات النيابية ٢٠٠٠: مؤشرات ونتائج (المرجع: لوائح وزارة الداخلية)

ويعود هذا إلى الدور الذي تلعبه الزبائنية والعائلية والخدمائية والمفاتيح الانتخابية في هذه المناطق وأهمية أصوات النساء في المعارك الانتخابية، مما يدفع الرجل إلى تشجيع المرأة على ممارسة هذا الحق. فإذا أخذنا ممارسة الحق بعين الاعتبار وتغاضينا عن نوعية السلوك

الانتخابي للمرأة ومدى حريتها في ممارسة هذا الحق، نجد في العوامل أعلاه علامة إيجابية لصالح مشاركة المرأة.

ولا تظهر المقارنة بين نسب المشاركة في الانتخابات المحلية، من جهة، والانتخابات النيابية، من جهةٍ أخرى، أية فروقات مهمة في هذا النمط.

٢ - المشاركة على صعيد الترشيح في الانتخابات الوطنية والمحلية:

أ - في الانتخابات النيابية: لم تدخل امرأة البرلمان اللبناني بواسطة الاقتراع الفعلي قبل ١٩٩٢ (دخول نائبة بالتزكية عام ١٩٦٣ لمدة ستة أشهر لترث مقعد والدها الذي شغل بالموت، ونائبة بالتعيين عام ١٩٩١ لترث مقعد زوجها الذي اغتيل عام ١٩٩٠). ومنذ ١٩٩٢ يضمّ مجلس النواب ثلاث نساء من أصل ١٢٨ نائباً أي بنسبة ٢,٣ في المائة فقط.

تشير الأرقام في الجدول رقم ٢ اللاحق إلى زيادة طفيفة ومطّردة في عدد المرشحات في الدورات الانتخابية المتتالية رغم أنها ما زالت دون المرتجى. واللافت هو التراجع في نسبة المنسحبات من إجمالي المرشحات وثبات عدد الفائزات في الدورات الثلاث الأخيرة. ومع أنّ هذه الأرقام لا تعكس الطاقة والكفاءة والطموح عند المرأة اللبنانية (لأسباب سنذكرها أدناه) إلا أنّ لها دلالاتها، ومنها بخاصة التراجع في عدد المنسحبات، إذ تشير أعداد المنسحبات إلى أنّ المرشحة أصبحت أكثر جدية وإصراراً وتمرساً في التعاطي مع هذا الموضوع (علماً أنّ ما يقارب نصف عدد المرشحات ترشّحن في أكثر من دورة انتخابية وأعدن الكرّة دون انسحاب).

وتظهر معاينة توزّع المرشحات حسب عدد من المتغيّرات الأساسية النقاط التالية:

- إنهنّ يتوزّعن على جميع المناطق والطوائف (باستثناء بعض الأقليات).
- إنّ عدداً كبيراً منهنّ لا ينتمي إلى عائلات سياسية تقليدية أو طبقة اجتماعية معيّنة.
- تراجع متوسط عمر المرشحات.
- إن الغالبية العظمى منهنّ من حملة الشهادات الجامعية العالية أو ذوات خبرة طويلة في القطاع الأهلي والشأن العام.

أما العوامل الفاعلة في تحديد هوية الفائزات، فتشير إلى أثر العوامل التقليدية في تحديد إمكانات الربح والخسارة (التمويل، الخدمات، الشبكات الزبائية، الإرث السياسي ودعم السلطة).

جدول رقم ٢

توزع المرشحات إلى الانتخابات النيابية حسب الدورات

الدورة الانتخابية	عدد المرشحات	عدد المنسحبات	عدد الفائزات
١٩٥٣	١	١	صفر
١٩٥٧	١	١	صفر
١٩٦٠	٢	صفر	صفر
١٩٦٣ (فرعية)	١	صفر	١ (تركبية)
١٩٦٤	٢	١	صفر
١٩٦٥ (فرعية)	١	صفر	صفر
١٩٦٨	٢	١	صفر
١٩٧٢	٤	٢	صفر
١٩٩١ (تعيين)	-	-	١ (تعيين)
١٩٩٢	٦	صفر	٣
١٩٩٦	١١	١	٣
٢٠٠٠	١٨	١	٣

ب - في الانتخابات المحلية: لم تتجاوز نسبة المرشحات للمجالس البلدية في لبنان في فترة ما قبل الحرب ١ في المائة من إجمالي عدد المرشحين، كما لم يتجاوز عدد السيدات اللواتي تولين مناصب بلدية في دورة واحدة (عبر الاقتراع أو التعيين في بلدية بيروت) العشرة. أما الدورات الانتخابية المحلية التي جرت عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٤، فقد شهدت زيادة مهمة في عدد المرشحات والفائزات، إذ تجاوز عدد اللواتي أعلن ترشيحهن (بما فيه المنسحبات) الخمسمائة سيّدة عام ١٩٩٨، والسبعماية عام ٢٠٠٤.

وفي حين سجّل فوز /١٣٩/ امرأة في الانتخابات البلدية بينهن ثلاث انتخبين لرئاسة البلدية عام ١٩٩٨ ارتفع هذا العدد إلى حدود /٢٢٠/ سيّدة عام ٢٠٠٤.

واللافت لدى مقارنة توزع المرشحات والفائزات في دورتي ١٩٩٨ و ٢٠٠٤،

المتغيّرات التالية:

١ - ارتفاع عدد المرشحات والفائزات في جميع المناطق اللبنانية عام ٢٠٠٤ في ما شهدت دورة ١٩٩٨، تفاوتاً كبيراً بين المناطق.

- ٢ - ارتفاع عدد المرشحات والفائزات من الطوائف الإسلامية عام ٢٠٠٤ بالمقارنة مع دورة ١٩٩٨. ففي حين تجاوز عدد الفائزات المسيحيات أربعة أضعاف الفائزات المسلمات عام ١٩٩٨، تراجع الفرق في دورة ٢٠٠٤ إلى أقل من الضعفين (١,٨ في المائة).
- ٣ - ارتفاع المستوى العلمي بين الغالبية العظمى من المرشحات بالمقارنة مع المستوى العلمي للمرشحين (وهذا يصحّ في الريف كما في بعض المدن علماً أن القانون لا يفرض سوى الإلمام بالقراءة والكتابة).
- ٤ - شبه ثبات نسبة الفائزات من إجمالي المرشحات على الصعيدين الوطني والمناطقي.
- ٥ - تراجع عدد الفائزات في بعض المدن الكبرى (زحله مثلاً من ٤ إلى ١) وارتفاع عدد الفائزات في المناطق الريفية. ومردّ هذا إلى أن المعارك البلدية في المدن الكبرى هي امتداد أو صورة مصغّرة عن الانتخابات النيابية والمعارك السياسية الأخرى بحيث لا تقتصر على الطابع الإنمائي والخدمي.
- ٦ - تدنّي متوسط العمر لدى المرشحات بالمقارنة مع المرشحين.
- تجدر الإشارة إلى عدم إمكانية الاستناد إلى هذه الأرقام المحرّدة، رغم الزيادة التي شهدتها بين ١٩٩٨ و ٢٠٠٤، كمؤشر على زيادة مشاركة المرأة أو تمثيلها في السلطات المحلية وذلك للأسباب التالية:
- أ - زيادة عدد البلديات بين العامين ١٩٩٨ و ٢٠٠٤ بفعل استحداث بعض البلديات الجديدة واحتساب البلديات القائمة في البلدات والقرى التي حرّرت في العام ٢٠٠٠.
- ب - عدم تخطّي نسبة الفائزات من إجمالي الفائزين حدود ٢,٥ في المائة التي كانت عليها في العام ١٩٩٨.
- ج - إنّ نسبة المرشحات من إجمالي المرشحين لا زالت في حدود ١ في المائة.
- د - تراجع عدد رؤساء البلديات من السيدات من ٣/ عام ١٩٩١ إلى ١/ في العام ٢٠٠٤.
- هـ - إنّ عدد البلديات التي شهدت ترشيحاً نسائياً لمقاعدّها لم يقارب حتى ثلث عدد البلديات في لبنان (١٨١ بلدية فقط). أما الظاهرة الجديدة في فترة ما بعد الحرب فهي ترشّح المرأة لمنصب مختار وفوز ما يقارب ١٦/ سيدة بهذا المنصب في أنحاء لبنان عام ٢٠٠٤ (المسجّلات إلزامياً في الضمان الاجتماعي). وإذا أخذنا بعين الاعتبار النظرة التقليدية

لهذا المنصب (أهميته في العمليات الانتخابية وجمع المعلومات، الخ...)، يصبح لهذا العدد، على صغره، أهميته كمؤشر إما على تغيير في النظرة إلى هذا المنصب أو إلى قدرات المرأة.

ج - الانتخابات الرئاسية: شهد العام ٢٠٠٤، ولأول مرة في بتاريخ لبنان، إعلان سيدة ترشيحها لانتخابات رئاسة الجمهورية التي لم تحصل بسبب التمديد للرئيس الحالي.

٣ - المشاركة عبر التعيين:

أ - في السلطة التنفيذية:

- للمرة الأولى منذ الاستقلال ضمت الحكومة التي شكّلت بتاريخ ٢٦/١٠/٢٠٠٤ سيدتين من أصل ٣٠/ وزيراً.

- شهدت الفترة الممتدة بين منتصف التسعينات والعام ٢٠٠٤ زيادة في حصة السيدات العاملات في إدارات الدولة ومؤسساتها العامة (المشمولة بصلاحيات مجلس الخدمة المدنية) من إجمالي عدد موظفي الدولة وفي كل فئات الوظائف. ففي حين شكّلت النساء ٣,٣ في المائة من إجمالي موظفي الفئة الأولى عام ١٩٩٥ أصبحت هذه النسبة اليوم ٦,٦٧ في المائة وارتفعت في الفئة الثانية من ٦,٦ في المائة إلى ١٧,٣٧ في المائة وفي الفئة الثالثة من ٨,١ في المائة إلى ٢٧,٢٢ في المائة وفي الفئة الرابعة من ١١,٧ في المائة إلى ٢٨,٧ في المائة. ولدى التدقيق في هذه الإحصاءات وفي الجدولين (٣) و (٤)، نجد أنه رغم هذه الزيادة لا زالت نسب الإناث تتدنى مع ارتفاع رتبة الموظفين على السلم الإداري. من جهة ثانية، نجد أنه لم تعين أية امرأة لمنصب محافظ وسيدتان فقط تشغلان منصب قائمقام.

جدول رقم ٣

توزع الموظفين في إدارات الدولة حسب الجنس بتاريخ ١/١٠/٢٠٠٤

النسبة المئوية	المجموع	إناث	ذكور	ملاك دائم
٦,٥ %	١٢٢	٨	١١٤	فئة أولى
١٨,٧٥ %	٣٨٤	٧٢	٣١٢	فئة ثانية
٢٨,١ %	٢٠٢٥	٥٧٠	١٤٥٥	فئة ثالثة
٣١,٨ %	٦٤٩١	٢٠٦٩	٤٤٢٢	فئة رابعة

المصدر: مجلس الخدمة المدنية.

جدول رقم ٤

توزع الموظفين في المؤسسات العامة المشمولة بصلاحيات مجلس الخدمة المدنية حسب الجنس بتاريخ ١/١٠/٢٠٠٤

ملاك دائم	ذكور	إناث	المجموع	النسبة المئوية
فئة أولى	١٠	١	١١	٩٪
فئة ثانية	٤٠	٢	٤٢	٤,٧٪
فئة ثالثة	٩٣	٩	١٠٢	٨,٨٪
فئة رابعة	٨٥٠	٥٤	٩٠٤	٥,٩٪

المصدر: مجلس الخدمة المدنية.

كذلك يُظهر الجدول رقم ٥ ازدياد عدد السيدات العاملات في السلك الخارجي منذ منتصف التسعينيات في القرن الماضي، خصوصاً بعد صدور القانون الرقم ٣٧٦ تاريخ ٤/١١/١٩٩٤ الذي ألغى نصاً كان يوجب:

- نقل الموظفة في السلك الخارجي، إذا تزوّجت من غير لبناني.
- صرف الموظفة في السلك الخارجي من الخدمة فوراً في حال فقدت جنسيتها اللبنانية.

جدول رقم ٥

توزع النساء في السلك الخارجي حسب الفئة الوظيفية (١٩٩٥/٢٠٠٤)

الفئة	الوظيفة	١٩٩٥	٢٠٠٤
		العدد	العدد
الأولى	سفير	١	٤
الثانية	مستشار أو قنصل عام	٥	٩
الثالثة	سكرتير أو قنصل أو ملحق	١٢	٢٤

المصدر: مجلس الخدمة المدنية.

وفي ما يتعلّق بمشاركة النساء، وبخاصة من ذوات الاختصاص، في الوفود المرسلة إلى الخارج من قِبَل وزارة الخارجية والمغتربين، فهي مشاركة ضئيلة لا تذكر ولا تتجاوز في حدّها الأقصى نسبة ١ في المائة.

أما بقية الوفود التي تتشكل من قِبَل الوزير المعنيّ، فليس ثمة مجال لإحصاء مشاركة المرأة فيها كمفاوضة صاحبة اختصاص. ولكن، تفيد المصادر أنها لا تتعدّى أيضاً نسبة ١ في المائة من إجمالي الوفود، إلاّ في الوفود التي تبحث شؤون المرأة، والطفل أو شؤوناً أخرى اجتماعية بحث (بخاصة تلك التي تشكّلها السيدة الأولى) حيث يطغى العنصر النسائي عليها.

بالنسبة إلى تمثيل المرأة اللبنانية في الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، فهو أمر يخضع لنظام الكوتا وشروط الوظيفة في المنظمات الدولية والتي ترعاها معايير صادرة عن الأمين العام للحؤول دون التمييز على أساس الجنس.

ب - في السلطة القضائية: شهدت السلطة القضائية تطوراً بارزاً بالمقارنة مع قطاعات أخرى في ما يتعلّق بنسب ومستويات مشاركة المرأة فيها. كما يظهر في الجدولين ٦ و ٧ المعروضين أدناه. وتضمّ محكمة التمييز ٥ قاضيات من أصل ٣٧ قاضياً. ويفوق عدد الإناث من القضاة المتدرّجين عدد الذكور في القضائين العدلي (في سنة أولى ٤١ إناث و ٢٨ ذكور وفي سنة ثانية ١٩ إناث و ٩ ذكور، والإداري (سنة أولى ٧ إناث ورجل واحد، وفي سنة ثانية ٤ إناث و ٣ ذكور)، بحيث يصبح المجموع ٧١ قاضية متدرّجة من أصل ١١٢ متدرّجاً.

أما عدد القاضيات اللواتي ينظرن بالدعاوى الجزائية فهو ٣٢ قاضية يتوزّعن على جميع المحافظات. وعدد القضاة النساء ورؤساء الغرف في القضاء العدلي هو ١٠ قاضيات. ويبلغ عدد القضاة النساء في القضاء العدلي ١٢٧ قاضية وفي القضاء الإداري ١١ سيدة.

حسب توقعات وزارة العدل، واستناداً إلى هذه المعطيات، فإنّ المساواة التامة بين المرأة والرجل في هذا القطاع ستتحقق في السنوات العشر التالية إذا استمرّ هذا النمط بحيث تصبح الأعداد متساوية.

وتجدر الإشارة إلى أنه رغم هذه الزيادة في عدد القاضيات لا زالت عضوية كل من المجلس الدستوري، ومجلس القضاء الأعلى والمجلس العدلي حكراً على الذكور رغم الخبرة الطويلة والكفاءة لدى عدد من السيدات القضاة. إلاّ أنه بتاريخ ١١/١١/٢٠٠٤، تمّ تعيين قاضية لمنصب نائب عام تمييزي للمرّة الأولى في لبنان. وبهذا تدخل المرأة للمرّة الأولى إلى مجلس القضاء الأعلى الذي يضمّ حكماً بين أعضائه النائب العام التمييزي بصفة نائب رئيس المجلس (المادة ٢ من قانون القضاء العدلي، مرسوم اشتراعي رقم ١٥٠ تاريخ ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ وتعديلاته).

جدول رقم ٦

توزّع عدد قضاة مجلس شورى الدولة حسب الجنس ١٩٨٠-٢٠٠٤

العام	الذكور	الإناث	المجموع
١٩٨٠	٢٥	١	٢٦
١٩٨٥	٢٠	١	٢١
١٩٩٠	١٦	٢	١٨
١٩٩٥	٢٦	٧	٣٣
٢٠٠٠	٢٦	٧	٣٣
٢٠٠٣	٢٨	٧	٣٥
٢٠٠٤	٣٢	١١	٤٣

المصدر: وزارة العدل، مديرية شؤون القضاة والموظفين (٢٠٠٤/١١/١١)

جدول رقم ٧

توزّع عدد القضاة العدليين حسب الجنس ١٩٨٠-٢٠٠٤

العام	الذكور	الإناث	المجموع
١٩٨٠	٢٧١	٧	٢٧٨
١٩٨٥	٢٧٣	١٢	٢٨٥
١٩٩٠	٢٥٦	٢٩	٢٨٥
١٩٩٥	٢٩١	٥٥	٣٤٦
٢٠٠٠	٢٧٦	٨٠	٣٥٦
٢٠٠٣	٢٧٩	١٠٢	٣٨١
٢٠٠٤	٣٠٧	١٢٧	٤٣٤

المصدر: وزارة العدل، مديرية شؤون القضاة والموظفين (٢٠٠٤/١١/١١)

ولا يختلف الوضع في القضاء المالي (ديوان المحاسبة) عنه في القضاء العدلي أو الإداري. ففي مطلع التسعينيات المنصرمة، لم يكن هناك سوى قاضية واحدة في ديوان المحاسبة وثلاث سيدات يشغلن مركز مراقب مالي. ولم يلحظ القانون حينها منصب مدقق حسابات. ولقد شهدت نهاية التسعينيات ومطلع هذا القرن زيادة مهمة في عدد القاضيات الماليات تدعم توقّعات وزارة العدل حول حصول المساواة التامة خلال السنوات العشر القادمة. راجع الجدول رقم ٨.

جدول رقم ٨

توزّع مناصب القضاء المالي حسب الجنس ٢٠٠٠-٢٠٠٤

المنصب	عام ٢٠٠٠			عام ٢٠٠٤		
	إناث	ذكور	النسبة المئوية	إناث	ذكور	النسبة المئوية
قاضي	٩	١٨	٪ ٣٣	١٥	١٩	٪ ٤٤
مراقب مالي	٢٢	٥	٪ ٨١	٢٤	٨	٪ ٧٥
مدقق حسابات	١٠	١٧	٪ ٣٧	١٢	١٦	٪ ٤٢

المصدر: ديوان المحاسبة

ومن المؤشرات الإضافية على التطور الإيجابي لوضع المرأة في السلطة القضائية ازدياد عدد النساء بين الكُتاب العدول في السنوات الأخيرة. فلطالما استقطبت هذه الوظيفة الرجال دون النساء. أما اليوم، فنجد إقبالاً من النساء على هذا المنصب خصوصاً في محافظة الشمال كما يظهر من الجدول رقم ٩ أدناه. وشهدت المباراة التي جرت مؤخراً توزّع الناجحين (الذين لم يتمّ تعيينهم حتى تاريخ كتابة هذا التقرير) مناصفةً بين الذكور والإناث (٧ من أصل ١٤).

جدول رقم ٩

توزّع الكُتاب العدول على المحافظات وحسب الجنس (٢٠٠٤)

المحافظة	ذكور	إناث	المجموع	النسبة المئوية
بيروت	٣٤	٢	٣٦	٪ ٥,٥
جبل لبنان	٥٩	٩	٦٨	٪ ١٣,٢
الشمال	١٠	٨	١٨	٪ ٤٤,٤
الجنوب	١٠	٢	١٢	٪ ١٦,٦
البقاع	٩	صفر	٩	صفر ٪
النيطية	٥	صفر	٥	صفر ٪
المجموع	١٢٧	٢١	١٤٨	٪ ١٤,١٨

المصدر: وزارة العدل، مديرية شؤون القضاة والموظفين (٢٠٠٤/١١/١١)

ج - في الأجهزة الأمنية والعسكرية: لا يزال وجود المرأة في هذه الأجهزة ضعيفاً وهي تُولّى المهام الإدارية وليس المهام القتالية.

٤ - المشاركة في الحملات الانتخابية (النيابية والبلدية): إن نشاط المرأة على هذا الصعيد سابق لنيلها حقوقها السياسية. ولقد اتخذت مشاركتها أوجه عدة (سيدة مضيضة، ناشطة في المهرجانات والمؤتمرات والندوات الخ...). ولكن، شهدت فترة ما بعد الحرب تغييراً مهماً في حجم هذه المشاركة ونوعيتها. واستناداً إلى مقابلات أُجريت مع مرشحين (ذكوراً وإناثاً) في المدن والريف أو مع مسؤولين عن حملاتهم الانتخابية في الدورات الانتخابية (النيابية والبلدية) التي جرت بين ١٩٩٢ و ٢٠٠٤، نجد ما يلي:

- إن العنصر النسائي في الحملات الانتخابية لمعظم المرشحين من رؤساء اللوائح والتمويل ومن السيدات المرشحات قد تراوح بين ٤٠ في المائة و ٦٠ في المائة.

- شكّلت الشابات (خصوصاً بين عمر ١٨ و ٢١ سنة) نسبة كبيرة من الإناث المشاركات تراوحت بين ٦٠ و ٩٠ في المائة مع وجود نسب أعلى في حملة بعض المرشحات.

- لم تقتصر هذه المشاركة على المدن بل ظهرت أيضاً في الأرياف.

- في حين اشترك قسم في الحملات لقاء بدل مادي، كانت نسبة المتطوعات كبيرة خصوصاً في حملات المرشحات غير القادرات على تمويل حملتهن الانتخابية.

وتختلف الآراء في تفسير هذه الظاهرة، التي تبدت في موازاتها مشاركة عنصر الشباب. فثمة من يردّها إلى زيادة الوعي السياسي بنتيجة الحرب، وارتفاع المستوى العلمي للمرأة وانخراطها في سوق العمل ورغبة الشباب والشابات (وبخاصة من هم دون سن الاقتراع) في التعبير عن آرائهم السياسية. وهناك من يردّها إلى رغبة الشباب في الكسب المادي. لكنّ هذا التفسير، وإن صحّ في حملات التمويل، لا يجد ما يدعمه في الأعداد الكبيرة من المتطوعين والمتطوعات. وبغضّ النظر عن الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة، لا يمكن إغفال أهميتها في تدريب الشباب والشابات وفي زيادة وعيهم للعملية السياسية.

٥ - المشاركة في سياسات الاحتجاج: ترتبط مشاركة المرأة في هذا المجال بموضوع الاحتجاج وهي ناشطة إجمالاً. ولا تقتصر هذه المشاركة على فئة عمرية دون أخرى. فالقضايا الوطنية والإقليمية ولا سيما تلك التي تتعلق بالاعتداءات على لبنان وسيادته تستقطب الإناث من مختلف الفئات العمرية. وينطبق هذا على التظاهرات التي تدعو إليها بعض الأحزاب. وبالإجمال، تحثّ الجهات الداعية للاحتجاج على المشاركة من قبل جميع الفئات وتجنّب مشاركة الإناث إما بهدف إظهار حجم الدعم لها أو بهدف تشكيل درع واقٍ من السلطات الأمنية في حال توفّع المواجهة معها.

وفي حين تشارك فئة الشباب بنسب أكبر في التظاهرات ضد سياسة الحكومة المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان والمرأة والمواطن وحرية التعبير والإعلام وسيادة لبنان واستقلاله، نلاحظ مشاركة من السيدات الأكبر سناً في سياسات الاحتجاج التي تتعلق بالقضايا الحياتية (الغلاء مثلاً).

ولقد شهدت فترة ما بعد الحرب حتى اليوم تزايداً في عدد الإناث المشاركات في توقيع عرائض احتجاجية أو مطلبية (مثلاً، حق المرأة بتمثيل سياسي أفضل، احترام حرية الرأي والتعبير، إجراء الانتخابات البلدية، الخ...).

٦ - المشاركة في الأحزاب السياسية: لا تتوافر إحصاءات دقيقة حول عدد النساء المنتسبات إلى الأحزاب والنسبة المئوية التي يشكّلنها من إجمالي عدد المنتسبين أو المواقع التي يشغلنها في الحزب. ولكن المعروف هو أنّ عدد السيدات يقلّ مع الارتفاع على سلم المهام الحزبي بحيث نادراً ما نجد أكثر من سيدة واحدة، إذا وُجدت، في المجالس القيادية لعدد ضئيل من الأحزاب.

ولقد شهدت فترة ما بعد الحرب، بالمقارنة مع الستينيات من القرن الماضي، تراجعاً في عدد الراغبين في الانتماء إلى الأحزاب اللبنانية (كما أظهرت نتائج أكثر من دراسة ميدانية على عينات من اللبنانيين) وتراجعاً في ثقة اللبناني إجمالاً في معظم الأحزاب ودورها وفعاليتها كإحدى آليات الديمقراطية. وإذا تنطبق هذه النتائج على الإناث والذكور معاً إلا أنّ عوامل عدة تعزّز موقف المرأة السلبى من الأحزاب (غير الدينية) بالمقارنة مع موقف الرجل، أهمها:

أ - التجربة الحزبية التي خاضتها الإناث في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، والتي أدت إلى شعور بالتمييز وسيطرة العقلية الذكورية الأبوية حتى في أكثر الأحزاب ثورية وعلمانية وتشديداً على المساواة.

ب - طريقة تعاطي بعض الأحزاب بعد وقف الحرب مع الناشطات من أعضائهنّ خلال الحرب (سياسياً، عقائدياً وعسكرياً)، إذ حوّلت نشاط هؤلاء إلى الأنشطة الاجتماعية والتربوية والصحية والدينية الخ... مما أدّى إلى حركة انسحابات جماعية للإناث من بعض الأحزاب.

ج - ضعف الأحزاب في الحياة السياسية اللبنانية والانقسامات التي عصفت بمعظمها في الآونة الأخيرة.

- د - عدم وجود سياسات أو آليات واضحة لدى الأحزاب لتشجيع انخراط المرأة فيها وضمان حقها في تبوء المراكز العليا ومراكز صنع القرار.
- هـ - كون الإناث ينخرطن في الأحزاب في سنّ الشباب ومن ثمّ ينسحب بعد الزواج مما يحول دون تدرّج معظمهنّ نحو مناصب قيادية.
- و - موقف الأحزاب السلبى من نظام الكوتا داخل الحزب وخارجه وعدم ترشيح الأحزاب لسيدات باسمهنّ.
- ز - غياب العمل الجدّي من قبل الأحزاب لتحسين صورتها وأدائها.

٧ - المشاركة في جماعات الضغط: ونقصد بجماعات الضغط هنا الجماعات المنظّمة قانونياً، أي النقابات والاتحادات والروابط.

تدلّ الإحصاءات على زيادة عدد المنتسبات إلى النقابات التي تفرض الانتساب إليها كشرط لممارسة المهنة (كالطب والحمامة) وتعكس نسبة النساء الأعضاء في هذه النقابات التطوّر الذي شهده المجتمع اللبناني في ما يتعلّق بدخول النساء مجالات عمل كانت حكراً على الرجال في السابق، كما تعكس الزيادة في عدد حملة شهادات التخصص من النساء. إلا أنّ مشاركة النساء في المراكز القيادية لا تزال ضعيفة، ولم يشهد تاريخ النقابات تبوّء امرأة منصب الرئاسة إلا في نقابة واحدة هي نقابة الصيادلة.

أما في التنظيمات التي لا يُعتبر الانتساب إليها شرطاً لممارسة المهنة والتي لا تضمن منافع أساسية لأعضائها، فيبقى حضور المرأة ضعيفاً بالمقارنة مع الذكور. وهنا أيضاً يقل عدد النساء ويصل إلى حدود الصفر أحياناً كلما ارتفعنا في الهرم التنظيمي.

ومن أهم الأسباب التي تحول دون وصول المرأة هو التسييس الحاصل لعمل هذه النقابات، إذ أصبحت الانتخابات النقابية صورة مصعّرة عن الانتخابات النيابية وطغى فيها الطابع الخدماتي على الطابع النقابي المطلي، وكلما احتدمت المعارك السياسية تراجعت حظوظ المرأة بالوصول إلى مراكز صنع القرار في ظل العقلية الذكورية الأبوية المسيطرة، حتى بين أعلى الطبقات العلمية شأنًا.

ثالثاً - العوامل الفاعلة في تحديد المشاركة النسائية في العمل السياسي

يمكن القول إن مسألة مشاركة المرأة السياسية في لبنان ترتبط بعوامل دافعة وأخرى معيقة، نذكر من الأولى، بشكل أساسي، ارتفاع نسبة انتشار التعليم الجامعي بين النساء والاهتمام الذي توليه الهيئات النسائية للموضوع منذ بضع سنوات.

أما العوامل المؤثرة سلباً على المشاركة النسائية في الحياة السياسية في لبنان، فهي ترتبط بجوانب اجتماعية وثقافية واقتصادية، كما ترتبط بخصائص النظام السياسي وبالمارسات السياسية.

نذكر من العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية:

- العقلية الأبوية الذكورية السائدة بشكل عام في المجتمع اللبناني، والتي يصعب عليها رؤية امرأة في موقع القيادة السياسية.
 - انتشار النظرة السلبية إلى العمل السياسي والحزبي بنوع خاص بعد سنوات الحرب اللبنانية (١٩٧٥-١٩٩٠).
 - الإمكانيات المالية المحدودة المتوفرة للنساء من جميع الفئات مقارنة مع تلك المتوفرة للرجال.
 - هبوط مداخيل الأسرة لدى الطبقات الوسطى بنوع خاص.
- أما من خصائص النظام السياسي والممارسات السياسية المؤثرة سلباً، فنذكر:
- ارتكاز النظام السياسي اللبناني على عناصر الطائفية السياسية والإقطاعية السياسية التقليدية والحديثة، المرتبطة بيني اجتماعية تقليدية غير محبذة عادةً لوصول المرأة إلى مراكز القيادة السياسية.
 - ضعف الموقع الذي تحتله النساء في القيادات الحزبية.
 - افتقار قانون الانتخاب المعدل تكراراً في الدورات الانتخابية المتتالية إلى أي ضمان للمساواة في الفرص المتاحة أمام المرشحين، وافتقاره بنوع خاص إلى نصوص تضع سقفاً لتمويل الحملات الانتخابية، علماً أنه قلماً ما تتوفر للنساء ثروات تتيح لهنّ إنفاق مبالغ كبيرة للحملات الانتخابية.
 - اعتماد الدوائر الكبرى في الانتخابات النيابية: يقلل هذا العامل من إمكانية معرفة الناخب بالمرشح، وهذا يساهم في تقليل حظوظ المرأة نظراً إلى الحدائث النسبية لرغبة النساء في حوض المعترك السياسي. فإن المرشحات للمقاعد النيابية في الدوائر المتسعة الأرجاء لا تستطيع الركون إلى رصيد شعبي إلا إذا انتمت إلى أسر سياسية تقليدية أو حديثة العهد أو إلى أحزاب مهيمنة في الدائرة المذكورة.

- بعض الأحكام القانونية والإدارية المرتبطة بتنظيم سجلات قيود النفوس، إذ تنصّ هذه على أن تتقدّم المرأة بترشيحها في الانتخابات النيابية والمحلية باسمها قبل الزواج مما يؤثر سلباً على حظوظ المرأة المتزوجة إذا لم تكن أصلاً من منطقة قيد زوجها.
- قاعدة نقل سجل قيد المرأة إلى سجل قيد زوجها عند عقد الزواج، ما يؤثر سلباً على ترشحها للمجالس البلدية، إذ أنها تفقد مقعدها إذا تزوجت من رجل من غير بلدتها بعد نجاحها في الانتخابات المحلية.

الفصل الخامس

التعليم المنهجي

(المادة ١٠ من الاتفاقية)

أولاً - التعليم العام

تشير الإحصاءات التربوية لعام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ إلى استمرار وجود تكافؤ في الفرص التعليمية المتاحة للجنسين في لبنان. ويتوزع التلاميذ بين الجنسين في مختلف قطاعات التعليم كالتالي:

جدول رقم ١

توزع مجمل التلاميذ اللبنانيين حسب الجنس في مختلف قطاعات التعليم

قطاع التعليم	إناث	ذكور
الرسمي	٥٣ %	٤٧ %
الخاص المجاني	٤٧,٨ %	٥٢,٢ %
الخاص غير المجاني	٤٨,١ %	٥١,٩ %
المجموع	٤٩,٦ %	٥٠,٣ %

المصدر: المركز التربوي للبحوث والإنماء، النشرة الإحصائية للعام الدراسي ٢٠٠٣-٢٠٠٤، وزارة التربية.

إن نسبة الإناث هي الأكبر فقط في التعليم الرسمي، الأمر الذي يوحي بتدني حصص البنات من التعليم ذي المستوى الأكثر تقدماً، في بعض الأحيان، مما ينقض، جزئياً، مبدأ تكافؤ الفرص بين الجنسين. أما انخفاض نسبة الصبيان في المرحلة المتوسطة (في التعليم الرسمي) فيمكن ردها فرضياً إلى الانتقال إلى التعليم المهني، كما سيأتي ذكره لاحقاً، أو إلى عامل التسرب الذي يطاولهم أكثر مما يطاول البنات.

تشير إحصاءات خطة التعليم للجميع إلى معدلات الالتحاق التالية (لسنوات

١٩٩٨-٢٠٠١):

جدول رقم ٢

توزّع الالتحاق المدرسي الإجمالي* والصابي** حسب مراحل التعليم

مرحلة التعليم	معدل الالتحاق الإجمالي	معدل الالتحاق الصافي
الروضة	١١٠,٧ %	٧٩,١ % (فروق طفيفة بين الجنسين)
الحلقتان الأولى والثانية	١١٠,٨ %	٦٨,٣ % (فروق طفيفة بين الجنسين)
الحلقة الثالثة	٨٤,٢ %	٣٦,٦ % (فروق لصالح الإناث)
مجمّل التعليم الأساسي	١٠١,٧ %	٥٧,٤ % (فروق لصالح الإناث)

المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي، خطة العمل الوطنية للتعليم للجميع في لبنان (٢٠٠٣-٢٠١٥) شباط/فبراير ٢٠٠٣

* معدل الالتحاق الإجمالي يساوي عدد التلاميذ المسجلين (بغض النظر عن عمرهم) مقسوماً على عدد السكان في عمر الدراسة في المرحلة المعنية.

** معدل الالتحاق الصافي يساوي عدد التلاميذ المسجلين مقسوماً على عدد السكان في عمر الدراسة في المرحلة المعنية.

وباختصار شديد، فإن معدل الالتحاق الإجمالي في التعليم الأساسي بلغ ١٠١,٧ في المائة مقابل ٥٧,٤ في المائة، مع فروق طفيفة بين الجنسين لصالح الإناث (هاتان النسبتان تشيران إلى مجمل المسجلين في التعليم الأساسي من أصل السكان الذين هم في عمر التعليم الأساسي).

أما إذا تعمّقنا أكثر في توزّع التلاميذ من الجنسين على مختلف مراحل التعليم ومختلف اختصاصات المرحلة الثانوية، فنجد المعطيات التالية:

جدول رقم ٣

توزّع التلاميذ بين الجنسين على مختلف مراحل التعليم ومختلف اختصاصات المرحلة الثانوية

المرحلة/الجنس	إناث	ذكور
مرحلة الروضة	٤٨,٢ %	٥١,٨ %
المرحلة الابتدائية	٤٨,٢ %	٥١,٨ %
المرحلة المتوسطة	٥٢,٤ %	٤٧,٦ %
المرحلة الثانوية:		
الصف الأول مشترك	٥٥,١ %	٤٤,٩ %
الصف الثاني علوم	٤٦,٧ %	٥٣,٣ %

المرحلة/الجنس	إناث	ذكور
الصف الثاني إنسانيات	٪ ٧٠	٪ ٣٠
الصف الثالث آداب وإنسانيات	٪ ٨٢,٨	٪ ١٧,٢
الصف الثالث اجتماع واقتصاد	٪ ٥٧,١	٪ ٤٣,٩
الصف الثالث علوم عامة	٪ ٢٦,٣	٪ ٧٣,٧
الصف الثالث علوم الحياة	٪ ٥٢,١	٪ ٤٧,٩

المصدر: المركز التربوي للبحوث والإنماء، النشرة الإحصائية للعام الدراسي ٢٠٠٣-٢٠٠٤، وزارة التربية.

والملاحظ أن ميل الإناث إلى اختيار الاختصاصات الأدبية والإنسانية هو أكبر من ميل الذكور إليها، في حين أن هؤلاء يميلون أكثر إلى اختيار الاختصاصات العلمية البحتة. ولا تتأتى هذه الاختيارات من برامج توجيهية معينة، بقدر ما تستجيب لنوع من التوقعات الاجتماعية السائدة، وتشكّل محصلة تنشئة اجتماعية ما زالت حتى اليوم تتّصف بتمييز جنسدي.

تضمّ وزارة التربية مديرية للإرشاد والتوجيه. ولا تتضمن تقارير هذه المديرية أية إشارة إلى التمايز بين الجنسين. علماً أن المديرية المذكورة لا تقوم بأي توجيه مهني للطلاب مع إقرارها بأهمية ذلك ووضعها ضمن استراتيجية عملها المستقبلية. وتقتصر عملية التوجيه المهني على حضور معرضين أو ثلاثة في السنة حول سوق العمل والإمكانيات المتاحة فيها.

توزّعت مدارس لبنان عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ حسب قطاع التعليم وبنسب التلاميذ

كالآتي:

جدول رقم ٤

توزّع المدارس حسب جنس التلاميذ في قطاعات التعليم العام

قطاع التعليم	للذكور فقط	للإناث فقط	مختلطة
الرسمي	٪ ٧,٤	٪ ٤,٤	٪ ٨٨,٢
الخاص المجاني	٪ ٠,٣	٪ ١,١	٪ ٩٨,٦
الخاص غير المجاني	٪ ٠,٥	٪ ٠,٨	٪ ٩٨,٧
المجموع	٪ ٢,٧	٪ ٢,١	٪ ٩٥,١

المصدر: المركز التربوي للبحوث والإنماء، النشرة الإحصائية للعام الدراسي ٢٠٠٣-٢٠٠٤، وزارة التربية.

يشكّل التعليم المختلط نسبة كاسحة من التعليم ومرتفعة (كانت ٩٢,٤ في المائة في ١٩٩٨) مما يدل على طلب اجتماعي كبير. ويمكن القول بأن التلاميذ، من الجنسين، يتلقون تعليماً متساوياً في الظاهر من حيث المناهج الدراسية والامتحانات والهيئات التدريسية والمباني والتجهيزات المدرسية. لكن الأبحاث تشير إلى تضمين المواد المدرسية قيماً وتنميطات ما زالت، على الرغم من التحسن، موجهة لصالح الذكور.

وفي دراسة جزئية حول التعليم المختلط، يتبين أن للاختلاط أثراً سلبياً على الإناث في ما يتعلق بتقديرهن لذاتهن علمياً. كذلك فإن الاختلاط يشكّل عاملاً سلبياً في مواقفهن الجندرية إذ يظهرن أكثر تنميطاً وأقل مناداة بالمساواة بين الجنسين. كما أن نتائجهن المدرسية تتأثر سلبياً بحيث أن معدلاتهن تكون في أدنى المتوسط بين التلاميذ، ويعبرن عن إعجاب أقل بمعلمتهن. في المقابل، تشير نتائج الدراسة إلى أن للتعليم المختلط أثراً إيجابياً على المواد المتعلقة بالموهبة، ويزداد ميل الإناث إلى الرياضة والأنشطة اللامدرسية ويتوجهن أكثر من ذي قبل ناحية مهن الأطر العليا والمهن الحرة. من جهة أخرى، فإن الطلاب من الجنسين يطالبون بالتعليم المختلط كونه يشكّل إمكانية للتكيف وللتفتح الشخصي وبهيئتهم حياة مشتركة في المجتمع.

ويتوزع المعلمون بحسب الجنس في قطاعات التعليم العام كالتالي:

جدول رقم ٥

توزع المعلمين حسب الجنس في قطاعات التعليم العام

قطاع التعليم	ذكور	إناث
الرسمي	٣٢,٦٪	٦٧,٤٪
الخاص المجاني	١٤,٣٪	٨٥,٧٪
الخاص غير المجاني	٢٦,٥٪	٧٣,٥٪
المجموع	٢٤,٤٪	٧٥,٦٪

المصدر: المركز التربوي للبحوث والإنماء، النشرة الإحصائية للعام الدراسي ٢٠٠٣-٢٠٠٤، وزارة التربية.

إن نسبة الإناث في الهيئة التعليمية مرتفعة بالإجمال، لكنها تنخفض مع ارتفاع مستوى التعليم (٧٥ في المائة في المرحلة الثانوية، ٣١ في المائة في المرحلة الجامعية). وتشير النسب إلى اتجاه أنثوي متصاعد للاضطلاع بمسؤولية التعليم. وكما هي الحال في البلدان

الأخرى، فإن الدراسات التي عالجت هذا الواقع أشارت إلى تلازم تأنيث التعليم وتبخيس قدره.

أما بالنسبة إلى الإدارة التربوية، فتشير الإحصاءات إلى وجود ٣١١ مديرة مدرسة من أصل ١١٦١ أي ما نسبته ٢٦,٧ في المائة في المرحلة الابتدائية و٣١ مديرة من أصل ٢٢٤، أي ما نسبته ١٢,٧ في المائة في المرحلة الثانوية. ما يعني أن وجود المعلّمت الفعلي في التعليم لا تقابله مشاركتهنّ في إدارة هذا التعليم واتخاذ القرارات بشأنه.

ثانياً - التعليم التقني والمهني

تشكّل الإناث، بحسب إحصاءات المركز التربوي للبحوث والإنماء، ما نسبته ٤١,٣ في المائة من مجموع طلاب التعليم التقني والمهني في العام ٢٠٠٣-٢٠٠٤. ويعود التفاوت بين الجنسين إلى أن نسبة كبيرة من الذكور الذين لا يتمكّنون من استكمال دراستهم النظامية (وعدددهم أكثر من الإناث في المرحلة الابتدائية والمتوسطة) يتحوّلون ناحية هذا القطاع، في حين أن عدداً كبيراً من الإناث من اللواتي يتسرّبن يتجهن ناحية إمكانية الزواج والإنجاب.

يزداد عدد الإناث في المراحل التعليمية المرتفعة (ثانوية وما فوق). ويتعادل توزّعهن بين القطاعين الرسمي والخاص على الوجه التالي:

جدول رقم ٦

توزّع نسبة الإناث حسب نوع الشهادة في التعليم المهني والتقني

القطاع	الكفاءة المهنية	التكميلية المهنية	الثانوية المهنية	البكالوريا الفنية	الامتياز الفني	الإجازة الفنية	الإجازة التعليمية الفنية	المجموع
الرسمي:								
العدد	٣٥	٤٥١	٢٤	٧٩٠٥	٤٤٣٩	٦٣٠	٢١	١٣٥٠٥
النسبة*	% ١١,٥	% ٢٤,١	% ٢,٥	% ٤٤	% ٤٦,٩	% ٣٠	% ٢٦	% ٤١,٣
الخاص:								
العدد	٣١	١١٤٦		٩٧١٩	٤٦٢٧	٦٩		١٥٥٩٢
النسبة**	% ٣,٢	% ٣٣,٢		% ٤٢,٧	% ٤٥,٣	% ٣٧,٢		% ٤١,٤

المصدر: المركز التربوي للبحوث والإنماء، النشرة الإحصائية للعام الدراسي ٢٠٠٣-٢٠٠٤، وزارة التربية.

* النسبة إلى المجموع العام للطلاب في كل شهادة.

- الاختصاصات في التعليم المهني والتقني:

تبدو مروحة الاختصاصات في التعليم المهني والتقني أوسع لدى الذكور منها لدى الإناث. فتغيب البنات كلياً عن اختصاصات الميكانيك - فرع السيارات والتدفئة والتبريد وعن اختصاصات الإلكترونيك، والميكانيك الهيدروليكي والهوائي، وصيانة الطائرات، والإدارة الفندقية والكهرباء، والميكانيك الآلي الإنتاجي، وأخصائي تصميم الأزياء، وميكانيك صناعي وصيانة، وأخصائي ميكانيكي وكهربائي، والإنشاءات المعدنية والصناعية، وكهرباء صناعية، وتمديدات صحية، وكهربائي أبنية، ونجار موبيليا، وحدّاد صفائح، وتصليح تلفزيون وراديو وطباعة أوفست، وخرّاط، ولحام، ومتعهد أشغال وبناء، وأخصائي أجهزة سمعية وبصرية، وأخصائي صيانة وترميم مباني، وخبّاز. أما الاختصاصات التقنية والمهنية التي تستحوذ عليها الإناث بالكامل، فهي علوم التغذية، والتربية المختصّة، والخياطة للنساء، وخياطة مساعدة، وخدمة الأطفال، والإسعافات الأولية.

ويُتّصف قطاع التعليم التقني والمهني بتنميط جنسي أكبر مما هي الحال في التعليم العام. ولعلّ ذلك عائد إلى أن هذا القطاع يستقبل الفئات الأقل يسراً حيث تكون القيم التقليدية، في العادة، قوية.

وتبلغ نسبة الملمات الإناث في التعليم المهني والتقني لعام ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤، ودائماً حسب إحصاءات المركز التربوي، ما يوازي ٤٥,٤ في المائة في القطاع الرسمي و ٤٥ في المائة في القطاع الخاص.

ثالثاً - الأمية

تمّ في العام ١٩٩٨ إقرار قانون إلزامية التعليم حتى عمر ١٢ سنة كمرحلة أولى وحتى عمر ١٥ سنة كمرحلة ثانية. ولكن، لم يتمّ ربط هذا القانون بمجانبة التعليم كما لم توضع أية إجراءات ضابطة لتنفيذه. وقد تضمّنت "خطة التعليم للجميع" خطوات عديدة ينبغي إنجازها حتى العام ٢٠١٥، تتعلق بمجالات الطفولة المبكرة والتعليم الأساسي والأطفال والشباب خارج المدرسة وتعليم الكبار. ولا تشير الخطة المذكورة إلى إجراءات خاصة متعلّقة بالإناث تحديداً.

ترتفع نسبة الأمية لدى الإناث لتبلغ ١٧,٨ في المائة (مقابل ٩,٢ في المائة لدى الذكور). وبحسب إحصاءات عام ١٩٩٧، تتوزّع هذه النسبة بين الجنسين بحسب الفئات العمرية على الوجه الآتي:

جدول رقم ٧

توزّع نسبة الأمية حسب الجنس والفئات العمرية

الفئة العمرية	إناث	ذكور
١٩-١٥	٢,٣ %	٢,٤ %
٢٤-٢٠	٣,٩ %	٢,٧ %
٥٩-٥٠	٣٦,٤ %	١٢,٢ %

المصدر: خطة التعليم للجميع، مع الإشارة إلى أن مصدر الإحصاءات هو دراسة الأوضاع المعيشية للأسر عام ١٩٩٧.

وفي لبنان، لجنة وطنية لمحو الأمية، من أهدافها مكافحة الأمية وخفض معدلاتها إلى النصف مع بلوغ سنة ٢٠١٥. ومن إنجازات اللجنة إعداد مدرّبين في محو الأمية (٢١٠ متدرّبين في مراكز الخدمات الإنمائية، ٣٨٩ متدرّباً في الجمعيات الأهلية و ١٤٣ متدرّباً في المؤسسة العسكرية، و ١٥ متدرّباً في مديرية السجون). كما طبّقت برنامج يونيليت الجامعي الذي يهدف إلى إشراك طلبة الجامعات في أنشطة محو الأمية عبر إعفاء الطالب من تكاليف عدد من الوحدات الدراسية لقاء ٤٠ ساعة عمل ضمن البرنامج، وإدراج محو الأمية ضمن المنهج الدراسي في الجامعات.

ولقد جرى تنظيم فصول محو الأمية في ٣٣ مركزاً أساسياً و ٢٢ مركزاً فرعياً من مراكز الخدمات الإنمائية استفاد منها ٣٢٢٠ شخصاً، ثلثاهم تقريباً من الإناث، وفي ٢٥ جمعية أهلية ضمّت ٢٥٢٤ متعلماً، أكثر من نصفهم نساء. وتمّ وضع منهج تعليمي وتأليف كتب خاصة بمحو الأمية روعي في تأليفها إدماج مفهوم النوع الاجتماعي بغية إحداث تغيير في أنماط التفكير والسلوك.

وتواجه برامج محو الأمية صعوبات عديدة، منها عدم وجود دراسات تقييمية للبرامج، (مع أن ثمة تقديرات تشير إلى استفادة ٥٦ في المائة من النساء المشاركات)، وارتفاع كلفة البرامج، وعدم وضع برامج تأهيلية تتناسب مع الاحتياجات الإنتاجية للمشاركين والمشاركات؛ وعدم القدرة على تأمين محفّزات مادية، مثل تأمين نفقات الانتقال للنساء الأميات خصوصاً في المناطق الفقيرة.

ويلاحظ منقذو البرامج المذكورة أن النساء يعبرن عن التزام ورغبة في محو أميتهن، أكثر مما يعبر عنه الرجال. والسبب أن الأمية لا تقف، لدى العديد من الرجال، حاجزاً دون العمل، خصوصاً في القطاعات التي تستلزم جهداً جسمانياً؛ في حين تندر فرص العمل أمام

النساء الأميات (وهنّ في العادة غير ميسورات)، كما أن وجودهنّ داخل الأسرة وحاجتهنّ إلى متابعة دراسة أولادهنّ تشكّل لهنّ حافزاً إضافياً للتخلص من أميتهنّ.

رابعاً - التسرّب والرسوب

أما بالنسبة إلى البرامج الموجهة نحو الأولاد والشباب خارج المدرسة، فتذكر "خطة التعليم للجميع" أنه وفقاً للمعطيات الإحصائية المتوافرة، يبلغ عدد الأولاد الذين هم خارج المدرسة ٢٢٥١٠ أولاد في الفئة العمرية من ٧ إلى ١١ سنة و ١٨٠٣٧ ولداً في الفئة العمرية من ١٢ إلى ١٤ سنة (ولكن، لا تحديد للجنس). وستعمد الدولة إلى فتح شُعَب دراسية بمعدل سنوي بحيث يجري استيعاب جميع هؤلاء الأولاد في مرحلة التعليم الأساسي، (خطة التعليم للجميع).

وتشير خطة التعليم للجميع إلى أن نسب الرسوب هي أقل لدى الإناث منها لدى الذكور (١٤ في المائة مقابل ٢٠,٢ في المائة)، وكذلك هي حال نسب التسرّب (١,٩ في المائة مقابل ٢,٨ في المائة) بالاستناد إلى معطيات ١٩٩٦-١٩٩٧. ولم تجر دراسات لاحقة حول الموضوع، غير أن كل المؤشرات تفيد عن استمرار التفاوت لصالح الإناث.

خامساً - الأنشطة الرياضية

لا تشير سياسة التعليم الرسمية إلى تمييز جنسي في ما يتعلّق بالنشاطات الرياضية. وتفيد المعلومات عن مشاركة عدد من الفتيات في الألعاب الأولمبية هذا العام، وفوز إحدهنّ بالميدالية الذهبية. وليس من أنظمة خاصة باللباس مفروضة رسمياً، ولكن، لما كان التعليم يستقبل فئات متنوّعة، فإن بعض المدارس تفرض لباساً محتشماً وتمنع ارتداء اللباس الخاص بالسباحة. أما المرافق الرياضية المتوافرة، فهي وإن كانت غير مخصّصة للذكور، إلاّ أنّها أكثر جذباً وتوافراً لهم.

سادساً - التعليم العالي

أما على صعيد التعليم العالي، فإن عدد الطالبات في العام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ فاق عدد الذكور (٥٣,٦ في المائة للإناث مقابل ٤٦,٤ في المائة للذكور). وكذلك الأمر بالنسبة إلى عدد الخريجين، إذ توزّع الخريجون عام ٢٠٠٢-٢٠٠٣ كما يلي:

جدول رقم ٨

توزع الطلاب الخريجين حسب الجنس في مؤسسات التعليم العالي

نوع المؤسسة	ذكور	إناث
جامعات	٪ ٤٤,٤	٪ ٥٥,٦
معاهد	٪ ٦٧,٣	٪ ٣٢,٧
كليات	٪ ٥٨,٣	٪ ٤١,٧
مراكز	٪ ٦٩,٩	٪ ٣٠,١
المجموع	٪ ٤٦,١	٪ ٥٣,٩

المصدر: المركز التربوي للبحوث والإنماء، النشرة الإحصائية للعام الدراسي ٢٠٠٣-٢٠٠٤، وزارة التربية.

إن رجحان حصة الإناث في التعليم الجامعي في لبنان لا تقابله مناهج وإدارة تأخذ هذا العامل في الاعتبار. ولدينا فقط ثلاث جامعات تقدم برامج ذات توجه جنسدي أو نسائي هي الجامعة الأميركية اللبنانية التي تضمّ معهداً للدراسات النسائية يشرف على عدد من المقررات النسائية، ويقوم بمشاريع اجتماعية الغرض منها تطوير أوضاع النساء. والجامعة الثانية هي جامعة البلمند التي تعمل على إدخال منظور الجندر في كل المواد التي تعطى في كلية الصحة. أما الجامعة الثالثة، فهي الجامعة الأميركية في بيروت التي تدرج اسماً مقرر الدراسات النسائية ضمن برنامجها إلا أنه غير فاعل عملياً.

- **الجامعة اللبنانية:** تضمّ الجامعة اللبنانية العدد الأكبر من الطلاب الجامعيين في لبنان. ومن أصل مجموع عام للمتخرّجين عام ٢٠٠٢-٢٠٠٣ بلغ ٩٣٧٨ طالباً و ١٠٩٤٠ طالبة، كان نصيب الجامعة اللبنانية ٣٤,٦ في المائة من مجموع المتخرّجين الذكور، و ٥١,٩ في المائة من مجموع المتخرجات، (بحسب إحصاءات المركز التربوي للعام ٢٠٠٣-٢٠٠٤).

وعلى الرغم من غلبة حضور الإناث بين طلاب الجامعة اللبنانية وبين إداريها، فإنهن ما زلن، كفتة، مغيّبات عن حقل التفكير العام في شؤون الجامعة العامة أو في رسم سياساتها. ولقد أجرت الجامعة اللبنانية تقييماً ذاتياً لأوضاعها من دون الإشارة إلى أي جانب متعلق بواقع الإناث.

وتشير دراسات وصفية متناثرة إلى أن الأستاذات في الجامعة اللبنانية يبدن اهتماماً خاصاً بتطوير جامعتهم، ويسعين من أجل مواكبتها للتغيرات الثقافية وللقضايا الفكرية المطروحة على الساحة الثقافية، ومنها قضايا المرأة. ويُذكر أن "تجمع الباحثات اللبنانيات"،

وأكثرية أعضائه أستاذات في الجامعة اللبنانية، يقوم حالياً بتنفيذ مشروع حول "إدماج الدراسات النسائية ومفهوم النوع الاجتماعي في السياسة الأكاديمية للجامعة اللبنانية".

- **الاختصاصات الجامعية:** تقتصر الاختصاصات المحصورة تقريباً بالذكور على هندسة الميكانيك والإلكترونيك، في حين أن مروحة الاختصاصات المحصورة تقريباً بالإناث هي أوسع، وتضمّ الاختصاصات التربوية والغذائية وعلم النفس والقبالة القانونية وعلم الميكروبات والأنثروبولوجيا وإدارة نظم البيئة.

وبالمقارنة مع إحصاءات سابقة تعود إلى منتصف التسعينيات من القرن الماضي، نلاحظ أن الاختصاصات التي تستقطب أغلبية كبيرة من الإناث زادت من عشرة اختصاصات عام ١٩٩٤-١٩٩٥ إلى أربعة عشر اختصاصاً. ويتبين أن نسبة انخراط الإناث في بعض الاختصاصات التي كانت ذات أغلبية كبيرة من الذكور زادت عن السابق، مثل اختصاص الفيزياء والجيولوجيا والطب وهندسة الكهرباء والدراسات الإسلامية والقانون العام، كما أن البعض الآخر من هذه الاختصاصات، مثل طب الأسنان والعلوم السياسية والاقتصاد والكيمياء والحاسبة والتسويق والإعلان وإدارة الأعمال باتت تستميل طلاباً من الجنسين بالتساوي، لا بل أن بعض الاختصاصات التي كانت ذات أغلبية ذكورية تحولت إلى أغلبية أنثوية مثل الجغرافية. ويمكن القول بأن هناك اتجاهًا قويًا لتكاثر أعداد الإناث في مختلف الاختصاصات الجامعية.

أما عدد الأستاذات في التعليم العالي فيصل إلى ٣٦٩٩ أستاذة (أي ما نسبته ٣٠,٨ في المائة من مجموع الهيئة التعليمية)، وعدد الإناث في الملاك الإداري يصل إلى ٢٠٧٦ (أي ما نسبته ٥٣ في المائة من مجموع الإداريين). ويصل عدد الأستاذات في الجامعة اللبنانية إلى ١١٣٤، والموظفات الإداريات إلى ٩٩٦ (أي ما نسبته ٤٢,٣ في المائة من مجموع الملاك الإداري).

إن نسبة مشاركة الأستاذات الجامعيات في التعليم لا توازيها نسبة مشاركتهن في مراكز القرار. فإذا أخذنا الجامعات اللبنانية الكبرى التي لا يقل عدد الأستاذات في كل منها عن المئة، نلاحظ أن عدد العميدات فيها ما زال نادراً:

جدول رقم ١٢

توزع العميدات في بعض مؤسسات التعليم العالي

الجامعة	عدد العميدات	مجموع العمداء
الجامعة اللبنانية	١	١٦
الجامعة الأميركية	١	٧
الجامعة اللبنانية الأميركية	١	٨
الجامعة اليسوعية	٢	٣١
الجامعة العربية	٢	٩
الجامعة اللبنانية الدولية	١	٥
جامعة البلمند	صفر	٩
جامعة سيدة اللويزة	صفر	٦
جامعة الروح القدس الكسليك	صفر	١٣

المصدر: المركز التربوي للبحوث والإنماء، النشرة الإحصائية للعام الدراسي ٢٠٠٣-٢٠٠٤، وزارة التربية.

لا توجد معطيات متعلّقة بالمنح أو البعثات الدراسية المتوافرة، غير أن تزايد الأستاذات الجامعيات والباحثات الأكاديميات يفيد عن إمكانية حصول النساء على مثل هذه الفرص.

وفي تقييم لمحصلة الإنجاز الدراسي الأكاديمي، يميل الاتجاه عموماً وبثبات ناحية مزيد من تكافؤ الفرص للإناث. وإن كانت نوعية هذه الفرص، وما تقدّمه من مضمون، بحاجة كبيرة للمراجعة. فما زالت فرص النساء في التعليم الرسمي أكثر منها في التعليم الخاص غير المجاني، الذي هو الأرقى من حيث النوعية، وما زال مضمون ما يتعلّمه لا يتوافق مع نزوعهن إلى الاستقلالية والفرادة. وما زال إرث الأمية كبيراً عليهن، وهنّ يحتجن إلى جهود مضاعفة من أجل تخفيفه عنهن. كما أن صعود الإناث في التعليم الجامعي لم يرافقه تولّ مواز لشؤون إدارة هذا التعليم، أو مشاركة ملائمة في ما يجري من تخطيط وتقييم له.

الفصل السادس

العمل والاقتصاد

(المادتان ١١ و ١٣ من الاتفاقية)

أولاً - النشاط الاقتصادي الاجتماعي

١ - تطور مداخيل الأسر: تشير الدراسات الإحصائية إلى ثبات مداخيل الأسر من العمل بين العامين ١٩٩٧ و ٢٠٠١، وذلك بمعدل دخل سنوي يراوح بين ١٥ ٥٤١ ٠٠٠ ليرة لبنانية في العام ١٩٩٧ (أي حوالي ١٠١٦٠ دولاراً أميركياً) و ١٥ ٥٤٢ ٠٠٠ ليرة لبنانية في العام ٢٠٠١ (أي حوالي ١٠٣٦٠ دولاراً أميركياً). ويستفاد من هذه الدراسات بأن نسبة الأسر التي يقل دخلها عن الـ ١ ٢٠٠ ٠٠٠ ليرة لبنانية شهرياً (٨٠٠ دولار) بلغت ٦١ في المائة. وقد صرّح حوالي ٣١,٥ في المائة من الأسر بأن دخلها لا يكفي في حين صرّح ٣٠ في المائة منها بأن دخلها يكاد لا يكفيها. فضلاً عن ذلك، تعاني المرأة من تدني راتبها الشهري بالمقارنة مع رواتب الذكور في الفئات المهنية نفسها، إذ تشير نتائج دراسة الأحوال المعيشية للأسر في لبنان عام ١٩٩٧ إلى أن متوسط دخل المرأة من العمل بلغ ٥٦٨٠٠٠ ليرة لبنانية شهرياً (٣٦٩ دولاراً) مقابل ٧٣٢٠٠٠ ليرة لبنانية (٤٨٨ دولاراً) للرجل، أي بنسبة واحد إلى ٠,٧٧ في المائة. وتتدنى هذه النسبة بشكل ملحوظ لدى الكادرات العليا والمديرين، إذ يوازي متوسط راتب المرأة ٦٤ في المائة من راتب الرجل.

جدول رقم ١

تطور مستوى الدخل بالليرة اللبنانية والدولار الأميركي بين ١٩٩٧ و ٢٠٠١

متوسط الدخل	العام	١٩٩٧ ل.ل.	١٩٩٧ أ.د.	٢٠٠١ ل.ل.	٢٠٠١ أ.د.
متوسط دخل الأسرة السنوي في لبنان		١٥٢٤١٠٠٠	١٠١٦٠	١٥٥٤٢٠٠٠	١٠٣٦١
متوسط الأجر الشهري للرجل		٧٣٢٠٠٠	٤٨٨	غير متوفر	--
متوسط الأجر الشهري للمرأة		٥٦٨٠٠٠	٣٧٨	غير متوفر	--

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي/ الأحوال المعيشية في لبنان، ١٩٩٧.

وتشير الدراسة التي قامت بها المؤسسة الوطنية للاستخدام خلال العام ٢٠٠٢ في القرى الحرّة من الشريط الحدودي إلى أن متوسط الدخل الشهري في هذه القرى بات يقدر

بحدود ٦٠٦٠٠٠ ليرة لبنانية (٤٠٤ دولارات) للرجل مقابل ٥١٥٠٠٠ ليرة لبنانية (٣٦٣ دولاراً) للمرأة.

جدول رقم ٢

توزّع الأسر اللبنانية حسب فئات الدخل بين ١٩٥٩ و ٢٠٠١

السنة	١٩٥٩ - ١٩٦٠	١٩٧٣ - ١٩٧٤	١٩٩٤ - ١٩٩٥	٢٠٠١
فئة الدخل المنخفض	٥٠٪	٢٢٪	٥٢٪	٦١٪
فئة الدخل المتوسط	٣٢٪	٥٧٪	٣٨٪	٣٠٪
فئة الدخل المرتفع	١٨٪	٢١٪	١٠٪	٩٪

المصادر: - ١٩٦٠ - ١٩٦١ بعثة ايرفيد

- Shemeil Yves: 1973 -1974
- 1994-1995: Centre d' information stratégique et économique
Le Commerce du Levant, juillet-1995.
- 2001: Chohig Kasparian, L'entrée des jeunes libanais dans la vie active et
l'émigration, Presses de l'Université Saint Joseph.

٢ - سوق العمل وتطوره: ثمة شيء من التناقض يشوب الاقتصاد اللبناني في كثير من الحالات. فمن، جهة هناك توزّع واضح للهيكليّة الاقتصادية على القطاعات المختلفة تقابله، من جهة أخرى، غلبة واضحة لقطاع الخدمات الذي يستمرّ في النمو على حساب القطاعات الإنتاجية التقليدية ولا سيما القطاع الزراعي. وفي الوقت الذي يتميّز نشاط سوق العمل لدى الرجل بالحصة الكبرى لقطاع البيع حيث تصل نسبة العاملين إلى ١٢,٦ في المائة من مجموع العاملين الذكور، يبرز عمل المرأة اللبنانية في ثلاث قطاعات أساسية هي التعليم (٦٢ في المائة من مجموع الإناث العاملات) والمكاتب (١٥,٣ في المائة) و قطاع البيع (١٣,٣ في المائة).

ويبين الجدول اللاحق توزّع العمالة اللبنانية، الذكورية والأنثوية، على مختلف

القطاعات:

جدول رقم ٣

توزّع العمالة اللبنانية، الذكورية والأنثوية، حسب أنواع المهن في العام ٢٠٠١ (بالنسب المتوية)

المهنة	ذكور (النسبة من مجموع الرجال)	إناث (النسبة من مجموع الإناث)	نسبة الإناث إلى الذكور
القوات المسلحة	٥,١	٠,٢	١,١
الكادرات العليا	٠,٢	...	٢,١
مدراء الشركات	١,٤	١,١	١٨,٧
فئة المديرين في الشركات	٣,٦	٠,٦	٤,٣
أخصائيو العلوم	٢,٥	١,٢	١٢,٢
أخصائيو الصحة	١,٢	٣,١	٤٣,١
المتخصصون في التعليم	٢,٥	١٧,٤	٦٦,٥
أخصائيو العلوم الأخرى	١,٤	٣,١	٣٨
المهن الوسيطة في العلوم التقنية	١,٥	٠,٥	٩,٣
المهن الوسيطة في الصحة	٠,٣	٢,٦	٧٠,٩
المهن الوسيطة في التعليم	٠,٥	٧,٤	٧٩,٨
المهن الوسيطة الأخرى	٤,٤	٦,٨	٣٠,٦
موظفو المكاتب	٤,١	١٥,٣	٥١,٥
الموظفون الإداريون الآخرون	١,٠	٣,٢	٤٧,٢
خدمات الأشخاص	٧,٧	٧,٣	٢١,٤
العاملون في البيع والترويج	١٢,٦	١٣,٣	٢٣,٣
مزارعون وعمال مهرة	٥,٣	٢,١	١٠,١
عمال البناء والمقالع	٨,٤
العاملون في المعادن والصلب	٩,٤
الحرفيون والعاملون في المطابع	٠,٨	٠,٤	١١,٤
الحرفيون الآخرون	٥,٦	٤,٣	١٨,٠
سائقو الآلات الثابتة	١,٠	٠,١	٣,٢
سائقو الآلات المتحركة	٢,٧	٤,٥	٣١,٨
سائقو السيارات	٨,٧
العمال غير المهرة في الخدمات	٤,٥	٣,٩	١٩,٩
العاملون في الزراعة	٢,٠	١,٣	١٥,٩
العاملون في البناء والأشغال العامة	١,٦	٠,١	٢,٣
المجموع	% ١٠٠	% ١٠٠	% ٢٢,٢

المصدر: Choghig Kasparian, L'entrée des jeunes libanais dans la vie active et l'émigratio, 2003.

ترتبط إنتاجية العمالة على نحو وثيق بالعديد من المؤشرات، خصوصاً الثقافية والتعليمية، وتشير الدراسات إلى أن ١١,٥ في المائة من العاملين هم غير متعلمين أو لم يكملوا المرحلة الابتدائية، مما ينعكس سلباً على إنتاجية العمل وبالتالي على مداخل الأسرة.

ونتيجة لذلك أيضاً، كان من الطبيعي أن تسعى الأسر إلى تأمين مداخل إضافية من خلال وظائف ثانوية للعاملين من أفرادها، والبحث عن عمل للذين لا يعملون منهم. لذا، زادت نسبة النساء الشابات العاملات، كما تزايد السعي إلى تأسيس مشاريع إنتاجية صغيرة للعاملين الجدد. وهكذا نشأت مؤسسات صغيرة وكثيرة في مناطق متعددة من لبنان بحيث وصل عدد هذه المؤسسات إلى حدود الـ ٢٠٠ ألف مؤسسة في العام ١٩٩٦، وساهمت المؤسسات التمويلية الأهلية في تعزيز عمل هذا القطاع. لكنّ تردّي الوضع الاقتصادي أدّى إلى تقليص حجم المؤسسات الصغرى والمتوسطة، فنشأت "الميكرو - مؤسسات" التي وصلت نسبتها إلى ما يزيد على ٨٥ في المائة من مجموع المؤسسات العاملة. وهكذا تعزز النشاط في القطاع الهامشي غير المنظم. وتفاقت أزمة إنتاجية هذا القطاع، وانعكس تراجع مداخل المؤسسات الصغيرة سلباً على الوضع في العمل، خصوصاً لدى النساء اللواتي لا يستفدن من عطاءات وتقديمات الضمان الاجتماعي أو الهيئات الضامنة الأخرى، لا سيما العاملات في القطاع الزراعي وفي المنازل.

إزاء هذه الأزمات المتكررة والمتنقلة، كان لا بدّ من أن يسعى ربّ الأسرة إلى توفير بدائل لمداخله تُرجمت بعمالة الأطفال، وبسعي المرأة إلى إيجاد فرصة عمل تكون السند الرئيسي في تأمين الحد الأدنى من العيش الكريم.

وتشير الدراسات إلى أنه مع تزايد المسؤوليات الاقتصادية والاجتماعية للمرأة في لبنان بلغت نسبة ربّات الأسر بالمعنى الاقتصادي للكلمة حوالي ١٢,٥ في المائة خلال العام ٢٠٠١. ومع تراجع نسبة الأمية خصوصاً لدى المرأة، وفي ظل الأوضاع الاقتصادية الضاغطة على كلفة المعيشة، ازداد طلب النساء الراغبات في العمل. وتفيد إحدى الدراسات أن عدد الناشطين اقتصادياً بلغ عام ٢٠٠١ حوالي ١,٤٠٠,٠٠٠ نسمة وهذا العدد يمثل حوالي ٣٥ في المائة من مجموع السكان في لبنان ونسبة ٥٠ في المائة ممّن هم في عمر العمل. وبلغت نسبة النساء الناشطات اقتصادياً خلال العام ٢٠٠١ حوالي ٢٥ في المائة من النساء اللواتي هنّ يعمر العمل وازدياد نسبتها ٣,٣ في المائة عنها في العام ١٩٩٧.

٣ - **توزّع العاملين حسب القطاعات والمناطق:** قدّرت دراسة الأوضاع المعيشية للأسر الحجم الكلي للقوى العاملة اللبنانية (ممّن فيهم العاطلون عن العمل والمهاجرون) بـ ١,٣٦٢,٢٣٢ شخصاً يعمل القسم الأكبر منهم في الخدمات. ويفيد الجدول رقم ٤ أدناه

أن نسبة العاملين في الزراعة تراجعت إلى ٩,٣ في المائة من المجموع العام مقابل ١٥,١ في المائة في الصناعة و ١١,٦ في المائة في البناء و ٢٣,٢ في المائة في التجارة. وقد أصيب القطاع الزراعي من جرّاء ذلك بضريرة حادة بعدما كان يستقطب ١٨,٩ في المائة من مجموع العاملين في العام ١٩٧٠. كما تراجعت حصة الصناعة من ١٧,٨ في المائة في ١٩٧٠ إلى ١٥,١ في المائة في ١٩٩٧.

جدول رقم ٤

توزّع القوى العاملة حسب القطاعات الاقتصادية والمناطق في العام ١٩٩٧ (النسبة المئوية)

المحافظة	الزراعة	الصناعة	البناء	التجارة	الخدمات	المجموع
بيروت	٠,٢	١٢,٤	٧,٠	٢٦,٦	٥٣,٨	١٠٠,٠
جبل لبنان	٠,٦	٢٠,٨	٩,٩	٢٥,٤	٤٣,٣	١٠٠,٠
جبل لبنان ما عدا الضواحي	٥,٣	١٤,١	١٥,٢	٢١,٤	٤٤,٠	١٠٠,٠
لبنان الشمالي	١٤,٩	١٤,٩	١٠,٦	٢١,٣	٣٨,٣	١٠٠,٠
لبنان الجنوبي	١٦,٨	١٢,٢	١٤,٩	٢٤,١	٣٢,٠	١٠٠,٠
النبطية	١٧,٦	١٢,٣	١٧,٣	٢٢,٣	٣٠,٥	١٠٠,٠
البقاع	٢٠,٧	١٢,٥	٩,٧	٢٠,٣	٣٦,٥	١٠٠,٠
مجموع لبنان	٩,٣	١٥,١	١١,٦	٢٣,٢	٤٠,٨	١٠٠,٠

المصدر: دراسة الأوضاع المعيشية للأسر - إدارة الإحصاء المركزي - بيروت ١٩٩٨.

٤ - **توزّع العاملين حسب العمر والجنس:** تحسّن بشكل واضح معدل المساهمة النسوية في القطاعات الاقتصادية والمؤسسات. ويقدر عدد النساء العاملات بنحو ٢١ في المائة من المجموع العام للعاملين بينما ارتفع معدل الاستخدام النسائي إلى ٢٥ في المائة من مجموع النساء في سن العمل، وإلى ٣٦ في المائة من مجموع الفئة العمرية ١٨-٣٥ عاماً. ويدلّ ذلك على نمو مطّرد لعمل المرأة الشابة. ويشير الجدول رقم ٥ أدناه إلى تركّز عمل النساء في الخدمات. وتوظّف الإدارة العامة ٩,٤ في المائة من الرجال و ٣,٥ في المائة من النساء، بينما يوظّف قطاع التعليم ٢٧,٨ في المائة من النساء و ٤,٢ في المائة من الرجال العاملين.

جدول رقم ٥

توزّع القوى العاملة حسب القطاعات الاقتصادية والجنس في العام ١٩٩٧
(النسبة المئوية)

الجنس	القطاع				
	الزراعة	الصناعة	البناء	التجارة	الخدمات
ذكر	١٠,٢	١٥,٥	١٤,٢	٢٤,٤	٣٥,٧
أنثى	٥,٧	١٣,٣	٠,٩	١٨,٣	٦١,٨
المجموع	٩,٣	١٥,١	١١,٩	٢٣,٣	٤٠,٨

المصدر: دراسة الأوضاع المعيشية للأسر عام ١٩٩٧ - إدارة الإحصاء المركزي ص. ٤٣

يبين الجدول اللاحق توزّع نسب العاملين في مختلف القطاعات الاقتصادية في العام

:٢٠٠١

جدول رقم ٦

توزّع القوى العاملة حسب القطاعات الاقتصادية والجنس في العام ٢٠٠١
(النسبة المئوية)

الجنس	القطاع				
	الزراعة	الصناعة	البناء	التجارة	الخدمات
ذكر	٧,٧	١٤,٨	١١,٩	٢٥,٣	٤٠,٣
أنثى	٣,٥	١١,٥	٠,٥	١٨,٩	٥٥,٦
المجموع	٦,٧	١٤,١	٩,٤	٢٣,٩	٤٥,٨

المصدر: Choghig Kasparian, L'entrée des jeunes libanais dans la vie active et l'émigration, 2003

ثانياً - عمالة المرأة

خلال السنوات الأخيرة، بدأت المرأة تحتلّ مراكز ريادية في المؤسسات الاقتصادية، فتبوأت نساء مراكز إدارية في المؤسسات الكبرى بنسبة ١٧,١ في المائة وفي المؤسسات الصغرى بنسبة ٨,٣ في المائة. وبلغت نسبة النساء في قطاع التعليم حوالي ٦٢ في المائة.

١ - القطاع الهامشي: يعمل العديد من الناشطين اقتصادياً في مؤسسات غير مسجّلة رسمياً أو في مجالات مختلفة لا تطبق أنظمة وقوانين العمل عليها. غير أنه لا تتوفر معطيات

تسمح بتحديد وتوزيع واضح ودقيق للنشاط الهامشي حسب القطاعات والمناطق والجنس والعمر، خصوصاً أن قياس هذا القطاع صعب ومطاط أساساً. ويعمل العديد من النساء في قطاعات هامشية، مثل الخدم في المنازل والمؤسسات الصغيرة جداً غير المسجلة بحيث لا تستفيد هؤلاء العاملات من أي ضمانات وتقديمات يكفلها قانون العمل والضمان الاجتماعي.

ويُستدلّ من تقديرات مختلفة أن العاملين في قطاعات هامشية يتوزعون بصورة متساوية إلى حد ما بين الرجال والنساء. وتتركز النشاطات الهامشية للنساء في الأعمال الحرفية الصغيرة وفي الزراعة وفي الخدمات المختلفة، وتقلّ نسبياً في المجال الصناعي وتراجع بوضوح في البناء. وينشط العمل الهامشي بشكل ملفت في المجالات الخدماتية المختلفة.

٢ - **القطاع الصناعي:** بدأت المرأة منذ فترة تحتل مركزاً مرموقاً في النشاط الاقتصادي الإنتاجي، وظهر ذلك بوضوح في قطاع الصناعة، حيث أشارت نتائج الإحصاء الصناعي للعام ١٩٩٨ (وزارة الصناعة) إلى أن نسبة اليد العاملة النسائية في الصناعة بلغت حوالي ١٢,٤ في المائة. ويتركز عمل النساء أساساً في صناعة المواد الغذائية والألبسة والنسيج والتبغ والمواد الكيماوية حيث قاربت نسبة النساء في هذه القطاعات الأخيرة ٧٠ في المائة من مجمل العاملين. وحسب الإحصاء نفسه، فقد بلغ عدد النساء أصحاب العمل حوالي ١١٠٠ امرأة، أي بنسبة ٣,١ في المائة من مجموع أصحاب العمل وأفراد عائلاتهم. وتبقى هذه النسبة متدنية بالمقارنة مع النسبة الإجمالية لعدد العاملات في القطاع الصناعي. ويتركز عمل النساء في المصانع الكبرى التي تستخدم ما يزيد عن ٢٠ عاملاً، إذ تصل نسبة العمالة النسائية إلى ٢٢,٥ في المائة في المصانع التي تستخدم ما بين ١٠٠ و ٢٤٩ عاملاً بينما تتراجع نسبة العمالة النسائية إلى ما دون الـ ٧ في المائة في المصانع التي يعمل فيها ما بين ١ و ٤ عاملين. وهذا ما يؤكد أهمية إيجاد فرص عمل للنساء عن طريق إنشاء المؤسسات المجهزية (الميكرو) الخاصة بهم، لا سيما لدى الفئات الدنيا من العاملين.

في العام ٢٠٠٠، وصل عدد العاملات في القطاع الصناعي إلى حدود ٢٤٥٠٠ مقابل ١٤٢٠٠ في العام ١٩٩٨، أي بزيادة نسبتها ٧٢ في المائة، ويعود هذا الفرق إلى أسباب عديدة أهمها:

أ - عدم تصريح أصحاب العمل في القطاع الصناعي عن مختلف العاملين، وخصوصاً غير المسجلين في الضمان الاجتماعي. وتعود النسبة الأعلى من غير المسجلين خصوصاً إلى اللواتي يستفدن عن طريق أزواجهن من تقديمات اجتماعية.

ب - تدهور الأوضاع الاقتصادية إلى حدّ كبير خلال السنتين المذكورتين نتيجة ازدياد أعباء المعيشة، خصوصاً التعليمية منها، وسعي المرأة إلى دخول سوق العمل.

ج - نشاط المؤسسات التمويلية التي أعطت قروضاً لأعداد كبيرة من النساء.

٣ - **القطاع الزراعي:** تبين الإحصاءات العائدة للعام ١٩٩٩ أن قطاع الزراعة أصبح قطاعاً هامشياً نسبياً يعمل فيه المستون وغير المتعلمين، وقد صار بالتالي قطاعاً لا يستطيع المنافسة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، نتيجة الإهمال الذي يصيبه وتدني نسبة القروض الممنوحة إلى ١ في المائة من مجموع مالكي الحيازات الزراعية. ونتيجة لذلك، تراجع أداء القطاع الزراعي في السنوات الأخيرة، خصوصاً في المرحلة التي تلت فتح الأسواق الخارجية، وأدى هذا الانفتاح إلى تراجع قيمة المبيعات بالرغم من زيادة عدد الملاكين الزراعيين الذين بلغ عددهم ١٩٤٨٢٩ شخصاً في العام ١٩٩٩، شكّلت الإناث ٧ في المائة منهم.

جدول رقم ٧

توزّع عدد العاملين في القطاع الزراعي حسب فئاتهم

نوع العمل	أصحاب حيازات وأفراد أسرهم	عمال دائمون	يد عاملة مؤقتة متحوّلة إلى يد عاملة دائمة	المجموع
عدد العاملين	١٨٧٤٤٤	٢٢٧٥٣	٨٣٥٩٣	٠
النسبة المئوية من المجموع	٦٣,٨١ %	٧,٧٤ %	٢٨,٤٥	١٠٠ %
نسبة العمالة النسائية	٣٠ %	١٨ %	٥٢ %	١٠٠ %

المصدر: الإحصاء الزراعي في لبنان خلال العام ١٩٩٨، صادر عن وزارة الصناعة بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة الدولية، عام ٢٠٠٠.

ويبين الجدول أعلاه النسب المرتفعة لعمالة المرأة في القطاع الزراعي حيث لا استفادة من تقديمات اجتماعية.

٤ - **القطاع المصرفي:** في العام ٢٠٠٣، بلغ عدد العاملين في المصارف في لبنان ١٥٥٦٣ شخصاً مقابل ١٥٤٤٢ في العام ٢٠٠٢ أي بزيادة ٠,٨ في المائة مقابل زيادة نسبتها ١ في المائة في العام ٢٠٠٢ و ٠,٦ في المائة في العام ٢٠٠١ و ٠,٣ في المائة في العام ٢٠٠٠. ويتميّز عدد العاملين في القطاع المصرفي بتزايد عدد حاملي الشهادات الجامعية وعدد العاملات الإناث.

جدول رقم ٨

تطور عدد العاملين في القطاع المصرفي اللبناني وتوزّعهم بين الجنسين (٢٠٠٣-٢٠٠٠)

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
إجمالي عدد الموظفين	١٥١٩٥	١٥٢٨٧	١٥٤٤٢	١٥٥٦٣
نسبة الزيادة السنوية	% ٠,٣	% ٠,٦	% ١,٠	% ٠,٨
إناث (النسبة المئوية من المجموع)	% ٤١,٤	% ٤٢,١	% ٤٢,٧	% ٤٢,٨
ذكور (النسبة المئوية من المجموع)	% ٥٨,٦	% ٥٧,٩	% ٥٧,٣	% ٥٧,٢

المصدر: جمعية مصارف لبنان، التقرير السنوي.

يُتضح من قراءة الجدول أعلاه أن نسبة العمالة الأثوية ارتفعت من ٤١,٤ في المائة في العام ٢٠٠٠ إلى ٤٢,٨ في المائة في العام ٢٠٠٣، وتتجاوز هذه النسبة بمقدار كبير نسبة العمالة النسائية اللبنانية، والتي بلغت ٢٢,٣ في المائة حسب الدراسات التي تعود نتائجها للعام ٢٠٠١.

٥ - قطاع التعليم: ارتفع عدد المدرّسين الإجمالي في القطاع التعليمي بين العامين الدراسيين ١٩٩٧-١٩٩٨ و ٢٠٠٣-٢٠٠٤ من ٧٤٩٢٣ معلماً إلى ٨٧٩٠٨، أي بنسبة ١٧,٣٣ في المائة خلال ٦ سنوات وبمعدل ٢,٧ في المائة سنوياً، بينما ازداد عدد المدرّسات من ٥١٦٦٩ معلّمة في العام ١٩٩٧-١٩٩٨ إلى ٦٢٧٤٧ في العام ٢٠٠٣-٢٠٠٤، أي بما نسبته ٢١,٤٤ في المائة وبمعدل يقارب ٣,٣ في المائة سنوياً.

جدول رقم ٩

تطور توزّع المعلمين حسب الجنس بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٣ (النسبة المئوية)

الجنس	السنة	١٩٩٧-١٩٩٨	١٩٩٨-١٩٩٩	٢٠٠٠-٢٠٠١	٢٠٠٣-٢٠٠٤
ذكر	% ٣١	% ٣٠,٣	% ٣٠,٣	% ٢٩,٨	% ٢٨,٦
أثني	% ٦٩	% ٦٩,٧	% ٦٩,٧	% ٧٠,٢	% ٧١,٤

١- مؤشرات التعليم في لبنان: المركز التربوي للبحوث والإنماء في لبنان ٢٠٠٢؛

٢- النشرة الإحصائية السنوية للمركز التربوي للبحوث والإنماء في لبنان ٢٠٠٣-٢٠٠٤.

٦ - **المهن الحرة:** تجدر الإشارة إلى أن نسبة النساء اللبنانيات اللواتي يدخلن المهن الحرة بعامه هي في تزايد مستمر منذ أن نشأت هذه النقابات. فالنساء أصبحن يتوجهن، وبكثرة، نحو اختصاصات جديدة كانت بالأمس حكراً على الرجال، كالمهندسة والطب والمحاسبة والمقاولات... وذلك، بالرغم من مظاهر التمييز الفعلي الذي ما زال يطاول المرأة اللبنانية، ومن معوقات أخرى تضاعف الصعوبات العملية التي تواجهها المرأة، خصوصاً في التوفيق بين المهنة والدورين العائلي والإنجابي كما يشير الجدول التالي:

جدول رقم ١٠

توزع المنتسبين إلى نقابات المهن الحرة حسب الجنس في العام ٢٠٠٢ (النسبة المئوية)

اسم النقابة	تاريخ التأسيس	نسبة الرجال	نسبة النساء
نقابة المحامين	١٩١٩	٧٥٪	٢٥٪
نقابة الأطباء	١٩٤٧	٨١,١٤٪	١٨,٨٦٪
نقابة الصحافة	١٩٤٨	٧٠٪	٣٠٪
نقابة أطباء الأسنان	١٩٤٩	٧٥,٥٪	٢٤,٥٪
نقابة الصيادلة	١٩٥٠	٤٣٪	٥٧٪
نقابة المهندسين	١٩٥١	٩٠٪	١٠٪
نقابة المقاولين	١٩٦٥	٩٩٪	١٪
نقابة خبراء المحاسبة المحازين	١٩٩٥	٩٢٪	٨٪

المصدر: نقابات المهن الحرة المذكورة

ثالثاً - المؤسسات التمويلية ودورها في تخفيض نسب الفقر والبطالة، خصوصاً لدى النساء

يعاني القطاعان خاص والعام من ارتفاع الفوائد المصرفية بالمقارنة مع تلك المدفوعة في الأسواق المالية العالمية. وتصل نسبة الفوائد لدى المصارف في لبنان على الدولار إلى حدود ١٥ في المائة كما تصل بالليرة اللبنانية إلى حدود ١٨ في المائة أو أكثر في بعض الأحيان. وهذا ما ينعكس بشكل سلبي جداً على عمل المؤسسات الصغيرة والمهجرية والتي يمكن أن تديرها النساء، مع العلم أن ٢٠ في المائة من النساء اللواتي لا يعملن لحساب الغير، تعملن في مؤسسة تابعة لأزواجهن أو هنّ أو لأحد أفراد عائلتهن، وتتطابق هذه النسبة إلى حد بعيد مع عدد النساء اللواتي حصلن على قروض من المؤسسات التمويلية الأهلية لتأسيس أو تطوير مؤسساتهن الخاصة.

وقد بدأت المؤسسات التمويلية الأهلية بلعب دور إيجابي على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، خصوصاً المتعلق بعمل المرأة، من خلال توفير فرص عمل للعديد من العاطلات عن العمل. وباشرت منح القروض لصغار المستثمرين، بحيث وصل عدد المستفيدين من هذه القروض إلى حوالي ٦٤٥٠٠ شخص. ويُعتبر هذا الرقم عالياً بالمقارنة مع عدد الذين فقدوا عملهم خلال السنوات الماضية، والذي بلغ حوالي ٨٧٠٠٠ عامل.

غير أن هذه المؤسسات التمويلية المنشأة حديثاً ما زالت تعاني من مشاكل تنظيمية، وقد أقفل عدد منها نتيجة هذه المشاكل، كما تعاني من عدم التنسيق في ما بينها. ويعمد القِيَمون على العديد من هذه المؤسسات إلى رفع الفوائد على القروض التي قد تصل إلى حدود الـ ٤٠ في المائة فعلياً بهدف التقليل من المخاطر ومن عدم اعتماد المعايير العلمية في إعطاء القروض، التي لا يلتزم أصحابها بتسديد الأقساط المتوجبة عليهم. وارتفع عدد المؤسسات التي كانت تعمل في هذا المجال إلى ٢٣ مؤسسة عام ١٩٩٨ ثم تراجع ليصل حالياً إلى ١٣ مؤسسة.

يعمل العديد من النساء اللواتي يتولّين إدارة مؤسساتهن في القطاع الهامشي، وقد حظيت المرأة العاملة في هذا القطاع بمبادرات دعم ومساعدة من قبل مؤسسات محلية ودولية مختلفة، منها غوث الأطفال، وبرنامج الأمم المتحدة للمرأة، والحركة الاجتماعية، وسواها. ويُستفاد من مراجعة بعض البرامج أن النشاطات الأساسية للنساء في إطارها تركّزت على الأعمال الآتية: الحياكة، الحرف، الصناعات الغذائية، الفخاريات والزجاجيات، الصناعات الطبية البسيطة، الأعمال المكتبية، الصناعات الكيماوية والتجملية البسيطة...

في هذا السياق و خلال السنوات الخمس الممتدة بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٢، تمّ تأمين ما يقارب ٥٤٠٠٠ قرض بشروط تشجيعية، وقدرت نسبة النساء اللواتي استفدن من هذه القروض بحوالي ٨٨,٨٥ في المائة من مجموع القروض.

الفصل السابع

المساواة في الرعاية الصحية

(المادة ١٢ من الاتفاقية)

أولاً - الأحكام القانونية المرعية الإجراء

١ - الحق في الصحة: لا يميّز القانون اللبناني بين النساء والرجال بالنسبة إلى الحق في الصحة والرعاية الصحية.

٢ - تنظيم الأسرة: يتيح القانون اللبناني للمرأة استعمال وسائل تخطيط الأسرة وتنظيمها من دون الحصول على تفويض من زوجها. وقد ألغت المادة ٣٢ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٢ تاريخ ١٠/١١/١٩٨٣ النصوص التي كانت تعاقب بالسجن وبالغرامة كل من يقدم على وصف أو إذاعة أو بيع أي مادة مانعة للحمل أو يسهّل استعمالها.

٣ - الصحة الإنجابية: يلزم القانون اللبناني (المرسوم الاشتراعي رقم ٧٨ تاريخ ٩/٩/١٩٨٣ وتعديلاته) كل من يتقدّم للزواج بإجراء فحوص طبية مخبرية وقائية تعزز صحة الزوجين الإنجابية. مع الإشارة إلى أن المادة ٤٨٤ من قانون العقوبات، تعاقب بغرامة رجل الدين الذي يعقد قراناً قبل أن يتمّ الإعلانات وسائر المعاملات التي ينصّ عليها القانون بهذا الشأن.

٤ - الإجهاض: لم يطرأ تعديل على الوضع السابق بالنسبة إلى الإجهاض. فالقانون اللبناني يحظر اللجوء إلى الإجهاض وذلك بموجب المادتين ٥٣٩ و ٢٠٩ من قانون العقوبات. كما يحظر بيع مواد معدّة للإجهاض أو تسهيل استعمالها (المادة ٥٤٠ من قانون العقوبات)، وتعاقب المرأة التي تطرح نفسها بوسائل تستعملها أو يستعملها غيرها برضاها بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات (المادة ٥٤١ عقوبات). وتستفيد المرأة من عذر مخفّف عندما يكون الحمل نتيجة لعلاقة غير شرعية كالزنى وسفاح القربى وغيرها (المادة ٥٤٥ عقوبات). مع الإشارة إلى أن العذر المخفّف لا يسري على شريك المرأة (المادة ٢١٦ عقوبات).

ويعتبر القانون أنّ الإجهاض الحاصل عن قصد، من دون رضی المرأة، جريمة، و تُعتبر جريمة كذلك إذا أدّى الإجهاض إلى موت المرأة، سواء كان ذلك برضاها أو دون رضاها.

ويسمح القانون اللبناني بالإجهاض العلاجي ضمن شروط محدّدة جاءت في قانون

الآداب الطبية رقم ٢٨٨ تاريخ ٢٢/٢/١٩٩٤.

ثانياً - المستجدات على الصعيد القانوني

طرأت على الصعيد القانوني مستجدات في المجالات التالية:

١ - في الضمان الصحي: بتاريخ ١ شباط/فبراير ٢٠٠٢، صدر مرسوم تطبيقي للقانون رقم ٢٤٨ تاريخ ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٠، وُضع بموجبه القسم الخاص بالضمان الاختياري في فرع ضمان المرض والأمومة موضع التنفيذ (بدأ التنفيذ الفعلي في أول آذار/مارس ٢٠٠٣). أعطى هذا المرسوم بعض الفئات من غير المضمونين فرصة الانتساب إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، مقابل اشتراك يدفعونه دورياً. هذه الفئات هي:

- الأشخاص الذين يقومون بأعمال أو يؤدّون خدمات لحساب أزواجهم أو أصولهم أو فروعهم المباشرين.
- الأشخاص الذين كانوا يخضعون لفرع ضمان المرض والأمومة ولم تعد تتوفر فيهم شروط الخضوع الإلزامي إلى هذا الفرع.
- العمال المستقلون غير الزراعيين وغير الأجراء الذين يعملون لحسابهم الخاص.
- أصحاب العمل الذين يستخدمون أجراء مسجلين في الصندوق.

مع الإشارة إلى أنه يستفيد من تقديمات الضمان الصحي الاختياري المضمون نفسه وأفراد عائلته الذين هم على عاتقه.

٢ - في الصحة الإنجابية: بتاريخ ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٣، صدر المرسوم رقم ٩٨١٤ الذي تبنى مشروع استكمال إدماج خدمات الصحة الإنجابية ضمن نظام الرعاية الصحية الأولية، وذلك بالتركيز على زيادة انتشار وسائل تنظيم الأسرة، وزيادة عدد الولادات بإشراف طبي، وخفض المضاعفات المرتبطة بالولادة والإجهاض، وزيادة نسبة المستفيدين من خدمات المشورة، علماً أنّ هذا المشروع هو جزء من "البرنامج الوطني للصحة الإنجابية" الذي أطلقه لبنان بناء على توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة سنة ١٩٩٤.

٣ - في صحة المرأة العاملة: بتاريخ ٣٠/١/٢٠٠٤، صدر المرسوم رقم ١١٨٠٢ الذي عدّل المرسوم ٦٣٤١ لعام ١٩٥٠ بحيث تقرّر وجوب إجراء فحص طبي دوري خلال فترة العمل لجميع العاملين في المؤسسات الخاضعة لأحكام قانون العمل، وبشكل خاص للنساء الحوامل وأمّهات الأولاد دون سنّ الثانية. كما يمنع المرسوم الجديد استخدام النساء اللواتي ثبت طبيّاً أنّهنّ حوامل والأمّهات المرضعات، في عمل ينطوي على التعرّض للبترين أو لمنتجات تحتوي على البترين.

بالنسبة إلى إجازة الأمومة، سبق أن أشار هذا التقرير إلى التعديل الذي طرأ عام ٢٠٠٠ على مدّة إجازة الأمومة للأجيرة الخاضعة لقانون العمل بحيث أصبحت سبعة أسابيع بدلاً من أربعين يوماً.

٤ - في الإعاقة: صدر بتاريخ ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٠ القانون رقم ٢٢٠ المتعلق بحقوق الأشخاص المعوقين. وقد تضمّن، فضلاً عن توفير بطاقة شخصية للمعوق وإعادة تشكيل الهيئة الوطنية لشؤون المعوقين، التأكيد على حقّ المعوق بالحصول على الخدمات الصحية وإعادة التأهيل وخدمات الدعم؛ والحق ببيئة مؤهلة بالتعليم والرياضة، بالعمل والتوظيف وبالتقديمات الاجتماعية؛ والحق بالتنقل والمواقف ورخص السوق والسكن، مع أحكام ضريبية متفرقة.

ثالثاً - أبرز وجوه التمييز ضد المرأة

١ - في الحق في الصحة: في العام ٢٠٠١، بلغ مجمل الإنفاق على الصحة ١٢,٢ في المائة من إجمالي الناتج المحلي؛ وهذه النسبة مرتفعة قياساً على ما هي عليه في بلدان أخرى. في المقابل، إنّ نسبة اللبنانيين الذين يستفيدون من ضمانات صحية مختلفة لا تتعدّى ٤٦ في المائة ممّا يشكّل نقصاً في الحق في الصحة للجميع، علماً بأن نسبة النساء اللواتي استفدن من التغطية عام ١٩٩٩ بلغت ٤٧ في المائة مقابل ٤٥ في المائة للرجال.

وتتفاوت نسبة التغطية الصحية تبعاً للوضع الاقتصادي، فلا تتجاوز ٢٤ في المائة لفئات الدخل المحدود وتصل إلى ٧٥ في المائة للفئات الغنية. وهناك أكثر من ثلث الأسر لا يوجد فيها أي شخص مضمون، ويشكّل الوضع الاقتصادي السبب الرئيسي لذلك. فيخفّ عبء الطبابة كلّما ارتفع مستوى الدخل، إذ بيّنت الدراسات أنّ المصروف على الصحة عام ١٩٩٧ بلغ ٨,٦ في المائة من مجموع النفقات السنوية للأسرة وتختلف هذه النسبة حسب فئات الدخل (١٤,١ في المائة لدى فئة الدخل المتدني مقابل ٦,٦ في المائة لدى فئة الدخل العالي).

وبين الفئات الأثوية المحرومة من التغطية الصحية، نجد أنّ الفئة العمرية ما فوق ٦٠ سنة هي الأكثر حرماناً، إذ بلغت نسبتها ٣٧,٤ في المائة عام ١٩٩٧ علماً أنّ الإناث هنّ أكثر إصابة بالأمراض المزمنة من الذكور (٣٨,٢ في المائة مقابل ٣٢,٢ في المائة على التوالي).

ويسجّل عدم تكافؤ مناطق في نسبة التغطية الصحية للنساء. ففي العام ١٩٩٩، بلغت هذه النسبة ٥٣,١ في المائة في بيروت (الأعلى) و ٣٦,٤ في المائة في البقاع (الأدنى).

وفي ما يلي جدول تفصيلي يُبيّن توزّع المستفيدين من تأمين صحي حسب الجنس ومكان الإقامة.

جدول رقم ١

توزّع المستفيدين من تأمين صحي حسب الجنس ومكان الإقامة (بالنسبة المتوية المثقلة)

مكان الإقامة	إناث			ذكور		
	مؤمن	غير مؤمن	استمارة الصحة غير منجزة	مؤمن	غير مؤمن	استمارة الصحة غير منجزة
بيروت	٥٥,٠	٤٣,٨	١,٢	٥١,٠	٤٧,٠	٢,٠
ضواحي بيروت	٥٠,٠	٤٨,٨	١,٣	٤٨,٠	٤٨,٨	٣,٢
جبل لبنان ما عدا الضواحي	٥٢,٢	٤٦,٩	٠,٩	٥١,٠	٤٦,٠	٣,٠
لبنان الشمالي	٤١,٧	٥٧,٥	٠,٧	٣٩,٩	٥٧,٠	٣,١
لبنان الجنوبي	٥٢,٧	٤٦,٥	٠,٨	٥٠,٠	٤٥,٦	٤,٤
البيطية	٣٧,٣	٦٢,٣	٠,٣	٣٧,١	٦٠,٢	٢,٧
البقاع	٣٦,٥	٦٣,٤	٠,١	٣٦,٣	٦٢,٦	١,١
مجموع لبنان	٤٦,٩	٥٢,٣	٠,٨	٤٤,٩	٥٢,٢	٢,٨

المصدر: وزارة الصحة - الدراسة الوطنية حول إنفاق الأسر واستهلاك الخدمات الصحية ١٩٩٩ - المجلد الثاني - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ بيروت.

تبقى الضمانات الصحية المتعلقة بطب الأسنان وبالصحة النفسية محدودة ومشروطة. ويشتمل ذلك على أجور الأطباء والاختصاصيين العاملين في هذين المجالين أو على تخومهما. (المختبرات في الحالة الأولى والمعالجون النفسيون، ومقومو النطق، والمعالجون الحركيون في الحالة الثانية).

بالنتيجة، يمكن القول إنه على الرغم من الجهود التي تبذلها الدولة، فإن القطاع الصحي يعاني من ارتفاع أسعار الخدمات الصحية وتفاوت توزيعها كمّاً ونوعاً، مع غلبة الناحية العلاجية على الناحية الوقائية. وتتأثر المرأة كما الرجل بهذا الواقع وبالأخص النساء اللواتي يعشن أوضاعاً اقتصادية صعبة واللواتي يقطنن في المناطق النائية عن العاصمة، واللواتي تفوق أعمارهن ٦٠ سنة.

٢ - في الإجهاض: نظراً لعدم تعديل الأحكام المتعلقة بالإجهاض، فإنه ما زال يمارس سراً ويعرض النساء المجهضات إلى مخاطر جسدية ونفسية.

من جهة أخرى، فإنّ المشترع اللبناني، لدى كلامه عن الإجهاض في حالات الحمل الناتجة عن الاغتصاب، اكتفى بمنح المهضة العذر المخفّف، في حين أن الأمر يستحقّ مراعاة أكبر لظروفها، وبالتالي منحها العذر المحلّ بدلاً من العذر المخفّف.

٣ - في الإعاقة: لم يميّز القانون المتعلق بحقوق المعوّقين بين المرأة والرجل، لكنّه لم يلحظ خصوصيات المرأة المعاقة من حيث الصحة الإنجابية والوصول إلى الخدمات والأخذ بعين الاعتبار وضع المرأة المعوّقة التي ما زالت تتأثر بمحيطها وبنظرة المجتمع إليها. والمرأة المعوّقة تعيش تمييزاً ثانياً بينها وبين الرجل المعوّق.

٤ - في البيئة: لا بدّ من التوقّف عند موضوع البيئة الذي يؤثّر بشكل مباشر على الصحة. والمشاكل الناتجة عن البيئة الملوّثة يعاني منها الجميع، ولكن نخصّ بالذكر المرأة الحامل. والمشاكل البيئية كثيرة في لبنان، نذكر منها، على سبيل المثال لا الحصر، تلوث الهواء، وتلوّث مياه الشفة، والصرف الصحي، والنفايات الصلبة، والنفايات الصناعية، وسبل التخلص من نفايات المستشفيات ومعالجتها، واستنزاف الموارد الطبيعية.

٥ - في الصحة الإنجابية: إنّ المرأة معرّضة أكثر من الرجل للإصابة بالأمراض المتناقلة عن طريق الجنس وبالأخص السيدا، لأسباب بيولوجية واجتماعية وثقافية.

رابعا - التطورات على صعيد صحة المرأة

١ - في الحقّ في الصحة: تستفيد المرأة حالياً من جميع التقديمات الصحية في حال انتسابها إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أو في حال تعاقدها مع شركة خاصّة للتأمين الصحي. وتشير إحصاءات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لسنة ٢٠٠٣ إلى أنّ عدد المضمونين بلغ حوالي ٣٨٦٠٠٠ مضمون منهم ٢٥٣٠٠ من الذكور و ١٣٣٠٠٠ من الإناث. ولا يشمل هذا العدد الطلاب والمنتسبين الاختياريين. وقد ارتفع عدد المضمونين ليصبح ٤٠٩٣٩٥ مضموناً لغاية الشهر العاشر من العام ٢٠٠٤، يضاف إليه ٢٤٧٤١ مضموناً اختيارياً، مما يرفع عدد المضمونين الإجمالي لغاية ٢٠٠٤/١٠/٣ إلى حوالي ٤٣٧٤٣٨ مضموناً. ويتوزّع المضمونون على الشكل التالي:

جدول رقم ٢

توزع المنتسبين إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تبعاً للجنس وللنظام الذي يستفيدون منه

النظام	العام*	المدرّسون	المحتاتير	الأطباء	الطلاب	الاختياري	المجموع
ذكور	٢٢٦٤٤٤	٩٢٢٩	١٦٦٣	١٦٦٣	١٥٩٨٤	٢٤٧٤١	٢٧٩٧٢٤
إناث	٩٩٧٥٨	٣١١٧٧	١٦	٧٩٢	٢٢٦٦٩	٣٣٠٢	١٥٧٧١٤
المجموع	٣٢٦٢٠٢	٤٠٤٠٦	١٦٧٩	٢٤٥٥	٣٨٦٥٣	٢٨١٤٣	٤٣٧٥٣٨
نسبة الذكور	% ٦٩,٤	% ٢٢,٨	% ٩٩,٠	% ٦٧,٧	% ٤١,٣	% ٨٧,٩	% ٦٣,٩
نسبة الإناث	% ٣٠,٧	% ٧٧,١	% ٠,٩	% ٣٢,٢	% ٥٩,٦	% ١٢,١	% ٣٦,١
المجموع	% ١٠٠	% ١٠٠	% ١٠٠	% ١٠٠	% ١٠٠	% ١٠٠	% ١٠٠

المصدر: إحصاءات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حتى تاريخ ٢٣/١٠/٢٠٠٤.

* يغطي هذا النظام الفئات التالية: الأجراء اللبنانيون، الأجراء الأجانب المرتبطون بصاحب عمل معيّن، سائقو السيارات العمومية، باعة الصحف والمجلات، الصحفيون، الأجراء الزراعيون الدائمون، أجراء الدولة.

ويظهر الجدولان اللاحقان توزع النساء المنتسبات إلى الضمان الاختياري بحسب أعمارهن، وبحسب فئة انتساجن إلى صندوق الضمان الاجتماعي:

جدول رقم ٣

توزع المضمونين الاختياريين الإناث حسب العمر

العمر	العدد	النسبة المئوية
ما دون ٣٠ عاماً	٧١	% ٢,١
بين ٣٠ و ٣٩ عاماً	٣١٢	% ٩,٤
بين ٤٠ و ٤٩ عاماً	٥٧٥	% ١٧,٤
بين ٥٠ و ٦٣ عاماً	١٠١٣	% ٣٠,٧
فوق ٦٤ عاماً	١٣٣١	% ٤٠,٣
المجموع	٣٣٠٢	% ١٠٠

المصدر: إحصاءات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حتى تاريخ ٢٠/١٠/٢٠٠٤.

جدول رقم ٤

توزع المنتسبات إلى نظام الضمان الاختياري حسب فئة الانتساب

النسبة	العدد	فئات الأشخاص الذين لهم حق الانتساب
٠,٧	٢٥	المنتسبات الاختياريات اللواتي يقمن بأعمال ويؤمن خدمات لحساب أزواجهن أو أصولهن أو فروعهن المباشرين
٢٨,٩	٩٥٥	المنتسبات الاختياريات اللواتي كنّ سابقاً منتسبات إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
٦٩,١	٢٢٨٠	المنتسبات الاختياريات من فئة العمال غير الزراعيين وغير الأجراء الذين يعملون لحسابهم
١,٣	٤٢	المنتسبات الاختياريات من فئة أصحاب العمل الذين يستخدمون أجراء على اختلاف فئاتهم ونشاطاتهم
١٠٠	٣٣٠٢	المجموع

المصدر: إحصاءات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حتى تاريخ ٢٠٠٤/١٠/٢٠

من جهة أخرى، تقوم الدولة من خلال وزارة الصحة ووزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع القطاع الأهلي العامل في المجال الصحي بتقديم الرعاية الصحية للمواطنين غير المضمونين، وبشكل خاص للفئات الاجتماعية من ذوي الدخل المحدود.

وتشمل هذه الخدمات الفحوص الطبية والاستشفاء وتوزيع الأدوية والفحوص المخبرية وغيرها من الخدمات الصحية. والجدير ذكره أنّ هناك مركزاً لتوزيع الأدوية للأمراض المستعصية تابعاً لوزارة الصحة، يتولّى، بالتعاون مع "منظمة الصحة العالمية"، توزيع الأدوية المخصّصة لعلاج الأمراض السرطانية والسيدا والتصلّب اللوحي والأمراض العقلية والصرع وأدوية زرع الأعضاء والإيموفيليا على جميع اللبنانيين. وغني عن البيان أنّه لا تمييز بين الرجال والنساء في الاستفادة من هذه الخدمة.

ويشكّل القطاع الأهلي دعماً أساسياً للدولة من ناحية تأمين الخدمات الصحية الأساسية، إذ تشير الدراسات الأخيرة إلى أنه في العام ٢٠٠١ كان هناك ٧٨٧ مستوصفاً ومركزاً صحياً في لبنان يدير القطاع الأهلي ٨٠ في المائة منها. وتصدر الإشارة إلى وجود اهتمام متزايد في مجمل المراكز بصحة المرأة، من حيث برامج التوعية والتثقيف والوقاية والخدمات الخاصة بصحة الأم والطفل.

٢ - في الإعاقة: يقدّر عدد المعوّقين في لبنان بما يوازي ٢ في المائة من مجموع السكان. وجاء في تقرير لوزارة الشؤون الاجتماعية أنّه تمّ تسليم ٤٦٦١٠ بطاقة معوّق شخصية لغاية ٢٠٠٣/١٢/٣١ تشمل جميع المناطق اللبنانية وجميع أنواع الإعاقات دون أيّ تمييز وفقاً لما تبينه الأرقام التالية:

جدول رقم ٥

توزع بطاقات المعوقين المعطاة من الوزارة المختصة حسب المنطقة والجنس (النسبة المئوية)

المنطقة (حسب عنوان السكن)	
البقاع	٪ ١٣,٨٥
الجنوب	٪ ١٣,٩٥
الشمال	٪ ١٨,٢٩
النبطية	٪ ٩,٣٩
بيروت	٪ ٨,٢٢
جبل لبنان	٪ ٣٦,٢٩
مجموع لبنان	٪ ١٠٠
الجنس	
إناث	٪ ٣٦,٨٧
ذكور	٪ ٦٣,١٣
مجموع لبنان	٪ ١٠٠

المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية - النتائج المباشرة لبرنامج تأمين حقوق المعوقين ١٩٩٤-٢٠٠٣

كما يفيد التقرير عينه أنه تم تسليم ١٩٦٠٩٦٣ جهاز خدمة متاخمة (كراسي نقالة، أحذية طبية، مقاعد خاصة، أسرة، فرش...) استفاد منها ٩٨٦٩ معوقاً وفقاً للجدول الآتي:

جدول رقم ٦

توزّع المعوقين المستفيدين من الخدمات المتاحة حسب المنطقة والجنس (النسبة المئوية)

المنطقة (حسب عنوان السكن)	
البقاع	١٢,٩٦ ٪
الجنوب	١٦,٤٣ ٪
الشمال	١٦,٠٣ ٪
المنطقة	٨,٩٦ ٪
بيروت	٨,٥٤ ٪
جيل لبنان	٣٧,٠٧ ٪
مجموع لبنان	١٠٠ ٪

الجنس	
إناث	٤١,٧٣ ٪
ذكور	٥٨,٢٧ ٪
مجموع لبنان	١٠٠ ٪

المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية - النتائج المباشرة لبرنامج تأمين حقوق المعوقين ١٩٩٤-٢٠٠٣

ولكن، على الرغم من الجهود المبذولة ما زالت أوضاع المعوقين دون الحدّ المطلوب لتأمين حقوقهم كمواطنين عاديين.

٣ - في الصحة الإنجابية: التزم لبنان رسمياً في العام ٢٠٠١ سياسة وطنية للسكان تشتمل على سياسات متعلّقة بالصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة. ويشير تطوّر مؤشرات صحة الأم والطفل إلى تحسّن الأوضاع المتعلّقة بالصحة الإنجابية في السنوات الأخيرة، وذلك نتيجة النشاط المشترك الذي قامت به الدولة بالتعاون مع القطاع الأهلي وبدعم من المنظمات الدولية، حيث لوحظ توسّع انتشار الوعي بالصحة الإنجابية وتغيّر إيجابي في السلوك الصحي عموماً وبخاصّة عند النساء، وتحسّن الخدمات الصحية.

ومن المعلوم أنّ الصحة الإنجابية تتعلّق بأمور متعدّدة كتنظيم الأسرة والنموّ الجنسي الصحيح والوقاية من الأمراض المتناقلة عن طريق الجنس.

لقد أثبتت الدراسات الأخيرة، بالمقارنة مع العام ١٩٩٦، تراجع معدّل وفيات الرُضّع إلى ٢٧ بالألف، في العام ٢٠٠٠ (٢٤ بالألف لدى الإناث و٣٠ بالألف لدى الذكور)، وارتفعت في العام ٢٠٠٠ أيضاً نسبة الأطفال المحصّنين ضدّ الشلل والثلاثي والحصبة فبلغت ٧٧,٨ في المائة لدى الأطفال الذين تراوح أعمارهم بين ١٣ و ٢٣ شهراً (٧٤,٣ في المائة لدى الذكور و٨١,٣ في المائة لدى الإناث)، ولكن بقيت الفوارق المنطقية قائمة، إذ بلغت أعلى نسبة في جبل لبنان ٩١,٧ في المائة مقابل ٥٦ في المائة في بعلبك - الهرمل وعكار والضنية. ولوحظ أنه كلما تحسّن المستوى التعليمي للأمهات انخفضت نسبة الوفيات بين الرُضّع والأطفال.

من جهة أخرى، قدّرت الدراسات معدّل وفيات الأمهات بسبب الحمل والولادة في العام ١٩٩٦ بحوالي ١٠٤ بالمائة ألف. ومن المعروف أنّ هذا المعدل يتأثر بالعناية الصحية بالأم خلال فترة الحمل وفي أثناء الولادة وبعدها.

فبالنسبة إلى العناية الطبية أثناء فترة الحمل، أظهرت الدراسات أنه في العام نفسه قامت ٨٧ في المائة من الأمهات بزيارة طبية واحدة على الأقل خلال هذه الفترة، وفي ٥٠ في المائة من الحالات كان الفحص جزءاً من زيارة عادية. والجدير بالذكر أن هذه النسبة ارتفعت مؤخراً لتصل في العام ٢٠٠٠ إلى ٩٤,٩ في المائة.

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الذين يلجأون إلى مراجعة الطبيب من قبيل الوقاية عموماً بلغت ٥,٥ في المائة عام ١٩٩٩، مع ارتفاع واضح لصالح النساء بسبب مراجعة الطبيب النسائي. وهذا يظهر تطوّر الوعي والسلوكيات الصحيحة في ما يتعلّق ببعض جوانب الصحّة الإنجابية.

في ما يخصّ المتابعة الصحية أثناء الولادة، فقد بلغت نسبة النساء اللواتي تمّت ولادتهنّ على أيدي أطباء وقابلات قانونيات عام ٢٠٠٠ حوالي ٩٦ في المائة وما زالت النساء في بعض المناطق البعيدة يلجأن إلى القابلات التقليديات. ففي عكار، مثلاً، بلغت هذه النسبة، في السنة نفسها، ٩ في المائة علماً أن هذه النسبة تضاءلت في السنوات الأخيرة. ومعلوم أن العناية الطبية الجيدة قبل الولادة تقلّل من خطر الولادات الميتة.

وفي ما يتعلّق بالعناية الصحية بعد الولادة، لا تزال دون المستوى المطلوب، إذ أن ٣٩ في المائة من الأمهات فقط تلقين عناية صحية بعد الولادة عام ١٩٩٦. وهناك ارتباط بمستوى التعليم (٥٨ في المائة لمستويات التعليم الجامعي والثانوي و ٢٣ في المائة للنساء الأميات). كما تختلف النسب باختلاف المناطق (النسبة الأعلى في بيروت ٦٦ في المائة والأدنى في محافظة الجنوب ٣٠ في المائة).

ومن ناحية تنظيم الأسرة، تبين الدراسات أن ٩٩ في المائة من النساء عام ٢٠٠٠ يعرفن على الأقل وسيلة واحدة لتنظيم الأسرة - وأن ٤٠,٥ في المائة من النساء يلجأن إلى وسائل منع الحمل الجديدة و ٢٢ في المائة منهن إلى وسائل منع الحمل التقليدية. ويُعتبر اللولب الوسيلة الأكثر انتشاراً (١٧,٧ في المائة)، تليه الحبوب (١٥ في المائة)، فالواقى الذكري (٤,٤ في المائة). وتستفيد النساء مجاناً من خدمات تنظيم الأسرة في مجمل المراكز العاملة في إطار برنامج الصحة الإنجابية المنتشرة في مختلف المناطق اللبنانية.

ولا بدّ من الإشادة هنا بالدور الفاعل والناشط الذي لعبته الجمعيات والهيئات الأهلية في مجال الصحة الإنجابية من نشر المعرفة والثقيف الصحيّ والعناية وتوفير الخدمات وتحديث القوانين. ونخصّ بالذكر "جمعية تنظيم الأسرة" التي تأسست عام ١٩٦٩ وما تزال فاعلة حتى اليوم.

خامساً - البرامج الوطنية المدعومة من الأمم المتحدة والمتعلقة بالصحة

يستحوذ موضوع الرعاية الصحية على اهتمام العديد من البرامج الوطنية كما سبق وذكرنا؛ وتأتي في مقدّمها البرامج الآتية:

١ - البرنامج الوطني للصحة الإنجابية: في العام ١٩٩٧، أطلق البرنامج الوطني للصحة الإنجابية من قبل وزارتي الصحة والشؤون الاجتماعية بدعم من المنظمات الدولية، وعمل البرنامج على وضع إستراتيجية وطنية للصحة الإنجابية تعاون فيها مع الكثير من الجمعيات الأهلية. يهدف هذا البرنامج إلى تحسين الاستفادة من الخدمات والمعلومات المتعلقة بالصحة الإنجابية، من حيث انتشار وسائل تنظيم الأسرة وانخفاض المضاعفات المرتبطة بالولادة والإجهاض غير الآمن وزيادة نسبة المستفيدين والمستفيدات من خدمات المشورة المتعلقة بالأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي وفيرس نقص المناعة البشريّة.

تضمّن هذا البرنامج عدّة نشاطات منها تأهيل ٤٣٠ مركزاً صحياً لتقديم خدمات الصحة الإنجابية من ضمن الرعاية الصحية الأولية. كما كُلفت وزارة الشؤون الاجتماعية مشروع الصحة الإنجابية الخاص بالإعلام والاتصال والثقيف بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، فأصدرت من خلاله منشورات وكتيبات ووسائل ترويجية مختلفة من سمعية وبصرية، وأجريت دراسات تقييمية، وقامت بتدريب عمّال صحيين وأقامت حملات توعية في عدد من المناطق اللبنانية. ولقد ساهمت بعض الجامعات في إعداد المواد التربوية، وكان لذلك أثر إيجابي كبير.

وتبقى الخدمات بحاجة إلى تدعيم، رغم الجهود التي بُذلت. فما زالت متابعة الأمهات بعد الولادة بحاجة إلى جهد أكبر في مجال الصحة الإنجابية، وما زال عدد من الشبان والشابات معرضين للممارسات الجنسية غير المحمية ولمشاكل الحمل غير المخطط لها وللإجهاض. كما أنّ هناك حاجة للاهتمام بالمشاكل الصحية التي تواجهها النساء في عمر متقدّم.

٢ - البرنامج الوطني لمكافحة السيدا والأمراض المتناقلة جنسياً: أطلق البرنامج الوطني لمكافحة السيدا والأمراض المتناقلة جنسياً عام ١٩٨٤، وهو برنامج مشترك بين وزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية، يهدف إلى الحدّ من انتشار وباء السيدا عن طريق نشر المعرفة والتثقيف الصحيّ وتوفير الدعم والرعاية للأشخاص المصابين وعائلاتهم ورصد ومراقبة تطوّر هذا المرض، كما يسهم هذا البرنامج في مكافحة الأمراض المتناقلة جنسياً. وتشير معطيات البرنامج إلى وجود ٨٠٨ حالة إصابة بالمرض حتى الأول من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. ويعرض الجدول اللاحق توزّعهم حسب العمر والجنس وطرق انتقال المرض:

جدول ٨

توزّع حاملي السيدا بحسب طريقة انتقال المرض والفئة العمرية والجنس والعلاقة بالسفر (النسبة المتوية)

العدد التراكمي لحاملي فيروس السيدا	٧٧٢ إجابة
التوزّع حسب طرق الانتقال:	
* العلاقات الجنسية	٧٨,٦ %
- المختلطة (رجل وامرأة)	٥٣,٠ %
- المثلية (رجل ورجل)	٩ %
- الثنائية (مختلطة ومثلية)	٥,٦ %
- غير محدد	٣١,٣ %
* الدم الملوث	٦,٤ %
* تعاطي المخدرات بالحقن الوريدي	٥,٦ %
* الأم إلى وليدها	٢,٦ %
* غير محدد	٦,٨ %
الفئة العمرية	
* ٣١ - ٥٠ سنة	٥٨,٨ %

العدد التراكمي لحاملي فيروس السيدا	
٧٧٢ إجابة	
التوزع حسب الجنس	
٨١,٣	* الرجال
% ١٨,٢	* النساء
% ٠,٥	* غير محدد
التوزع حسب العلاقة بالسفر	
% ٥٦,٨	* ليس على علاقة بالسفر
% ٤٣,٢	* على علاقة بالسفر

المصدر: البرنامج الوطني لمكافحة السيدا في لبنان حتى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤

ويقدر المسؤولون أن عدد المصابين المعلن أقل بكثير من الواقع. لذا، من الضروري تعزيز الإجراءات الوقائية وتعديل بعض المفاهيم الخاطئة عند الشباب، من جهة، وتأمين العلاج للمصابين بشكل دائم ومستمر، من جهة ثانية.

في ١١ تموز/يوليه ١٩٩٠، صدر القرار رقم ١/١٥٠ الذي صُنّف بموجبه مرض السيدا وحامل المصل الإيجابي من ضمن الأمراض الانتقالية الواجب الإبلاغ عنها. وبالطبع تحسّنت منذ ذلك التاريخ نسبة الإبلاغ التي كانت شبه معدومة حسب رأي المسؤولين.

ولقد وضع "البرنامج الوطني لمكافحة السيدا" خطة عمل متوسطة بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، أطلقت خلالها حملات توعية في مناطق متعدّدة من لبنان، وتمّ إعداد المواد التثقيفية الداعمة والبروتوكولات، وذلك بمساهمة هيئات جامعية وأهلية، إضافة إلى خطة العمل لفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩ التي تركّز بصورة أساسية على تأمين حقوق المصاب والوقاية والعناية والمتابعة. كما ركّز البرنامج حملته لسنة ٢٠٠٥ على المرأة، فجاءت تحت العنوان التالي "أنا أمّ، أخت، ابنة، عاملة، زوجة... من حقّي أن أحمي نفسي، من واجبكم أن تساعدوني".

ولا بدّ من الإشارة هنا إلى الأدوار الفاعلة التي تلعبها الجمعيات الأهلية لتفعيل البرامج والخطط وترجمتها عملياً في واقع الحياة. ونشيد خصوصاً بكل من "جمعية العناية الصحية" و "جمعية تنظيم الأسرة" و "الشبيبة لمكافحة المخدرات" و "تجمع المؤسسات الأهلية صيدا" و "جمعية صليب إغاثة الأرمن"، وذلك كما ورد في المنشورة الأخيرة للبرنامج الوطني لمكافحة السيدا.

٣ - البرنامج الوطني للأمراض غير الانتقالية: أطلق هذا البرنامج عام ١٩٩٧ وهو برنامج مشترك بين وزارة الصحة العامة و منظمة الصحة العالمية، يهدف إلى تحسين

المعلومات حول الأمراض المزمنة ونشر المعرفة وسبل الوقاية وتغيير السلوكيات والممارسات. نُظِّمَت في إطار هذا البرنامج خلال السنوات الأخيرة حملات توعية وطنية لمواضيع مختلفة، كحملة الوقاية من الوزن الزائد ومن أمراض الانسداد الرئوي ومن جلطة الدماغ والقلب والشرايين، وحملة الوقاية من مرض ترقق العظم وغيرها.

ولوحظ مؤخراً أن هناك جهداً ملحوظاً في شأن المرأة. فللسنة الثانية على التوالي، نظّمت منظمة الصحة العالمية، ضمن برنامج سنوي مشترك مع وزارة الصحة، "حملة وطنية للوقاية من سرطان الثدي و عنق الرحم" (طيلة شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام ٢٠٠٣)، وذلك من خلال حملات توعية وتثقيف مع تسهيل إجراء الفحوص والتصوير الشعاعي للصدر بأسعار مخفضة، وذلك في مراكز استشفائية منتشرة في كل المناطق اللبنانية.

ومن المعروف أنّ نسبة النساء المصابات بالسرطان في لبنان مرتفعة إذ بلغت ٤,٥٧ في المائة من مجموع الإصابات في العام ٢٠٠٢، يشكل سرطان الثدي ٧,٤٩ في المائة منها، وذلك تبعاً لتقرير السجل الوطني للسرطان.

وهنا أيضاً، يتمّ التعاون مع العديد من الجمعيات والهيئات الأهلية والأكاديمية.

٤ - برنامج الدواء للمرضى المزمنين: تأسس هذا البرنامج عام ١٩٨٨ وهو تابع لوزارة الصحة، تتعاون فيه بشكل رئيسي مع جمعية الشبان المسيحية، لتوزيع أدوية الأمراض المزمنة من خلال المراكز الصحية التابعة لوزاري الصحة والشؤون الاجتماعية والجمعيات الأهلية وبعض المؤسسات الاجتماعية. وبلغ في العام ٢٠٠٠ عدد هذه المراكز ٤٠٨ فيما استفاد من الأدوية ١٢٠٥٣٩ مريضاً مزمناً. وجاء في تقرير الجمعية المذكورة عن النصف الأول من العام ٢٠٠٤ أنّ عدد المراكز أرتفع إلى ٤١٣ مركزاً موزعة على ١٠٢٦ قرية ومدينة، وأن ٨٨٩١٢ مريضاً مزمناً استفادوا من البرنامج بشكل مستمر، بلغت نسبة النساء منهم ٥٨ في المائة. وجمعية الشبان المسيحية دور فاعل في هذا البرنامج.

سادسا - العاملون في مجال الصحة

تدلّ الإحصاءات على أنّ في لبنان فائضاً في عدد الأطباء ونقصاً في عدد الممرضات والممرضين. فلقد قُدِّر عدد الأطباء المسجلين في النقابة عام ٢٠٠٢ بعشرة آلاف طبيب، وهناك ٢٣٠ طبيباً لكلّ مائة ألف نسمة، ٧٠ في المائة منهم اختصاصيون. ويتوزع الأطباء على نحو غير متكافئ بين المحافظات بحيث يرتفع عدد الأطباء في بيروت ليصل إلى معدل ٦١٩ طبيباً لكل مائة ألف شخص، بينما يتدنّى هذا المعدل في النبطية إلى ٩٨ طبيباً.

من جهة أخرى، بلغ عدد الممرضات والمرضى المسجلين في نقابة ٤٠٢٢ ممرضاً حتى أيار/مايو ٢٠٠٤. ويقدر أن هناك ممرضة أو ممرض لكل ١٦٠٠ شخص؛ وهذا المعدل هو من المعدلات المتدنية جداً في العالم.

وقدّر عدد أطباء الأسنان المنتسبين إلى نقابتي الأسنان في لبنان بنحو ٣٧٣٠ طبيباً عام ٢٠٠١، لكنهم موزعون على نحو غير متكافئ بين المناطق. أما عدد الصيادلة المنتسبين إلى نقابة الصيادلة فقدّر عام ٢٠٠١ بـ ٣٥١٢ صيدلياً يعمل نحو ٥٨ في المائة منهم في بيروت وجبل لبنان.

وتمثل النساء أغلبية في المهن الصحية، إذ بلغت نسبة الإناث ٧٠,٩ في المائة من مجموع العاملين في المهن الوسيطة في مجال الصحة عام ٢٠٠١.

سابعاً - التحديات والقيود التي تواجه تحقيق حق المرأة في الصحة

على الرغم من الجهود الملحوظة التي قامت بها الدولة بالتعاون مع القطاع الخاص، وبدعم من المنظمات الدولية، في مجال الخدمات الصحية، ما تزال العادات والتقاليد الاجتماعية المتوارثة التي تركز اتجاهات التمييز ضد المرأة تقف عائقاً أمام السعي إلى المساواة في الرعاية الصحية. فالزواج بين الأقرباء ما زال منتشرًا في بعض المناطق الريفية، ومن المعروف ارتباط هذا الواقع بارتفاع عدد بعض الإعاقات الوراثية. والإجهاد الممنوع قانوناً يمارس سرّاً. كما أن التأخير في عمر الزواج لأسباب اقتصادية واجتماعية، حسبما تشير الدراسات الأخيرة، بدأ يطال فئات أكبر من الفتيات. كذلك ازدادت نسبة العازبات في السنوات القليلة الماضية. وكلها أمور تؤثر سلباً على صحة المرأة الجسدية والنفسية.

أخيراً وليس آخراً، ما زالت التغطية الصحية بحاجة إلى تعميم أكبر بحيث تطل جميع اللبنانيين وما زالت البرامج والمشاريع الصحية بحاجة إلى إجراءات عملية بحيث تخدم جميع الفئات وجميع المناطق، مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية تغيير المعايير المعتمدة لإنجاح هذه المشاريع والبرامج.

قائمة المراجع

مراجع الجزء الأول

تقارير ودراسات

- إدارة الإحصاء المركزي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف)، وضع الأطفال في لبنان، بيروت، ٢٠٠٠.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأسر التي ترأسها نساء: مسح استطلاعي، نيويورك، ٢٠٠١.
- المركز التربوي للبحوث والإنماء، النشرة الإحصائية، مطبعة المركز التربوي، بيروت، ٢٠٠٣.
- المؤسسة الوطنية للاستخدام، المنطقة الحدودية المحرّرة، بيروت، ٢٠٠٣.
- جمعية تنظيم الأسرة، التقرير السنوي، بيروت ٢٠٠٢-٢٠٠٣.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية، ٢٠٠٣.
- منظمة العمل الدولية، التقرير السنوي، ٢٠٠٣.
- منظمة الصحة العالمية، التقرير السنوي، ٢٠٠٣.
- وزارة الداخلية، أسماء المرشحين الفائزين بعضوية المجلس البلدي والمختارين في دوائر مدينة بيروت الانتخابية، ٩ أيار/مايو ٢٠٠٤.

مؤلفات وأبحاث

- أبو مراد (أميرة)، الزواج المدني ومشروعيته في ظل الواقع والقانون، مرصد الديمقراطية في لبنان، ١٩٩٧-١٩٩٩.
- أبو مراد (أميرة)، عقد الزواج بين الواقع والمرئجي، بحث مقدّم إلى المؤتمر الثالث للثقافة الشعبية العربية تحت عنوان الهوية والمستقبل، جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية، نيسان/أبريل ٢٠٠٢.
- الأستر (دنيا)، الصحة الإنجابية في لبنان، المؤتمر الوطني الرابع للسكان، بيروت، في ٢٦ و٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٤.

- المقدم (مهى سهيل)، مقومات التنمية الاجتماعية وتحدياتها: تطبيقات على الريف اللبناني، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٧٨.
- المقدم (مهى سهيل)، المجتمع القروي بين التقليدية والتحديث، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٥.
- حطيط (فاديا) والقادري (هوند)، خطاب الجمعيات النسائية اللبنانية - طاولة مستديرة، في الكتاب التاسع من "باحثات"، الصادر عن "تجمع الباحثات اللبنانيات"، بيروت، ٢٠٠٤.
- خير (أنطوان)، المجلس الدستوري ودوره في الرقابة على دستورية القوانين وضمانة الديمقراطية والحريات، دراسات لبنانية مهداة إلى جوزف مغيزل، بيروت، ١٩٩٦.
- رباط (ادمون)، الوسيط في القانون الدستوري اللبناني، ١٩٧٠.
- شرارة بيضون (عزة)، نساء وجمعيات: لبنانيات بين إنصاف الذات وخدمة الغير، دار النهار، بيروت، ٢٠٠٢.
- شرارة بيضون (عزة)، القيادة النسائية والإبداع: حالة المنظمات غير الحكومية في لبنان، في المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٩٢، حزيران/يونيه، بيروت، ٢٠٠٣.
- شرارة بيضون (عزة)، النساء ونضالهن: بين الريية تجاه الغرب وتبني نماذجه، في نوافذ، في ٢٧ / ١٢ / ٢٠٠٣، بيروت، ٢٠٠٣.
- شرارة بيضون (عزة)، المرأة في مراكز السلطة ومواقع اتخاذ القرار: شروط وموانع، في حوار العرب (قيد النشر)، بيروت، ٢٠٠٣.
- طرابلسي (إبراهيم)، نظام اختياري للأحوال الشخصية، مرصد الديمقراطية في لبنان، بيروت، ١٩٩٧-١٩٩٩.
- عازوري (ليلي)، الاتفاقيات المبرمة ومقارنتها مع القانون اللبناني، ورشة عمل حول معايير العمل الدولية، بيروت، ٦-٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.
- عبد الله (سامي)، الجنسية اللبنانية: مغتربون وغرباء، الحياة النيابية، مجلد رقم ٥٠، بيروت، آذار/مارس ٢٠٠٤.

- قباني (خالد)، القضاء الدستوري، التجربة الجزائرية والتجربة اللبنانية في الرقابة على دستورية القوانين : دراسة مقارنة، الحياة النيابية، مجلد رقم ٤٨، بيروت، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.
- مغيزل (لور)، حقوق النساء، دراسات مهداة إلى جوزف مغيزل، بيروت، ١٩٩٦.
- مرصد الجمعيات الأهلية في لبنان، مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل والتنمية، العدد ٢٢ بتاريخ ١/١٠/٢٠٠٤.
- نوفل (حلا)، التقرير الوطني حول إنجازات لبنان خلال السنوات العشر الماضية، وزارة الشؤون الاجتماعية، بيروت، ٢٠٠٤.

مختلف

- مجلة القضاء الإداري في لبنان، السنوات ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٣.
- المجلس الدستوري اللبناني www.conseil-constitutionnel.gov.lb

مراجع الجزء الثاني

الفصل الأول: المساواة أمام القانون

- الجريدة الرسمية
- مجموعة التشريع اللبناني
- أمانة سر لجنة الإدارة والعدل النيابية

الفصل الثاني: الأدوار النمطية القائمة على أساس الجنس

- وزارة الشؤون الاجتماعية والمجلس الأعلى للطفولة، التقرير الوطني الثالث حول أوضاع الأطفال، ١٩٩٨.
- وزارة الشؤون الاجتماعية، النشرة الاجتماعية، العدد ١٢، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.
- الأمين (عدنان)، التنشئة الاجتماعية وتكوين الطباع، المركز الثقافي العربي، بيروت، ٢٠٠٤.

- الزعيم (هلا)، الوجه الآخر للمرأة، دراسة في مضمون صفحة المرأة في صحيفة المستقبل اللبنانية، باحثات، الكتاب التاسع، تجمع الباحثات اللبنانيات، بيروت، ٢٠٠٤.
- القادري (هوند) وحرب (سعاد)، الإعلاميات والإعلاميون: بحث في الأدوار والمواقع، المركز الثقافي العربي وتجمع الباحثات اللبنانيات، بيروت، ٢٠٠٤.
- خليل (غسان) وعبدو (وليد)، حقوق المرأة في الاتفاقيات الدولية والثقافات الشعبية، بيروت، ١٩٩٩.
- شرارة بيضون (عزة)، نساء وجمعيات: بين أنصاف الذات وخدمة الغير، دار النهار، بيروت، ٢٠٠٢.
- شرارة بيضون (عزة)، المساواة وحدها لا تكفي، أبواب، العدد ٢٣، بيروت، شتاء ٢٠٠٠.
- نعمة (رجاء)، كتب القراءة العربية والجنندر، ندوة حول تحليل صورة المرأة في كتب الحلقة الأولى من التعليم الأساسي، اللجنة الاستشارية حول صورة المرأة في المناهج التربوية والكتب المدرسية، بيروت، ٢٠٠١.
- EL KHOURY (Doris Wanis), La mixité des écoles secondaires et son effet sur la vie scolaire et les préférences disciplinaires et universitaires des élèves au Liban, Mémoire de DES en Pédagogie, Faculté de Pédagogie, Université Libanaise, Beyrouth, 2004.

الفصل الثالث: مكافحة الاتجار بالمرأة واستغلال دعارة المرأة

إحصاءات الإتحاد لحماية الأحداث في لبنان

أمانة سر لجنة الإدارة والعدل النيابية

أمانة سر لجنة المرأة والطفل النيابية

رباح (غسان)، حقوق الحدث المخالف للقانون أو المعرض لخطر الانحراف، دراسة مقارنة في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، بيروت، ٢٠٠٣.

الفصل الرابع: المرأة والمشاركة السياسية

- المجلس اللبناني النسائي والاتحاد الأوروبي، المرأة اللبنانية والالتزام السياسي: واقع وتطلعات، بيروت، ٢٠٠٢.
- حلو (مرغريت)، المرأة والسياسة في لبنان، في الانتخابات النيابية ١٩٩٦ وأزمة الديمقراطية في لبنان، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، ١٩٩٨.
- حلو (مرغريت)، النخبة النسائية في البرلمان اللبناني: المرشحات والفائزات، في مجلة باحثات، العدد الرابع، بيروت، ١٩٩٧.
- حلو (مرغريت)، المرأة في الانتخابات المحلية، في الانتخابات البلدية في لبنان ١٩٩٨: محاضرات الديمقراطية في بنى المجتمعات المحلية، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، ١٩٩٩.
- حلو (مرغريت)، المرأة وانتخابات ٢٠٠٠: تكريس لتقليد أم مؤثر تغيير، في الانتخابات النيابية ٢٠٠٠ بين التغيير والتقليد، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، ٢٠٠١.

الفصل الخامس: التعليم المنهجي

- وزارة التربية والمركز التربوي للبحوث والإنماء، النشرة الإحصائية للعام الدراسي ٢٠٠٢-٢٠٠٣.
- وزارة التربية والتعليم العالي، خطة العمل الوطنية لتعليم الجميع في لبنان (٢٠٠٣-٢٠١٥)، بيروت، ٢٠٠٣.
- الأمين (عدنان) والهاشم طرييه (تيريز)، الطلاب والمتخرجون في التعليم العالي في لبنان، الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، بيروت، ١٩٩٧.
- أيوب (فوزي)، الحلقة الأولى الأساسية في التعليم العام في لبنان، باحثات، الكتاب التاسع، ٢٠٠٤.
- بيومي (هنى)، الأستاذات الجامعيّات في كلية الآداب ودورهن الثقافي، باحثات، الكتاب السابع، تجمّع الباحثات اللبنانيات، بيروت، ٢٠٠٠-٢٠٠١.

- حطيط (فاديا)، الدراسات النسائية والنوع الاجتماعي في الجامعات اللبنانية، ندوة حول إدماج الدراسات النسائية ومفهوم النوع الاجتماعي في السياسة الأكاديمية للجامعة اللبنانية، بيروت، ٢٠٠٤.
- حطيط (فاديا)، صورة المرأة في الكتب المدرسية الجديدة، ندوة حول المناهج والكتب المدرسية الجديدة، المركز التربوي للبحوث والإنماء، بيروت، ١٩٩٩.

الفصل السادس: العمل والاقتصاد

- وزارة التصميم، دراسة القوى العاملة، ١٩٧٠.
- إدارة الإحصاء المركزي، الأحوال المعيشية في لبنان للعام ١٩٩٧.
- وزارة الصناعة، الإحصاء الصناعي، بيروت، ١٩٩٨.
- وزارة الصناعة بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة الدولية، الإحصاء الزراعي في لبنان خلال العام ١٩٩٨، بيروت، ٢٠٠٠.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التقرير السنوي والدولي عن التنمية البشرية، ٢٠٠١.
- وزارة الشؤون الاجتماعية واليونيفام، المؤشرات الجندرية لبرامج المشاريع الصغيرة في لبنان، بيروت، ٢٠٠٢.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، دراسة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بيروت، ٢٠٠٢.
- جمعية مصارف لبنان، التقرير السنوي ٢٠٠٢-٢٠٠٣.
- نشرة المؤشرات للعام ٢٠٠٤.
- كسبريان (شوهيغ)، الدراسة الوطنية حول إنفاق الأسر واستهلاك الخدمات الصحية، إدارة الإحصاء المركزي، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي، بيروت، ١٩٩٩.
- KASPARIAN (Chohig), L'Entrée des jeunes libanais dans la vie active et l'émigration, Publications de l'Université Saint-Joseph, Beyrouth, 2001.

الفصل السابع: المساواة في الرعاية الصحية

- الجمهورية اللبنانية - وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - الوضع الاجتماعي والاقتصادي في لبنان، واقع وآفاق - بيروت ٢٠٠٤.
- الجمهورية اللبنانية - وزارة الشؤون الاجتماعية - القضايا السكانية في لبنان بعد مرور عشر سنوات على انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية - الإنجازات والتحديات - حلا نوفل، بيروت ٢٠٠٤.
- الراعي لوريس أديب، السياسة الاجتماعية في لبنان - أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم اجتماعية - الجامعة اللبنانية - بيروت ٢٠٠٢.
- الدراسة الوطنية حول إنفاق الأسر واستهلاك الخدمات الصحية ١٩٩٩ - وزارة الصحة بالتعاون مع إدارة الإحصاء المركزي - منظمة الصحة العالمية - البنك الدولي - إدارة الدكتورة شوغيك كاسباريان - المجلد الثاني - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ - بيروت - لبنان.
- صندوق الأمم المتحدة للسكان - دليل مرجعي للعاملين والعاملات في حقل الرعاية الصحية ٢٠٠١.
- عرييد بهيج: الصحة واقع وحلول نحو ترشيد الإنفاق الصحي، دار الفكر العربي، بيروت ٢٠٠٠.
- الجمهورية اللبنانية - وزارة الصحة العامة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للطفولة - الدراسة الوطنية لفترة ما حول الولادة ١٩٩٩-٢٠٠٠.
- مغيذل لور: حقوق المرأة في لبنان في ضوء اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز، اللجنة الوطنية لشؤون المرأة - مؤسسة جوزف مغيذل، الطبعة الثانية ٢٠٠٠.
- الجمهورية اللبنانية - وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خارطة أحوال المعيشة في لبنان ١٩٩٨.
- الجمهورية اللبنانية - وزارة الصحة العامة - البرنامج الوطني لمكافحة السيدا في لبنان، مسح تقييمي شامل عن المعرفة، المواقف، المعتقدات، والممارسات المتعلقة بالسيدا، ١٩٩٦.
- مغيذل لور: نحن مواطنون - اعرف حقوقك - الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان.

- أبو حبيب لينا: الجندر والإعاقة - تجارب النساء في الشرق الأوسط - الجمعية الوطنية لحقوق المعاق - أوكسفام، المملكة المتحدة وأيرلندا ١٩٩٧.
- وزارة الصحة وجامعة الدول العربية - المسح اللبناني لصحة الأم والطفل - بيروت - ١٩٩٦.
- الجمهورية اللبنانية - وزارة الشؤون الاجتماعية وصندوق الأمم المتحدة لشؤون السكان ١٩٩٦.
- الجمهورية اللبنانية - وزارة الشؤون الاجتماعية - مشروع الإعلام والتثقيف والاتصال في مجال الصحة الإنجابية - تقرير حول الإنجازات، أيار/مايو ٢٠٠٤.
- الجمهورية اللبنانية - وزارة الشؤون الاجتماعية - مصلحة الشؤون الأسرية - المؤتمر الوطني حول الأسرة اللبنانية وإشكالاتها المتنوعة ٢٠٠٤.
- الجمهورية اللبنانية - وزارة الصحة العامة - البرنامج الوطني لمكافحة السيدا - الخطة الوطنية الإستراتيجية لمكافحة الإيدز - لبنان ٢٠٠٠-٢٠٠٤.
- وزارة الصحة العامة بالتعاون مع جمعية الشبان المسيحية - برنامج الدواء للمرضى المزمين عن الجزء الأول من العام ٢٠٠٤ - مرفوع إلى معالي وزير الصحة.
- وزارة الشؤون الاجتماعية - برنامج تأمين حقوق المعوقين - خطة وطنية شاملة وطويلة الأمد تهدف إلى دمج الشخص المعوق في محيطه النتائج المباشرة لبرنامج تأمين حقوق المعوقين ١٩٩٤-٢٠٠٣.
- الجمهورية اللبنانية - الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي - التقرير السنوي د. محمد كركي ٢٠٠٢/٨/٢٨.
- الجمهورية اللبنانية - السجل الوطني للسرطان في لبنان - تقرير ٢٠٠٢.
- Lebanon Family Planning Association, Final Report of the Field Study of TBAs in Lebanon, Beirut, 1996.
- Central Administration of Statistics and the United Nations Children's Fund, State of the Children in Lebanon, Beirut, 2000.
- International Labour Organisation, Gender, Poverty and Employment Statistics for Arab States, 2004.

- Ministère de la Santé et l'Institut de Gestion de la Santé et de la Protection Sociale, Recueil National des Statistiques Sanitaires au Liban, Beyrouth, 2004. -
- KASPARIAN (Chohig), L'Entrée des Jeunes Libanais dans la vie active et l'émigration, Publication de l'Université Saint-Joseph, 2001. -
- KASPARIAN (Chohig) et AMMAR (Walid), L'Enquête Nationale sur les Dépenses et l'Utilisation des Services de Santé par les Ménages en 1999, Publié par le Ministère de la Santé Publique, Beyrouth, 2001. -
- AMMAR (Walid), Health System and Reform in Lebanon, WHO Eastern Mediterranean Regional Office, Beyrouth, 2003. -
- ZAKHIA (Tobie) dir., Etude sur les caractéristiques de la population libanaise ne bénéficiant d'aucune couverture médicale, Publication de l'Université Saint Joseph et de l'Institut de Gestion de la Santé et de Protection Sociale, Beyrouth, 2003. -
-